علم الاجتماع الاعلامي

أ. د بلقاسم سلاطنية و آخرون



MEDIA
SOCIOLOGY

دار الفجر للنشر و التوزيع



علم الاجتماع الإعلامى



علم الاجتماع الإعلامى

تأليف

أ.د. بلقاسم سلاطنية وآخرون

جامعة محمد خيضر - بسكرة

الجزائر

دار الفجر للنشر والتوزيع

2012

علم الاجتماع الإعلامى

تأليف

أ.د. بلقاسم سلاطنية وآخرون

حقوق النشر

الطبعة الأولى 2012

رقم الإيداع

19418

الترقيم الدولي I.S.B.N.

978-977-358-262-7

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر – النزهة الجديدة

القاهرة – مصر

تليفون : 26242520 – 26246252 (00202)

فاكس : 26246265 (00202)

E-mail : daralfajr@yahoo.com

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة.

إلى أمي الغالية أدامها الله تاجا على رأسي.

إلى زوجتي العزيزة.

إلى أبنائي قرة عيني، **خالد، حنان، خيري**

حفظهم الله ورعاهم لما فيه خير الجزائر.



المحتـويات

مقدمة

في ظل التغيرات التي تشهدها المجتمعات المعاصرة برز علم الإجتماع كأحد أقوى التخصصات التي تعنى بدراسة واقع هذه المجتمعات خاصة مع تنامي الظواهر الاجتماعية وتعقدها وتشابكها، الأمر الذي فرض علينا نحن كمختصين ومهتمين بهذا المجال ضرورة تعميق البحث السوسيولوجي وذلك مساهمة منا في توسيع نطاق المعرفة.

يأتي هذا العمل في شكل مؤلف يجمع جملة من المقالات المتنوعة تنوع المجالات التي يدرسها علم الاجتماع بالإشتراك مع مجموعة من أساتذة علم الاجتماع والتي تناقش قضايا سوسيولوجية هامة تدخل في دائرة اهتمام الباحثين المشتغلين في الميدان وكذا الأشخاص المهتمين بمثل هذه القضايا على حد سواء خاصة في ظل الثورة المعرفية التي أصبحت تميز الراهن العالمي.

إن مناقشة قضايا مثل التنمية والعلاقات الإنسانية والإتصال والتعليم العالي والصحة والأمن الغذائي والقيم والبطالة والعنف والإرهاب برؤية سوسيولوجية خالصة، نعدها محاولة جادة منا لإثراء الحقول المختلفة لعلم الاجتماع. حيث تطرقنا إلى موضوع التكوين المهني من خلال رؤية إمبريقية عن كيفية طرح ومعالجة مشكلة بحث في علم الإجتماع. ثم فتحنا مجالا آخر قدمنا فيه ملاحظات حول استخدام الإستمارة والملاحظة كأداتين لجمع البيانات في التدريبات قصيرة المدة في البحث السوسيولوجي، كما تناولنا بالدراسة قضايا الاتصال حيث ناقشنا موضوع الإعلام والإتصال في الجزائر بنظرة سوسيولوجية إضافة إلى موضوع العلاقات الانسانية في المؤسسة، كما عالجنا موضوع إصلاح التعليم العالي في الجزائر ولم نغفل قضايا العنف باعتباره ظاهرة أصبحت تؤرق المجتمعات المعاصرة حيث ناقشنا العنف الإرهابي في المجتمع الجزائري وارتباط هذه الظاهرة بظاهرة أخرى لا تقل تعقيدا عن ظاهرة العنف وهي البطالة في الجزائر.

في موضع آخر من هذا المؤلف خضنا في موضوع علم اجتماع الصحة والوقاية في الوسط الطلابي، وفي المجال نفسه قدمنا معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي، فيما خصصنا جزءا من الكتاب لمجال لا يقل أهمية عن المجالات الأخرى لعلم الإجتماع التي تناولنا عدة قضايا منها، هذا المجال هو علم اجتماع التنظيم وتطرقنا فيه إلى موضوع القيم التنظيمية في المؤسسة التعليمية الجزائرية وكان عبارة عن دراسة ميدانية بثانويات بلدية بسكرة.

نرجو أننا وفقنا في جمع هذه المقالات التي نشرت في مجلات تعنى بقضايا العلوم الاجتماعية، وإيمانا منا بتعميم الفائدة وتسهيلا للبحث جمعنا هذه المقالات آملين التوفيق في هذا العمل المتواضع، وإن كان فيه نقص فذلك منا وإن اقترب من الكمال فذلك من الله عز وجل. والله ولي التوفيق إلى ما فيه خير الجزائر والجامعة الجزائرية.

أ. د. بلقاسم سلاطنية

التكوين المهني والتنمية

رؤية إمبريقية عن كيفية طرح ومعالجة مشكلة بحث في علم الإجتماع

أ.د/ بلقاسم سلاطنيـة

ملخص :

تكمن أهمية هذه المقالة في كونها مسحا سوسيولوجيا ارتكز بشكل قوي على عمل نظري ميداني، أنجز في إطار دراسة للتكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر- وهي مزاوجة بين الإطار النظري، الذي يتحدد أساسا في محاورة أبرز الإستنتاجات التي خلصت إليها أهم البحوث بصدد التكوين المهني ومختلف العوامل المؤثرة فيه، وبين مجال ميدان أعتمدنا فيه بشكل كبير على تقنيات السوسيولوجيا الميدانية المعاصرة كالإستمارة وتقنية المقابلة والملاحظة .

RESUME :
DANS CET ARTICLE, NOUS AVONS ESSAYE DE COMBINER UN TRAVAIL THEORIQUE AVEC UNE RECHERCHE EMPIRIQUE QUI A ETE REALISEE DANS LE CADRE D'UNE RECHERCHE SCIENTIFIQUE EN S'APPUYANT SUR L'UTILISATION DES TECHNIQUES DE RECHERCHE EN SOCIOLOGIE TEL QUE L'OBSERVATION, LE QUESTIONNAIRE ET L'ENTRETIEN, ET CE POUR EN DECOUVRIR LA RELATION FORMATION PROFESSIONNELLE – DEVELOPPEMENT.

إهتم الدارسون في علم الإجتماع بإبراز العلاقة التبادلية بين التكوين المهني والتنمية، وتمحورت جل أعمالهم حول العلاقة بين التأهيل والتكوين والتنمية الإقتصادية، وتكوين العاطلين عن العمل لإعادة إدماجهم في العملية التنموية الشاملة.

ينتمي الذين أشاروا إلى أهمية عملية التكوين والتنمية في المجتمع المعاصر إلى مدارس ومجتمعات مختلفة، وتراوحت وجهات نظرهم ونتائجهم الإمبريقية بين الإنطباعات والصياغات العلمية والواقعية المنظمة. وهناك، بالإضافة إلى ذلك إهتمام إمبريقي حديث بمشكلة التكوين المهني في علاقتها بالبناء الإجتماعي والتنظيم على حد سواء .

لقد إفترض هؤلاء الباحثون أن نظام التكوين يرتبط بطبيعة النظام الإجتماعي ودرجة التقدم الإقتصادي والإجتماعي، ثم حاولوا بعد ذلك الكشف عن خصوصية هذا التكوين التي تعكس هي الأخرى خصوصية المجتمع المعني[1].

وعليه فإن البحث الإمبريقي إتخذ مسالك متعددة تعبر عن طبيعة الإسهامات النظرية، وطبيعة المرحلة التاريخية ودرجة تحضر المجتمع، ففوديو(J) : Vaudiaux قدم في هذا المجال جملة من المعطيات التي تؤكد أهمية معيار الصناعة في تناول مسألة التكوين المهني.

في هذا الإطار أشار في دراساته المختلفة إلى أن سياسة التشغيل ودرجة ترشيدها ترتبط بالمستوى الصناعي ودرجة تقسيم العمل والتخصص الوظيفي. وهذا مادعاه إلى طرح جملة من القضايا العملية التي تشكل محددات أساسية لنجاح عملية التكوين .

وتأتي في مقدمة هذه المحددات مسألة التخطيط وتدخل الدولة، فضلا عن المبادرات الفردية[2] على أن بيسنار وليطار Besnard (P) et Lietard (B) قد كشفا عن جانب آخر من الموضوع حينما طرحا جملة من النتائج، يمكن تلخيصها على النحو الآتي : (أذكر فقط البعض منها) .

1 - يشكل التكوين المهني المتطلب الأساسي لتحقيق أية تنمية إقتصادية، قائمة على التنمية الصناعية، فضلا عن أنه يؤدي إلى إيجاد توازن إقتصادي يحافظ على إستقرار المجتمع وإستمراره.

2 - هناك علاقة إرتباطية بين التقدم التقني Progrès technique والتكوين المهني .

3 - يرتبط رفع مستويات التأهيل بتجديد القدرات الإنتاجية والمعارف الفنية .

4 - يشكل التكوين المهني إستثمارا فعالا لدفع عجلة التنمية نحو الأمام .

5 - يؤثر التقدم العلمي والتكنولوجي على هياكل التشغيل .

6 - يرتبط بعملية التكوين المهني في مختلف مستوياتها قضايا إجتماعية عديدة مثل الحراك المهني والإجتماعي والجغرافي وغيره .

7 - تمحور المجتمع حول فكرة الإبتكار المستمر Innovation permanente فإن في هذه الحالة يصبح التكوين المتواصل والدائم Formation permanente La مثل البحث الذي يشكل الوسيلة الأساسية للتنمية، أو الأداة الإقتصادية والثقافية القوية للإبتكار، والتي تركز أساسا على قدرة المبدعين وعلى المستثمرين[3]

وفي هذا الإطار أيضا يقول " دومازيدي" Dumazedier " بأن المنتجات التي حافظت على إستمرارها لمدة بين 10 و 15 سنة في الولايات المتحدة الأمريكية تتماشى مع إرتفاع درجة التكوين والبحث [4] .

ويمكن أن نجد تأييدا لهذا الموقف في بعض الدراسات الأوروبية الحديثة، فلقد أوضح" إيشي Eicher " أن التكوين عبارة عن قيمة مضافة Valeur ajoutée أو Plus-value فالرأس المال البشري عند تزوده بطاقة إنتاجية ، وتعلمه المعارف والمهارات والتقنيات نجعله يواكب التطورات المعرفية التكنولوجية، فإننا في هذه الحالة نحقق إستثمارا لا ينضب وهذا يعني أن المعيار الإقتصادي أصبح مهما إلى جانب المعيار

البشري. ولقد أكد بعد هذا على أن التكوين هو مصدر خدمات إنتاجية .

فإلى جانب العوامل التقليدية التي هي رأس المال والعمل (غير المكون non formé) ، فإن تسريع وتيرة الإنتاج تتطلب عاملا ثالثا وهوالعمل المكون le Travail formé أو الرأس المال البشري Le capital humain[5] .

وفي هذا الإطار ورد في الدليل العلمي للتكوين بالمؤسسات الفرنسية ما يلي :

" التكوين الجيد هو أفضل وسائل الإستثمار "[6] .

وهناك محاولات حديثة نسبيا سعت إلى تفسير إستراتيجيات التكوين في ضوء تخطيط وتنظيم الدولة للمسائل الصناعية، فلقد إهتم بيسنار وليطار Besnard et Lietard بتحليل العلاقة بين التكوين والإقتصاد وأوضحا أن التكوين هو عامل النمو الإقتصادي كما أنه إستثمار توفير للإحتياجات الإقتصادية[7] .

في تحليل كذلك لكريستوف فيري Chrisophe Ferry عن التكوين المهني والرهانات المتعاقبة، جمع التكوين المهني المسائل النظرية والتطبيقية، إذ أن التعليم العام يعتبر الضروري بالنسبة للتعليم المهني، وتسمى هذه العملية إنجاز التكوين L'œuvre de la formation، فالفرد بإمكانه أن يتعلم معارف عامة عن طريق التعليم العام، ثم يتعلم مهنة بالمعنى الضيق للمفهوم عن طريق التكوين المهني أي يخضع هذا النوع من التعليم إلى تعلم تقنيات تتمثل في ضروريات تقنيات الإنتاج ، تطور تنظيم العمل ، العلاقات الإجتماعية في العمل الإنتاجي[8] .

وفي دراسة لجماعة من الباحثين الفرنسيين تحت إشراف ميشال جوباز Miichel Joubert بعنوان "تسيير الشباب غير المستقر بإجراءات الأعمال الإستشارية، وعمليات إنشاء مجال عمومي محلي " .

Gestion des jeunes précarisés par les dispositifs d'actions concertées et processus d'edification d'une sphère publique communale .

حللوا فيها السياسات الإجتماعية الموجهة للشباب عن طريق إدماجهم في عمليات تكوينية بسيطة لإيجاد الأعمال في أسرع الآجال، ولا يجب أن تبقى هذه العمليات الموجهة للشباب بشكل دائم بل هي مؤقتة لحل توزيع المجالات المحلية على مجموعات من الشباب الذين ستوجه لهم هذه العمليات التكوينية، ولا يتأتى ذلك إلا بالتجنيد الحقيقي للشباب أنفسهم حول خلق هذه المجالات المحلية للتكوين المهني، و تخلص هذه الدراسة إلى نتيجة مؤداها أنه يجب خلق تمثيل جديد لإدماج الشباب إجتماعيا مقابل الإدماج الإجتماعي وحدوده [9].

وفي دراسة حول التكوين في مواجهة التحولات الجماعية تتساءل الباحثة عن إعادة الهيكلة الصناعية، و ماهي سياسات العمل التي ستتبعها هذه المؤسسات ؟

فهل ستعمد إلى تسريح العمال بكل بساطة، أم إلى إعادة الترتيب للعمال الداخلي أو تحمل توظيف العمال خارجيا من طرف المؤسسة؟ إلى خلق مناصب شغل جديدة حول المؤسسة لنفس عمالها؟ أو الأفضل المقاربة بين وجهة نظر العمال ورأي مسؤولي المؤسسة لإدماج العمال في دورات تكوينية، تعتبر كحل أو مخرج مؤقت أو إنتظار مشروع مستقبلي؟

ومن هذا المنطلق يفترض ضرورة التفكير عن المكانة الحقيقية للتكوين والتوجيه والوظيفة في عملية التحويلات الداخلية أو الخارجية للعمال [10].

وفضلا عما سبق حاول بعض الباحثين دراسة العلاقة بين مستوى التكوين Le niveau de formation ومستوى الأجر Le niveau de salaire.

وهنا نجد إتجاهين محددين: الأول يكشف عن وجود علاقة إرتباطية بينهما، والثاني يتناوله كأحد المتغيرات التي تساهم في تحديد مستويات الأجور.

ففي بحث ميداني أجرته " جالاد" « Lucila « jallade حول هذه العلاقة وتوصلت إلى عدد من النتائج نوجزها على النحو الآتي :

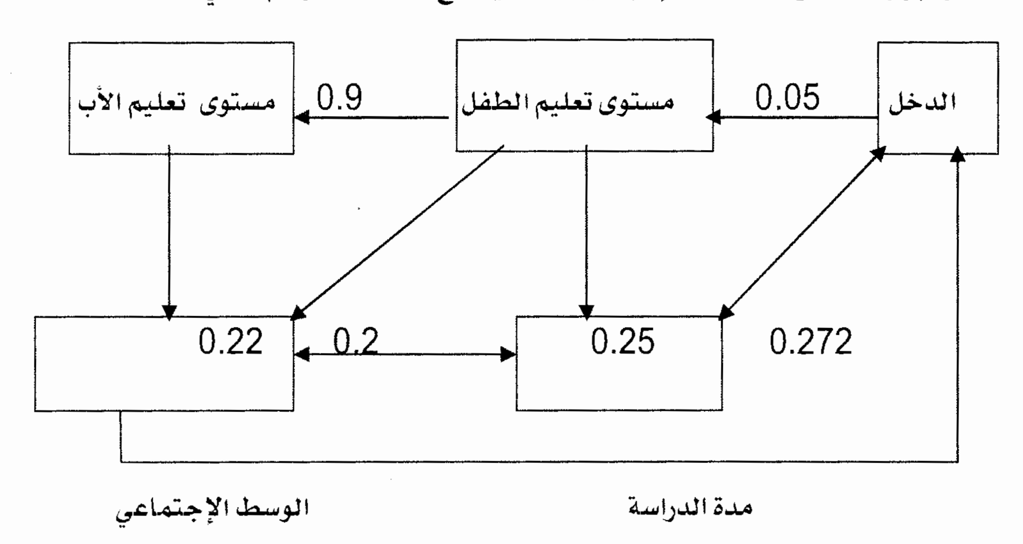
1 – إن الترقية المهنية تؤثر على مستوى الأجور.

2 – كما أنها تساهم في تسهيل عملية الحراك بين المؤسسات وبالتالي زيادة في المعارف والمهارات .

3 – كلما ارتفعت وتيرة التكوين كلما زادت مستويات الأجور .

- هذا وقد أثارت " جالاد " Jallade في هذه الدراسة الكثير من القضايا الجديدة بالدراسة والفحص، فهي لم تتوقف عند متغيري التكوين والأجر، بل ذهبت أبعد من ذلك حينما أثارت وجود عوامل أخرى تحدد مثل هذين المتغيرين مثل العمر، الجنس، المواقف الثقافية، الأصل الإجتماعي.

فهذه المتغيرات تؤثر بصورة مباشرة على مستوى التكوين والأجر لأفراد لهم نفس المستوى الثقافي وتقترب وجهة نظر السيدة جالاد Jallade هذه من وجهة نظر "بولز" Bowles الذي ذهب إلى : أن خلف العلاقة بين التعليم الأجر Relation revenu éducation تكمن عوامل أخرى تلعب أدوارا أساسية في تحديد العلاقة بين مستوى الأجرة والوسط الإجتماعي Le milieu social ولقد قاده هذا الطرح إلى إبراز عدد من العلاقات الإرتباطية كما يتضح ذلك في الرسم الآتي :



ولقد إنتهى " بولز" Bowles في دراسته إلى إقرار أن الوسط الإجتماعي يؤثر بنسبة 45% على الدخل، بينما أوضح أن المكون الثقافي يلعب دورا ضئيلا في اللامساواة، على إعتبار أن بولزBowles يرجع اللامساواة إلى التقسيم الهرمي للعمل و تنظيم الطبقات الإجتماعية [11] .

و هناك منظور آخر لدراسة الجوانب الدينامية لعملية التكوين تبناه عموما الذين اهتموا بدراسة سوق العمل و التكوين بالاستناد إلى عدد من الدراسات الإمبريقية، أوضح هؤلاء الباحثون بأن التكوين يعلب دورا أساسيا على مستوى سوق العمل : Au sein du marché de l'emploi باعتباره ميكانيزما لخلق نوع من الإنسجام والتناغم بين إحتياجات الإقتصاد من اليد العاملة ، والقادمين الجدد إلى سوق العمل .

ولقد كشفت هذه الدراسات بعد ذلك أن التكوين يسمح بخلق الإنتظام، أي نوع من التوازن بين العرض الكمي والكيفي في اليد العاملة والطلب عليها، وهنا تبرز الأدوار الطلائعية التي تقوم بها مراكز التكوين في هذه العملية الإجتماعية الإقتصادية، أخذين بعين الإعتبار أهميتها من حيث تكوين البطالين وتزويدهم بمعارف جديدة، تمكنهم من الإندماج في وتيرة التنمية .

ونستطيع أن نلمس في السنوات الأخيرة إتجاها جديدا يحاول دراسة العلاقة التبادلية بين التكوين المهني وتغير تنظيم الإنتاج Changement de l'organisation de la production، ولقد إتخذ أنطوان ليون Antoine léon وغوغلين Goguelin مسلكا أمبريقيا يختلف عن ذلك الذي أشرت إليه آنفا .

وفي هذا الإطار ركزا على الجوانب النفسية – التربوية لتكوين الكبار، وأهمية ذلك المسعى في التنمية الشاملة.

وإلى جانب هذا آثارا مسألة الجانب الفيزيولوجي للكبار، ومدى قدرتهم على إستيعاب المعارف الجديدة لمسايرة التحولات التي شهدتها الإنساق الفنية [12] وهذا ما جعل "مول" « Moles » يصوغ تنظيما يحدد الأهداف الأساسية من تكوين الكبار في

الآتي : (نذكر منها بعض الأهداف).

1 – الرغبة في الترقية المهنية .
2 – الحصول على شهادة أو زيادة في الأجر .
3 – خلق روح التنافس .
4 – البحث عن وسط إجتماعي أفضل .
5 – السعي نحو فهم أفضل للعالم .
6 – الرغبة في الإحتكاك والتفاعل .
7 – تطوير الشخصية الفردية [13] .

ويعطينا جون ماري باربي Jean-Marie Barbier لبحث العلاقات التبادلية بين عدة مستويات لها علاقة بالتكوين المهني، والتقويم في هذا المجال باعتباره أحد العناصر الرئيسية التي تساهم في كل الفوائد التي تعود على المتكون والجدول هو كالآتي :

جدول رقم (01) يوضح المستويات والنماذج الوظيفية للتقويم الخاص بتكوين الكبار[14]

النموذج الوظيفي للتقويم		
مجالات النشاط	تقويم العناصر	تقويم الأعمال
إنتاج الوسائل	**تقويم الفوائد الإجتماعية للتأهيل الإجتماعي**	**تقويم الممارسات أو عمليات التطور الإجتماعي**
ممارسة العمل	**تقويم الفوائد المهنية للتأهيل المهني**	**تقويم الأعمال أو عمليات التطور المهني**
التكوين	**تقويم فوائد التكوين لشهادة التأهيل المدرسي**	**تقويم الأعمال أو عمليات التكوين**
التربية	**تقويم مستويات القدرات التربوية – التنقيط**	**تقويم العمل التربوي، المناهج التربوية، أو الآثار التربوية**

لقد بحثت هذه العلاقة في مستويات عدة، منها إنتاج الوسائل وتقويم الفوائد الإجتماعية للتأهيل الإجتماعي، هذا من ناحية تقويم العناصر المشكلة لمجال النشاط، أما من حيث تقويم الأعمال في هذا المجال فتتمثل في الممارسات أو عمليات التطور الإجتماعي في المجال .

وفي ممارسة العمل يبحث عن تقويم الفوائد المهنية التي يجنيها المتكون من تأهليه المهني، و ما هي عمليات التطور المهني التي أداها ؟ .

وفي أثناء التكوين فما هي الشهادة المتحصل عليها وما تأهيله المدرسي من هذه العناصر المكونة لعملية التكوين المهني ؟.

وفي تقويم الأعمال نقوم بتقويم عمليات التكوين المهني .

أما على المستوى التربوي، فماذا ينال المتكون من هذا كله، تقويم مستويات قدراته التربوية، طريقة التنقيط، وفي تقويم الأعمال: المناهج والأثار التربوية التي تتركها عملية التكوين على المتكون ؟

لكي يبرهن الباحثون على صدق هذا الإتجاه الإمبريقي ، أجروا عددا من الدراسات الإمبريقية [15] .

وقد كان ذلك في الولايات الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها من البلدان الأوروبية وغير الأوروبية، وتوصلوا إلى عدد من النتائج نجملها فيما يلي :

1 – لمستوى التكوين القاعدي دور أساسي في التقدم المهني وفي عملية التنمية .

2 – التكوين مثل الثقافة، لذا ينبغي جعل المدرسة ومراكز التكوين على علاقة لمواصلة العملية التربوية وتحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها .

3 – ضرورة جعل فترة التكوين القاعدي طويلة .

4 – يرتبط التكوين الفعال بعملية التحضير وتحسين المركز المهني .

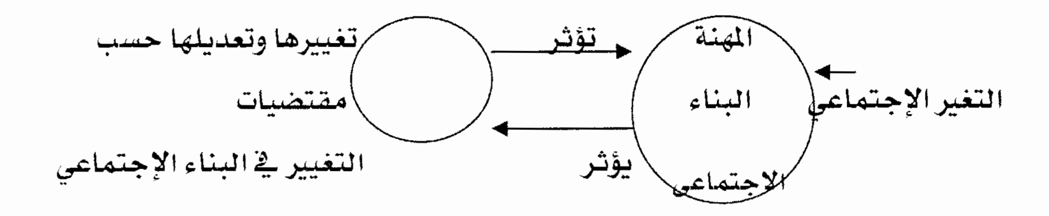
5 – التكوين المتكامل للفرد .

6 – ربط التكوين التربوي وتغيره بالإصلاحات التي تلحق الوظائف وهياكل مؤسسات التكوين ومؤسسات العمل .

هذا ولم يقتصر البحث الإمبريقي في ميدان التكوين على إختبار القضايا الكلاسيكية التي قدمها الرعيل الأول من علماء الإجتماع وغيرهم فقد حاول الدارسون المحدثون تطوير أدوات تصورية إجرائية، تمكنهم من إكتشاف أبعاد عملية التكوين سواء في حياة الفرد أو المجتمع .

وعندما اهتمت هذه البحوث بهذه الأبعاد، ناقشت مسألة المكانة المهنية ومحدداتها، التقدم المهني، العلاقة بين المهنة والتعليم، إلى جانب الوسط الإجتماعي والطبقة الإجتماعية والمهنة والبناء الإجتماعي .

ففي ما يتعلق بدراسة المهنة والبناء الإجتماعي، فإن الدراسات الإمبريقية لم تهمل عوامل أخرى مثل التكوين المهني والسياسة الإجتماعية والتقدم العلمي بيد أن تركيزها هذه المرة كان على العلاقات الوظيفية التبادلية بين المهنة والبناء الإجتماعي.



ومهما تنوعت جوانب هذا التركيز، إلا أنها شملت القضايا الآتية :

1 - العلاقة بين تقسيم العمل والتخصص الوظيفي، من جهة والتضامن والتكامل الإجتماعيين من جهة أخرى.

2 – دراسة العلاقة القائمة بين قوة العمل والمهارة كمؤشر لمسألة التكوين المهني.

3 – تضامن وترابط الجماعات المهنية وتحديد العوامل التي تؤثر على هذا التضامن

وكيفية تكيف هذه الجماعات مع البيئة الخارجية المتغيرة بإستمرار .

4 – العلاقة بين المهنة ودرجة المشاركة في الجمعيات المختلفة .

5 – الترابط بين المهن وإستيفائها للمتطلبات الوظيفية التي يسعى النسق إلى تحقيقها .

6 – الإختلافات المهنية وتأثيراتها المختلفة على أشكال التكامل الإجتماعي.

7 – دور الجماعات المهنية في التأثير على البناء التنظيمي .

8 – الصراع بين الجماعات المهنية .

9 – العلاقة بين علاقة الدور المهني للفرد بالعائد المادي للمهنة[16] .

وفي هذا الإطار أجرى "بيراج" Burrage دراسة ميدانية عن الجماعات المهنية في المجتمعين الإنجليزي والأمريكي "وهاجودوري" Hagedoru عن المشاركة في الروابط المحلية عن طريق المهنة، كما درس "بلو" Blau و"فيبر" Weber العلاقة بين التنظيم البيروقراطي والبناء المهني .

وإلى جانب هذا إهتم "ستلزنبرج" Stalzenberg بالمهن، السوق، الأجور.

وتناول "هول" Hall كذلك التمهين والبيروقراطية، وكذلك المهن والبناء الإجتماعي.

إلى جانب تناول "مانهايم" « Manheim » الطبقة والمكانة المهنية وبناء القوة، وكذا الإيديولوجية المهنية[17] .

ومهما تنوعت وتعددت هذه الدراسات الإمبريقية، وقد طرحت جملة من النتائج ترتبط بالمهنة ومحدداتها وكيفية تغييرها لتلائم التحولات التي تمس البناء الإجتماعي. وهذه دعوة إلى إعادة تشكيل البناء المهني عن طريق التكوين ، وسن السياسات الرشيدة التي تعد القوى العاملة بأصنافها المختلفة لمواكبة التحولات المختلفة ومن بين النتائج الأخرى التي طرحتها هذه الدراسات (نذكر بعض النتائج).

1 – تعتمد المهن على المهارة والمعرفة أكثر من إعتمادها على القوة الفيزيائية، وهذا بطبيعة الحال يتطلب تأسيس مراكز التكوين لخلق هذا الإنسجام بين المهنة والمعرفة.

2 – هناك علاقة ترابطية بين التحول في البناء المهني وسيادة إنتشار التكنولوجيا .

3 – أدى التقدم العلمي وتعدد الأنشطة الصناعية إلى إتساع نطاق المهن وتشعبها .

4 – يؤدي التكوين المهني المستمر إلى التغير المستمر في النسق القيمي الذي يستخدمه الأفراد بالنسبة لمهنهم .

5 – هناك علاقة تبادلية بين تغير البناء الإجتماعي والتغيرات المرتبطة بالقيم والمفاهيم المهنية .

6 – يرتبط أعضاء المجتمع المهني بعلاقات أولية .

7 – تؤثر المهنة على الحياة الإجتماعية .

8 – ترتبط سياسة إعادة التأهيل بالتطورات التي تعتري البناء التنظيمي والمجتمعي على حد سواء .

9 – هناك علاقة تبادلية بين سياسة التشغيل ومخططات التكوين .

10 – لا يمكن فصل مسألة التكوين عن سياسة التشغيل وثقافة المجتمع .

11 – إن منع الإنحرافات الإجتماعية والتقليل منها يتطلب خلق ترابطات واضحة بين المدرسة ومراكز الإعداد والتكوين.

ولقد طور بعض الباحثين فهم العلاقة بين التكوين المهني وسياسة التشغيل، في ضوء فكرة التحول متجاوزين إلى حد بعيد الوقوع في القضايا الرسمية التي تحدد بدقة المهن والأدوار. ومن الطبيعي أن يؤدي بهم ذلك إلى تأكيد خصوصية التطور الذي تشتق منه السياسة العامة للمجتمع ومنها سياسة التشغيل، وتنظيم القوى العاملة وتأهيلها .

غير أن هذا التحديث قد دفع هؤلاء الباحثين إلى الإهتمام بمكونات البناء الإجتماعي ونمو القوى العاملة، والطاقة الإستيعابية والبناء المهني وتغيره، ليستجيب إلى مقتضيات التطور الإقتصادي والعلمي، وفي بعض الأحيان السياسي والثقافي .

ومن هنا يبدو جليا أن التكوين المهني مطلب أساسي لأية تنمية، تعتمد على الإستخدام العقلاني لمواردها البشرية.

التكوين المهني والتنمية :

يجمع الدارسون في علم الإجتماع المهني على أن تحديد الأدوار وتقسيم العمل من خلال عملية التكوين وإعادة التكوين يعطي للبناء المهني أهمية كبيرة في خضم عملية التنمية التي تتطلب التوزيع الرشيد والعقلاني للأفراد على الوظائف وفق الخبرة أو المعرفة أو الشهادات وهذا يشكل إحدى المرتكزات الأساسية في الإقتصاديات المتطورة، على إعتبار أن هناك علاقة جدلية بين الجماعات المهنية، وتحديد مسارات التنمية .

وهذا ما تؤكده الدراسات الإمبريقية التي أجريت في عدد من البلدان النامية والصناعية على حد سواء، ولعل أهم ما طرحته هذه الدراسات هو :

1 – يشكل التكوين المهني رأس مال لا يمكن هدره فإلى جانب ما يتضمنه من معارف تجديد المهارات والقدرات و تحفيز، فإنه مكون من مكونات الحضارة الصناعية المعاصرة التي تقوم على التخصص الدقيق المتجدد [18] .

2 – إن العلاقة الوظيفية بين المهنة والبناء الإجتماعي تتأثر هي الأخرى بالنسق القيمي العام

3 – يرتبط الحراك المهني والجغرافي بالوضعية المهنية الدينامية، أي المتغيرة باستمرار.

4 – يرتبط تخطيط القوى العاملة وسياسة التشغيل بمسألة الإستثمار الأمثل للموارد البشرية.

5 – يشكل هذا التخطيط قاعدة الإرتكاز في أي تغيير مخطط .

6 – ترتبط تنمية المجتمعات المحلية بالتوزيع المتوازن لمختلف المهن في ضوء متغيرات الكفاءة والمقدرة والرغبة الذاتية للفرد

7 – ترتبط الأدوار المهنية للأفراد بأنماط السلوكات الإجتماعية التي يقومون بها .

8 – هناك علاقة إرتباطية بين البناء المهني والنسق التربوي السائد .

9 – رغم أن التدرج المهني يرتبط بموقع الفرد داخل البناء التنظيمي ومحدداته (19)، إلا أن هذا التدرج يتأثر من جهة أخرى بظواهر التنظيم والضبط الإجتماعي.

10 – تتغير الأدوار الإجتماعية للمهنة بالتغير المعيشي.

11 – هناك علاقة وظيفية متبادلة بين المهنة والمجتمع.

والواقع أن الإسهام الحقيقي الذي قدمه هؤلاء الباحثون يتمثل في تحليلهم للمهنة وتغيرها وإثرائها. ولقد مكنهم هذا الطرح من الربط بين تخطيط القوى العاملة وتأهيلها واحتياجات الإقتصاد الوطني، وبين مسألة التنمية المنظمة والموجهة.

ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال التحليل الذي قدمه باحثون آخرون لطبيعة التكوين المهني و إرتباطه بالنسق الإقتصادي، حيث كشفوا عن العلاقة بين التكوين وسوق العمل، ومشكلات البطالة، وعلاقات العمل وما يرتبط بها من ظواهر صراعية متنوعة، وهذا بطبيعة الحال لأنهم يعتقدون أن تخطيط وتنظيم الدولة الصناعية الجديدة يقوم على المتابعة المنظمة للموارد البشرية، وتكييفها للظروف والمستجدات في البيئة، كما أن تغير عوامل وأساليب الإنتاج يعتمد على التكوين الجيد Une meilleure formation فالتكوين الدائم يتطلب تغيير إجراءات التكوين التي تسمح بخلق ظروف عمل جديدة وتقسيم مختلف للعمل .

وهذا ما دعا "كلود ديبار" Claude Dubar إلى إقرار حقيقة واقعية، وهي أن المشكلات التي تطرحها التكنولوجيا الجديدة والعلاقة بين المدرسة والمؤسسة والتكوين والعمل يمكن أن يكون أعمق إذا لم ننظر إلى تطور هذه العمليات في تقاطعها مع الإنتاج

الإجتماعي للتأهيل La production sociale de la qualification باعتباره من الأولويات الوطنية Une Priorité nationale [20].

وعلى هذا الأساس يصبح التكوين المهني إحدى المتطلبات الأساسية لأية سياسة تنموية، باعتباره إنتاجا إجتماعيا، يلعب الدور الحاسم في تحديد معالم التنمية الوطنية وهذا الإنتاج يقوم على المعرفة الحديثة والرغبة الذاتية والإثراء الوظيفي من ناحية، ويرتبط بالبناء الإجتماعي الذي يشكله من ناحية أخرى .

وبالرغم مما أسهمت به الدراسات السابقة من فهم لأبعاد التكوين المهني، من حيث إكتساب المعارف وتجديد القدرات والحراك المهني والمساهمة في عملية التنمية، إلا أن هناك فريقا من علماء الإجتماع حاول التحقق من صدق هذه القضايا على مستوى المؤسسات كوحدات إجتماعية صغرى، فدراسات "سلوكام" Slocum حول التسيير والتكوين و"ليتانس" Luthans حول السلوك التنظيمي وعلاقته بمسألة التكوين المتواصل .

و"بيكر" « Becker » [21] ، عن التنظيم الفعال، كلها تؤكد شيئا واحدا وهو أنه كلما كانت الأدوار التنظيمية واضحة ومحددة بدقة، أمكن للعاملين معرفة حقيقة توقعات الإدارة منهم، وزادت فرصة تحقيق الفعالية التنظيمية.

ويستند وضوح الأدوار إلى عملية التخصص الوظيفي وتقسيم العمل المبنية على أساس المعرفة المستندة إلى التكوين .

ومن ثم يطرح هؤلاء الدارسون قضية ذات أهمية بالغة، وهي أنه مهما كان تصورنا عن المؤسسة كنظام مغلق أو مفتوح، فإن الحقيقة التي أكدتها مختلف الأبحاث الإمبريقية تبقى قائمة، وهي ضرورة ربط متغير التكوين بالأهداف الأساسية للمؤسسة، لأن هذا الطرح يفيد بصفة خاصة العاملين الذين تتوافر لديهم حاجات على مستوى أعلى، وهي الحاجة إلى تأكيد وتحقيق الذات، والحاجة إلى الإعتبار والتقدير والحاجة إلى الإستقلال، والحاجة إلى المكانة والمنزلة العالية .

والواقع أن الخاصية الأساسية لتحسين التكوين هي في تغيير سلوك العاملين وإكتساب إتجاهات مساندة لسلوكاتهم في العمل. ومن الطبيعي أن ينعكس هذا الموقف على أداء الفرد والمؤسسة والمجتمع .

لذلك تقر هذه الدراسات ضرورة رفع درجة التأهيل وربطها بسياسة التشغيل والتكوين في المجتمع[22] .

وبصفة عامة فقد أظهرت الدراسات و البحوث التي أجريت في هذا المجال أن التخصص المبني على الجانب الهندسي Engineering aspect وجانب العلاقات الإنسانية Humains relations aspect يؤدي إلى رفع الكفاءة التنظيمية،وهذان الجانبان يرتبطان على نحو لا ينفصلان عن مفهوم التكوين المتواصل للعامل La formation continue . لذلك أصبح واضحا لدى المتخصصين في التنظيم وطرق العمل، أن البناء المهني يعتبر من المتغيرات الأساسية المشكلة للبناء التنظيمي .

في ضوء هذه الخلفية يمكن القول أن هناك علاقة تبادلية بين التكوين المهني والفعالية الإجتماعية والإقتصادية، وهذه الفعالية تدفعنا إلى ضرورة فهم عملية التكوين في إطارها الإجتماعي – الإقتصادي، أخذين بعين الإعتبار التراكمات التاريخية والمعرفية ومستوى تحضر المجتمع المعني .

لهذا فإن دراسة التكوين المهني في الجزائر تتطلب منا فهم هذه الظاهرة في السياق الإجتماعي الجزائري، سواء من حيث تشكلها أو تجسدها الميداني وهذا لا يتأتى بطبيعة الحال إلا إذا فهنا المكونات الأساسية للبناء الإجتماعي وعلاقتها ببعضها البعض، ودور متغير التكوين في تكوين وإعداد القوى العاملة ومسايرته للتحولات التكنولوجية والإقتصادية والإجتماعية .

والخلاصة :

- تتجلى مقدرة الفرد في أي نشاط من النشاطات تبعا لما لديه من معلومات ومهارات وثقافة وتكوين وخبرة كافية . كما تتجلى هذه المقدرة على الرغبة في آداء العمل ومدى طموحه .

- إن عرضنا هذا للبحث الإمبريقي لإبعاد التكوين المهني وإرتباطاته بجملة من العناصر الأخرى التي تعمل على تأهيل العامل مهنيا ، للإفادة من عملية التكوين المهني في تطوير كفاءته وقدراته .

- أبرزت هذه الدراسات الإمبريقية عن طريق نتائجها التي توصلت إليها ، أن عملية التكوين ترتبط بعلاقات في البناء التنظيمي للمؤسسة إذ أنه أحد المتغيرات الأساسية المكونة له .

الهوامش

1- Abdelmalek (A) ; The concept of specificity, in : civilisation and culture , Culture volume 5 N°2.1978 P.175 .

2 – Vaudiaux (J) La formation permanente enjeu politique, Paris Armand Colin, 1974 .

3) لمزيد من التوسع في هذا الموضوع ، أنظر على الخصوص:

- Besnard (P) et Lietard (B) : la formation continue . Paris P.U.F,1976,P.P 26 – 28 .
- Vatier ® et Lietard (B) : le perfectionnement des cadres. Paris P.U.F. (Que-sais-je ?) 2 eme édition 1974 .

4- Dumazedier : Education permanente in : encyclopédie universalis 1969 .

5- Eicher (J.C) , Courrier du C. N.R.S .N°10.1973.

6- Guide pratique pour la formation continue dans l'entreprise,C.N.P.F ,Paris ,Editions Techniques patronales.1961.

7- Besnard (P)et Lietard (B) Op, cit. P33 .

8- Christophe Ferry : Formation protèssionnelle : les enjeux de l'alternance- in : éducation permanente .Paris.Université Paris – Dauphine, N°66 Decembre 1982 P.P 7 – 19 .

9- C.f Joubert (M) et autres : Gestion des jeunes précarisés par les dispositifs d'actions concertées et processus d'édification d'une sphère publique communale. Paris C.N.R.S. Fevrier.1989 .

10- C.f Dominique Thierry : la formation à l'épreuve des reconversions collectives du personnel dans les entreprises, in éducation permanente .Paris .Université Paris –Dauphine N°58 Juin,1981.P.P 2 – 12

11- Attati (J) : l'anti-économique.Paris P.U.F.1974. وردت هذه الدراسة في كتاب للإطلاع على مناقشات هذه الدراسة أنظر :

- Besnard (P), et Lietard (B), Op.Cit, P.P.5 – 36 .

12- C.f Goguelin (P) et léon (A) : la formation continue des adultes. Paris P.U.F.1970 .
13- C.f Moles (A), et Muller (F) : de la motivation des adultes à la structuration de la pensée. Conseil de l'Europe, 1969.
14- C.f Barbier (J.M) : l'evaluation en formation .Op. Cit.

انظر على الخصوص

15- Johnstone (Y) : Volunteers for learning U.S.A.1965 .

16 – كمال عبد الحميد الزيات : علم الإجتماع المهني ، مدخل نظري –مكتبة نهضة الشرق –جامعة القاهرة 1986ص.125- 131 .

17 – نفس المرجع .

18- Julins ® : Current state of : the sociology of occupations .the sociological quaratels, 1973,P.P. 309-333.

19 – كمال عبد الحميد الزيات : مرجع سابق ص.ص 211 - 218 .

20- Dubar © : la formation professionnelle continue .Eol/la découverte, Paris, 1985 ,P.P.114-115.
21- Dubar © Idem .

22- زكي محمود هاشم : تنظيم وطرق العمل، الكويت، مطبوعات الجامعة الكويتية، 1984 . ص.ص 19- 23 .

ملاحظات حول استخدام الاستمارة

والملاحظة كأداتين لجمع البيانات

في التدريبات قصيرة المدة في البحث السوسيولوجي

أ د / بلقاسم سلاطنية

ملخص :

يهدف هذا المقال إلى المقارنة بين أداتين هامتين من أدوات جمع البيانات في العلوم الاجتماعية، وهما الاستمارة والملاحظة، وهذا من الناحيتين البنائية والوظيفية لهما. موضحا عيوب الأولى ومحاسنها ومجالات استخدام الثانية ومآثرها .

Résumé :

Nous comparons dans cet article deux instruments de collecte de données ;

Le questionnaire et l'observation , en essayant de montrer les aspects positifs et négatifs de l'un et l'autre .

تتمحور كلمتي هذه المقدمة إلى اليوم الدراسي عن مناهج البحث في العلوم التربوية في معهد علم النفس بجامعة قسنطينة حول بعض الملاحظات والدروس التي أمكن استخلاصها من التجربة الميدانية التي اكتسبتها من عملي في معهد علم الاجتماع بنفس الجامعة، وهذا بهدف إلقاء الضوء على بعض الأخطاء التي يمكنكم تفاديها مستقبلا إن اقتنعتم بما سأقدمه.

تمهيد منهجي:

قبل التعرض إلى الموضوع الأساسي لهذه الورقة يبدو نافعا الوقوف ولو قليلا عند المنهجية الكامنة وراء هذه الكلمة - سأحاول باختصار شديد تلخيص بعض الملاحظات المنهجية التي أراها ضرورية لمثل هذه التدريبات قصيرة المدة، لطلاب في السنة الثالثة في العلوم الاجتماعية. ما زال البعض منهم لا يفرق بين مجالات استخدام كل من الملاحظة والاستمارة وفي أي الظروف، ولا بين المنهج كتقنية وفلسفة المنهج في علم الاجتماع.

إذن فأول سؤال سأطرحه هو "ما الهدف من هذا التدخل؟".

وللإجابة أقول سأحاول أن أقارن ولو بشكل سطحي مبسط بين أداتين لجمع البيانات، أبين عيوب الأولى لمثل هذه التدريبات وإيجابيات وظروف إعداد الثانية لها.

قبل هذا أريد أن أعرف ما إذا كنتم قد تساءلتم عن:

1- موضوع الدراسة التي سنقوم بها؟.
2- الهدف المرجو منها؟.
3- هل للإطلاع عن سير وتنظيم المؤسسات التي ستزورها فقط؟.
4- هل لمعرفة مختلف مصالحها؟ عدد مكاتبها؟.
5- هل لمعرفة دور المؤسسة التي ستزورها خدمة لصالح المجتمع؟.

6- هل؟ هل؟ ...الخ.

7- ما هو المنهج الذي سنعتمده لدراسة الموضوع؟.

8- ما هي الأدوات التي سنجمع بها المعلومات، ومن هذا الميدان؟.

أقول أن الإطلاع ومعرفة البعض من هذه المعلومات والإجابة عن البعض من هذه الأسئلة لا يعني باحث الاجتماع فقط الذي يتطلب منه عند الخروج إلى الميدان، أن ينزل بموضوع (مشكلة بحث) محددة: بدقة، ووضوح، واختصار)، والبحث عن طريق الملاحظة أولا عن النواحي البنائية- الوظيفية للعمليات الاجتماعية التي تؤديها المؤسسة مجال الدراسة.

إذن يجب أن نحقق من هذا التدريب هدفين أساسيين هما:

1- تطبيق الأداة التي سنستخدمها لجمع المعلومات تطبيقا علميا سليما.

2- معرفة الوظيفة الاجتماعية التي تؤديها المؤسسة مجال الدراسة خدمة لصالح المجتمع.

لذلك علينا أن نقوم بما يلي:

1- نسجل بسرعة كل المعلومات التي نعتقد أن لها علاقة بموضوع الدراسة: " ترتبط الملاحظة في جزء منها بالاكتشاف و يمكن أن نسجلها في مسار عرض الحال أو الاكتشافات والسفر، ويمكن أن نقربها كذلك من تحقيق مبعوث خاص أو شهادة هذا الأخير المتواجد في نفس المكان، و الذي شاهد و استمع واشترك."(1).

2- نلاحظ ما نعتقد أنه جدير بالملاحظة.

3- نتوخى الدقة في ملاحظة البيانات التي تمس ما نريد معرفته عن موضوع دراستنا.

4- الانتباه والتركيز أكثر لأن المدة غير كافية والوقت لا يسمح بالعودة إلى الميدان للتأكد من الشك في معلومة معينة.

بعد هذا سأحاول الآن التعرض باختصار لبعض الملاحظات حول الاستمارة.

"هي مجموعة من المؤشرات موجهة للكشف عن أبعاد المفهوم موضوع الدراسة بواسطة استقصاء أمبريقي: البحث الميداني في مجتمع محدد : " للاستمارة وظيفة رئيسية تمنح للبحث توسعا أكبر والتحقق إحصائيا إلى أي مدى يمكن تعميم المعلومات والفرضيات المعدة مسبقا".(2)

وتحتوي عادة على ثلاثة أنواع من المعلومات:

1- أسئلة للتعريف بالمبحوث (الحالة المدنية، معلومات عامة).

2- أسئلة عن الاتجاهات بمعنى السلوكات.

3- أسئلة عن الرأي.

أي باختصار: من؟ ماذا يفعل؟ كيف يفكر؟

.il ? - Que pense t'. il ? - Que fait. ce ? -Qui est

وأبسط إجاباتها: الاختيارية (*L'alternative*) التي تمنح اختيارين للمبحوث: نعم – لا.

ثم ما يتفرع عن ذلك من تفصيلات: مثل: الاحتمالية، المغلقة، المفتوحة، نصف المفتوحة...الخ. لا نتعرض لها هنا في هذه الكلمة.

وتوزع الاستمارة في الغالب:

1- التوزيع المباشر للاستمارة عن طريق باحث أو مكلف بالتوزيع في المنازل.

2- التوزيع عن طريق البريد.

3- عن طريق المقابلة.

وهذا العمل يتطلب وقتا أطول من أسبوع (وهنا تبدو الملاحظة أيسر في الاستخدام في فترة قصيرة للتدريب).

وتعتبر الاستمارة من بين الأدوات الأكثر شيوعا واستعمالا لجمع المعلومات في مؤسساتنا، وقد كان التركيز عليها واستعمالها بشكل واسع خلال السبعينيات، عندما كانت دائرة علم الاجتماع تابعة لمعهد العلوم الاجتماعية وفيها تخصصان فقط: علم الاجتماع الصناعي وعلم الاجتماع الريفي- الحضري، إذا استعملها طلاب هذين التخصصين كأداة وحيدة للحصول على المعلومات لسهولة إعدادها من جهة واستجابة المبحوثين واستعداداتهم النفسية آنذاك للإجابة عن كل الأسئلة التي تطرح من قبل الطلبة لأنها حسب اعتقادهم ستحل مشاكلهم في ذلك الوقت.

وقد كان الميدان منحصرا في المؤسسات الصناعية (المصانع)، التي تستقبل الطلبة ليس خدمة للعلم والمعرفة بل خدمة للاتجاه السياسي السائد آنذاك في البلاد، ولمحافظة مسؤولي هذه المؤسسات على مراكزهم.

أما ميدان التخصص ريفي- حضري فقد كانت تعاونيات الثورة الزراعية ودراسة مشاكل المتعاونين والمستفيدين من الثورة الزراعية هي أخصب ميدان لجمع المعلومات، وحل المشاكل والتناقضات بإدماج الطلبة في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد خلال تلك الفترة.

ومنذ ذلك الحين (سنوات 74، 75، 76، 77)، وصارت عادة وتقليدا وضرورة علمية احتواء كل المذكرات على جداول بالاعتماد على الاستمارة كأداة وحيدة وفريدة في جمع المعلومات من الميدان، وإن تمت الإشارة إلى الأدوات الأخرى، فإن استعمالها محتشم وبشكل غير واضح : " إن تبني التصور الطبيعوي في دراسة المجتمع محدود الأثر و القيمة ، و ترتبط تلك الحدود بالطبيعة المميزة للأبنية الاجتماعية التي تكون محددة بالنشاطات و بتصورات الفاعلين وكذلك بعاملي المكان والزمان. " (3) .

أما ملاحظاتي حولها ستكون مختصرة جدا، وتتمثل في خمس نقاط وهي عابرة (سجلتها دون تركيز كبير ولا تفكير معتمد مدروس).

1- إعداد الاستمارة في أروقة الجامعة وبأي كيفية كانت خطأ منهجي فادح، لأن دقة وعلمية المعلومات التي سنجنيها عن طريقها تتوقف على دقة أسئلتها وضبطها بشكل علمي محكم.

2- احتوائها على ما يدور في ذهن الباحث من أسئلة خطأ منهجي آخر يؤدي في الغالب إلى الحصول على معلومات عن صحة المبحوث، عدد أبنائه، حالة الطقس، عمله السابق، ومستواه التعليمي، أكثر من الحصول على معلومات تتعلق وتخدم مباشرة الموضوع (المشكلة)المراد دراسته.

3- من جهة أخرى فإن الاستمارة في الميدان صارت لا جدوى لها ولا فعاليته لمحتواها لأنها لم تعد تشفي فضول المبحوث أو إرادته في الإطلاع على محتواها، لأنه اطلع على الكثير منها وخاصة من طلبة وباحثين في علم الاجتماع وعلم النفس الصناعي : " و يبدو غريبا بالنسبة للملتزمين من الباحثين السوسيولوجيين بالإعداد المسبق والتحضير القبلي للاستمارة ، فقد بنى بيار بورديو P . Bourdieu ، أفكاره في كتاب له بعنوان(بؤس العالم la misère du monde) على طريقة جديدة يعتقد أنها الأنجح في الأبحاث السوسيولوجية ، ففي المقابلات يفضل الاعتماد على الحوار العادي و ذلك بخرق كل القواعد العلمية العادية مثل البناء الأولي للموضوع والاستمارة و الفروض و حياد الباحث أو ضرورة تحليل المضمون".(4)

ولذلك فإن وزعتها - الآن- سوف تملأ في المقهى أو المطعم أو الحافلة، وإن أعادها لك المبحوث، فلن تتجاوز الإجابة عن أسئلتها أكثر من 30% وبشكل غير دقيق.

أما إذا تم ملؤها من قبل الباحث نفسه فيكون ذلك بسرعة ولا يعطى له الوقت الكافي لشرح أسئلته للمبحوث، لأن العامل قد تخلى عن عمله أثناء فترة المحاورة مع الباحث وهذا يعرقل سير العملية الإنتاجية في نظر مسؤولي المؤسسة، ثم يبقى معك مسؤول (رئيس الفرقة) ليستمع إلى نوعية الأسئلة التي تطرحها على العامل المبحوث (وأحذر السؤال عن علاقة العامل بالإدارة).

وهذا ما يضايقك ويحجم المبحوث عن الإجابة، وتصور بالتالي نوعية المعلومات التي تجنى وقيمتها العلمية.

4- إن ازدياد استخدام هذه الأداة يجب أن تواكبه في الواقع إصلاحات وتحسينات وتعديلات لكيفية إعدادها وبنائها قبل النزول بها إلى الميدان من طرف أساتذة المعهد (علم الاجتماع خاصة).

هذا لم يتم، ولا مرة واحدة لمراجعة هذه المسألة، ولو حدث ذلك لتمكن أخصائيو المنهجية وأساتذة الإشراف من ربح الكثير من الوقت في تحضير استمارة نموذجية تحتوي على الخطوط العريضة والمحاور الأساسية عند دراسة أي موضوع في علم الاجتماع : " إن توخي الحذر عند بناء الأسئلة و تحليل المحتوى ضروري لأن المادة المستقاة من الميدان و هي التي تبنى عليها الدراسة هي مادة شفوية ، فبالإضافة إلى الحدود المعروفة يعترضنا مشكل المعنى ، فهل لغة الباحث و معانيها تتناسب و تتوافق مع لغة المبحوث ، و هذا ما يفرض علينا عند تحليل محتوى الأجوبة مراعاة ذلك"(5).

5- يتنافى جمع المعلومات بواسطة الاستمارة وروح البحث العلمي إذ أنها صارت عبارة عن عملية تجميع آلية لمعلومات ميدانية وتفريغها في جداول، غالبا ما تكون متناقضة وخاطئة، ولا معنى لها، لأن الطالب "يتفلسف" في بنائها – ويتناسى الطريقة العلمية الصحيحة لتركيب الجداول (بسيطة ومركبة)، وبالتالي فإن هذه المعلومات غير الصحيحة تصبح عائقا أشد خطورة أمام حل مشكلة البحث : " تخص مواصفات الوضوح الدقة و الاختصار و ذلك عند تشكيل تساؤل مبدئي بصورة خاصة ". (6)

ولعل قول الباحث الشهير "كلود برنار" (1878- 1913) « Physiologiste » في هذا المضمار أحسن دليل على ما أقول:

"إن ما نعرفه بالفعل وليس ما نجهله هو أكبر عائق لدراستنا" (الاستخفاف بما نعرفه، لا نركز فيه، لا نعطيه أهمية، لا ندقق لأن ما نعرفه قد يؤدي إلى معلومات خاطئة) والعكس مع ما نجهله إذ يستوجب التدقيق فيه والبحث عنه بجدية واهتمام وشغف وهذا ما يؤدي إلى معرفة صحيحة وسليمة.

إن الهدف المثالي المشترك عند كل رجال العلم هو استعمال مناهج وتقنيات تتميز بأكبر قدر من الموضوعية – وكلهم يأملون في الملاحظة، التسجيل والتفسير للحوادث بشكل يمكن الدارسين (الملاحظين) الآخرين من التحقق من اكتشافاتهم بكل يسر وسهولة.

هذا ما يمكن قوله عن الاستمارة – أما عن الملاحظة التي تعرف بأنها "هي معايشة الموضوع المراد دراسته، ومشاهدته عن قرب والاستعانة بالصور والعلاقات الموجودة بين الأفراد والجماعات الإنسانية محل الدراسة.

كما نعرف بأنها عبارة عن معاينة للمواضيع السلوكية والحصول على المعلومات عنها في المواقف الطبيعية"، ومن ميزاتها:

1- الإطلاع والتفحص المباشر للظاهرة محل الدراسة.
2- تسجيل السلوك فور حدوثه.
3- تمكن الباحث من التعرف على معلومات جديدة لم تكن في حسبانه عند نزوله إلى الميدان.
4- هي أسلوب مكمل - في غالب الأحيان- للمقابلة أو الاستمارة.

أغلب تقنيات جمع البيانات يمكن استخدامها إما بشكل كيفي أو بشكل كمي.

1. الملاحظة الكيفية تستعمل:

أ. لدراسة ظاهرة فريدة.

ب. لدراسة ظواهر معقدة ومركبة.

ج. لتحضير ملاحظة كمية: البحث عن الفروض بدراسة ترتبط بوجود أو غياب خاصية ما (وليس حسب درجة ظهورها)، التي تحتمل كل مظاهر حالة ما.

2. الملاحظة الكمية تستعمل:

أ- للحصول على معلومات دقيقة حول آراء ذاتية (إحصائيات وأرقام حول هذه الآراء).

ب- لعقد مقارنة بين حالات تختلف ببعض الصفات الموضوعية.

جـ- في كل الحالات التي يمكن فيها التعميم الإحصائي (استطلاع الرأي العام، تحليل العلاقات...الخ)

أما لبناء ملاحظة علمية يجب مراعاة ست مسائل أساسية:

1- ما هو السلوك الذي نختاره إذا أردنا الحصول على المعلومة التي نحتاجها؟

2- في أي ظروف تتم الملاحظات؟ ما هو بناء الوضعية المراد ملاحظتها؟

3- كيف نتأكد من أننا نلاحظ حقيقة عملية تمثل وحدة وظيفية؟

4- هل حاولنا تلخيص ما لاحظناه بشكل كمي؟. هل يمكن إعداد نتيجة؟ وما المعايير الكمية لهذه النتيجة؟.

5- ما النوعية، وما الدلالة العلمية للظاهرة التي كانت موضوع الملاحظة؟. وما قيمتها؟.

6- أخيرا، إلى أي مدى تكون الملاحظات مستقرة؟. هل نتحصل على نفس النتائج في نفس الظروف الواضحة؟. أي هل القياسات التي استعملناها كانت صادقة؟.

هذا باختصار ما أمكنني تسجيله عن الأداتين، فإني أنصح باستخدام الملاحظة في الميدان وتسجيل المعلومات عن الموضوع المراد دراسته وتحليلها عند العودة من الميدان لأفضل من جني معلومات عن طريق استمارة تعد لفترة غير مناسبة وبشكل ارتجالي وسريع.

لهوامش:

(1) Jean Claude Combessie : la méthode en sociologie ,Paris, éditions la découverte , 1996 . P .4
(2) Idem .P 33 . (l’entretien semi – directif)
(3) عنصر العياشي : حدود التصور الطبيعوي ، دراسات عربية عدد 5 ، 6 – السنة 33 مارس / أفريل 1997، بيروت دار الطليعة . ص . ص . 110 – 116 .
(4) Nonna Mayer : l’entretien selon Pierre Bourdieu . revue française de sociologie , Paris , octobre / décembre . 1995 . p . 335 .
(5) J . P . Pourtois et H . Desmet : épistémologie et instrumentation en sciences humaines . Liège – Bruxelles . 1988 – P . 167 .
(6) Raymond Quiry , Luc Van Campenhoudt : manuel de recherche en sciences sociales . ed / Dunod, Paris , 1995 . P . 25 .



الإعلام والإتصال في الجزائر

"نظرة سوسيولوجية"

أ.د. بلقاسم سلاطنية

تقديم:

تعد عولمة الإقتصاد الديناميةالمسيطرة في نهاية هذا القرن، إذ أنها أسست على أحادية الفكر الذي فرض سياسة اقتصادية فريدة بمعايير الليبرالية المحدثة واقتصاد السوق (التنافس، الإنتاجية، التبادل الحر، الفائدة، ... إلخ) تسمح للمجتمع بالبقاء في كون صار عبارة عن غابة تنافسية. Une jungle concurrentielle في هذه النواة"، فالمتاجرة المعممة للكلمات والأشياء "للطبيعة والثقافة، للأجسام والأفكار، هي الصفة السائدة لعصرنا الحالي: (يحلم البعض بسوق عادلة للإعلام والإتصال، مندمجة تماما بفضل الشبكات الإلكترونية، والأقمار الإصطناعية بدون حدود. تعمل في الوقت الفعلي بالتناوب: (يتصورون السوق مؤسسة على نموذج لسوق رؤوس الأموال، والتدفق المالي (..) كل هذا يعدل تعريف، حرية التعبير، حرية تعبير المواطنين، التي صارت تنافسها مباشرة "حرية التعبير التجارية" التي تعد حقا جديدا من حقوق الإنسان) [1] .

يتوزع الإعلام اليوم على قائمة طويلة من الإختصاصات، وتشهد تقنياته تطورا مذهلا، وتخلق في مجالاته مع تطور الزمن قدرات وإمكانات جديدة، تؤثر في أذهان وسلوكات المستهلكين، حتى ترادف الإتصال مع العولمة وأزيح من خارطة العالم الداخلي أو الوطني، الذي ضاعت منه ثقة المجتمعات وتقلصت مساحته وجمهوره إلى درجة الذوبان في الإعلام المعولم الذي يدخل العالم كله إلى اصغر حجرة في بيوتنا، على حد تعبير- طوني بلير Tony Blaire، رئيس الحكومة البريطانية السابق.

---

[1] Ignacio Ramonet : la marchandisation du monde. Le Monde Diplomatique. «Hors – série ». Paris. Mars 1997.

1. بين الإعلام والإتصال:

في البداية أشير إلى وجود لبس وغموض لدى المهتمين بالإتصال، إذ أن الكثير منهم لا يتفقون على معنى محدد أو مضمون واضح لهذا المفهوم، وذلك عند تساؤلهم عن الفرق بين الاعلام والاتصال Information et communication . لتوضيح الإرتباك على مستوى المفهوم، نقول أن الإتصال هو نقل معلومة من طرف إلى آخر، بغض النظر عما يثيره ذلك الفعل من استجابة أو عدمها. أما الإعلام فهو الجوهر الذي يحويه الاتصال. والذي يستخلصه الملتقي بعد أن تمكن المرسل من تبليغه إلى الملتقى. ويطلق البعض على هذا الجوهر تسمية الإعلام الكامن. وهكذا فكل عملية نقل لمعلومات تنطوي على إعلام كامن وإعلام حقيقي، يقصد به ذلك الذي يصل فعلا إلى الملتقي.

ويسلم هذا التحليل بصعوبة الإتصال مع الآخر، رغم تحول العالم بفضل تقنيات الاتصال اليوم إلى قرية، تلك التي تنبأ بها "ماك لوهان" في الستينيات.

ولعل الصعوبة في الاتصال بين البشر تعود لأسباب بسيكولوجية وأخرى سوسيولوجية 'التصادم الثقافي، عدم تقبل ثقافة الغير". وقد لخص هذه الصعوبات جون بول سارتر "في عبارة نارية، عندما قال: 'الآخر هو جهنم" L'autre c'est l'enfer.

ورغم هذا الحذر، فإن العلاقة في محيط اجتماعي معين، أرى أنها تمر عبر فك الرموز التي يجري تداولها بشكل دائم بين الأفراد والجماعات.

- فهل يجب لتحقيق هذا المستوى من الفهم استدعاء تداخل كل العلوم؟.

لقد قال و. شرام: "Wilbur Schramm في The science of human »
« communication في بداية الستينيات "أن الإتصال ليس فرعا أكاديميا بالمعنى

الذي نقصد به الفيزياء أو الإقتصاد ولكنه فرع تمر به تخصصات عديدة والقليل منها يتوقف عنده" [2].

أصبح الإتصال علما وتخصصا قائما بذاته وطور وسائل بحثه وضبط مجال موضوعه الخاص بشكل جيد، يدعو للدهشة، ليس في البلدان التي دخلت عصر المعلوماتية فقط، بل حتى في البلدان التي اصبحت تقف على حدود هذا العصر كالجزائر وتونس: (لا تمثل علوم الاتصال في فرنسا الوصفة لمجال محدد بحدود التخصصات، مغطى ومرتبط بقواعد محددة.

يعود هذا التداخل الواضح أصلا إلى حداثة هذه العلوم، إذ أن علوم الإعلام ظهرت في السنوات 1965 تحت تبعية القانون، علم النفس والآداب " والدراسات الصحفية. IFP، ومخبر ابراهام مولزLaboratoire Ibraham Moles ، أعمال Robert Escarpit حول الكتاب".

وحتى سنوات 1975، فإن المعطيات النظرية، قد مست خاصة الثقافة ووسائل الإتصال الجماهيري، ولكن هذه لم تأت فقط من علوم الاعلام، بل ظهرت من تخصصات قائمة، أنتجت داخلها مواضيع جديدة وعالجتها بمناهجها، فكان للمدارس السوسيولجية القسط الأكبر: المقالات الأولى لـ (Edgar Morin) حول L'industrie culturelle du cinema وكتابات Pierre Bourdieu، حول السوق والاستعمال الاجتماعي للصورة) [3].

---

[2] Judith Lazar : La science de la communication. « Que-sais-je ? ». Paris. P.U.F. 1993. P.3.

[3] Xavier Delcourt : Communication et environnement. In Marc Guillaume : L'état des sciences sociales en France. Paris. Les Editions la découverte. 1986. P.P. 426-427.

إن التهافت على دراسة هذا التخصص، لا يمكن اعتباره مجرد "موضة" عابرة، وإنما هو دليل على تشكل قناعة بأن مجتمع المستقبل عندنا أو في جهات أخرى من العالم تقوم أغلب نشاطها على بيع المعلومات كإحدى الخدمات الأساسية.

إن الوضع الذي نحن عليه اليوم يقوم على إعادة الإعتبار للآخر. فالآخر يظل موجودا حتى في حالة عدم وجود الذات التي يجب أن تدركه.

إن إعادة الإعتبار هذه ليست مجرد اعتراف بوجود الآخرين كذوات منفصلة عن وعينا، وإنما هي عملية تتطلب منا المغامرة بانتظار إرجاع الصدى « Feed-Back »، وبدون تفضيل العلاقة مع الآخر تظل عملية الاتصال ناقصة.

وواضح من حديثي، أني أسعى لبلورة فكرة أساسية وهي أن هناك عملية إعلامية كاملة وأخرى ناقصة، فالكاملة لا تقوم فقط على توافر أركان العملية الثلاثة المعروفة (المرسل- البرقية والمتلقي.)، وإنما نتوقع حصول التلقي الجيد، الذي يؤدي إلى التجاوب بالرفض أو القبول. ويطلق أهل الاختصاص على هذه الظاهرة بالتواصل.

أما العملية الناقصة فهي تشير إلى وصول المعلومات إلى المتلقي، ولكن دون فاعلية، ولهذا نلاحظ أن بعض وسائل الإعلام الجماهيري، وهي الأكثر انتشارا في عصرنا، نلاحظ أنها تحرص على تقديم المعلومة وخلفيات المعلومة، من أجل التأثير أكثر على الجمهور: (فيما يخص الطلب، فإن العالم العربي مجال ثقافي واسع يتشكل من أكثر من 300 مليون نسمة، يتحدثون لغة واحدة ويستجيبون لنفس الأنغام Mêmes Mélodies. ولكن في نفس الوقت هي مجموعة من المجالات المغلقة. فماذا

يعرف السوري عما يقع فعلا في بلاده أو عند جاره اللبناني، واليمني عن المشاكل المالية للعربية السعودية، والتونسي عن الثقافة المغربية ؟ [4].

كما أن: "الوكالات الإعلانية الحديثة لم يعد يقتصر دورها على النشاط الإعلاني المباشر، فهي تقوم أيضا بتقديم خدمات في بحوث الإعلان والتسويق والعلاقات العامة والمسوح الاستهلاكية، وتقوم كل الوكالات الإعلانية الأمريكية وفروعها في العالم الثالث بهذه الأنشطة جميعها أو أغلبها، من خلال مؤسسات تقوم بنشر وتسويق الأبحاث، وإعداد الكتيبات وإنتاج أجهزة الفيديو، وإجراء الدراسات الميدانية الخاصة بقياس اتجاهات المستهلكين إزاء السلع والإعلانات. كما يقوم بعضها بتقديم خدمات إعلامية غير متوقعة، مثل إعداد برامج تدريب وعروض في التلفزيون وبرامج للعلاقات العامة، تقوم ببيعها لمكاتب المعلومات والشركات المتعددة الجنسية ووكالات الإعلان التابعة لها" [5].

في ضوء هذا التحليل نتساءل: هل وسائل الاتصال ذات علاقة متشابكة مع الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي الذي تعمل هذه الوسائل من خلاله؟.

وللإجابة عن هذا التساؤل، نقول أن الإتصال من حيث طبيعته أكثر تعقيدا وتركيبا على الرغم من أن أساسيات السلوك الإتصالي لا تختلف فيها عن مثيلاتها الإتصال بوجه عام من مجالات علمية متباينة متعددة: "فالنظرة العلمية التي اعتبرت

---

[4] Rafik Boustani : Internet et monde arabe. Revue Universités. Canada. A.U.P.L.F, Vol.18. Mars 1997. P.39.

[5] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: اقتصاديات الإعلام العربي (حاضرا- ومستقبلا)، تونس. 1987.

جمهور وسائل الاتصال كتلة واحدة، كان لها آراؤها المغايرة لتلك التي اعتبرت جمهور وسائل الاتصال مغايرا عن الطبيعة الجمعية."

هناك آراء حددت المؤثرات المجتمعية على الكيفية التي تعمل بها وسائل الاتصال في كل مجتمع، مما أفرد لكل وسيلة في كل مجتمع طبيعة مميزة عن غيرها من المجتمعات الأخرى. وعلى هذا فإن العلاقة بين المجتمع ووسائل الاتصال والأفراد لا ترتبط بإطار نظري خرج من مجال علم واحد، ولكنها نتاج إسهامات عدة علوم، اهتم كل منها بطرف من أطراف هذه المعادلة.

وفي ضوء هذا التحليل: هل يمكن اعتبار العملية الإعلامية التي تقوم بها وسائل الاتصال الجماهيري في الجزائر اليوم عملية كاملة أم ناقصة؟.

الإجابة على سؤال بهذا الحجم، يحتاج في الحقيقة إلى القيام بدراسات ميدانية، يكون الهدف منها تناول ثلاثة جوانب، أي الأركان المعروفة للعملية الإعلامية (المرسل- البرقية والمتلقي).

فبخصوص الركن الأول، الطرف الذي يصنع المعلومات (تجميع- تخزين- وتوزيع)، نلاحظ أن الإعلام الجزائري يشتكي من القيود على الوصول إلى المعلومات، أي إلى المصادر، نظرا للظروف التي تعيشها البلاد، منذ سنوات، وهي الذريعة التي جعلت بعض الصحف المعربة أو المفرنسة الخاصة تتوخى منهج التمرد على كل مقومات المجتمع والنظام إلى درجة الكذب والتحريج والمبالغة وبث الفوضى الفكرية والإعلامية، وترديد مغالطات إعلامية فضيعة والتشكيك في كل ماهو جزائري دون وازع أخلاقي ولا رادع قانوني. كما أن العمر القصير للإعلام الجزائري المتعدد، وحالة الفوضى التي يوجد عليها والمناخ المعادي لتطوره جعله -في رأيي- يبتعد عن الإحتراف. أما مسألة التوزيع فهي بشهادة وسائل الإعلام نفسها، تعاني من ضعف مزمن في الشبكة، خاصة

الإعلام الكتوب، مما يجعل إمكانية وصول المعلومات في حينها شبه مستحيلة. ولا شك أن ذلك يقلل من التفاعل معها.

أما الطرف الثاني، الملتقى أي الجمهور، فيجب أن نعترف أن الانتشار الواسع لظاهرة الهوائيات المقعرة في بلادنا وقربنا من مناطق التأثير، أي أوروبا يدفع إلى التشتت.

ونود أن نشير إلى إجراء دراسات في هذا المجال على مستوى الجامعة الجزائرية قام بها طلبة فرع الاتصال، ورغم أن هذه الدراسات تبقى مجرد عملية جمع معلومات، تفتقد للمعالجة والعمق العلمي المطلوب. إلا أنها مع ذلك تبقى مؤشرا دالا على أن الجمهور الجزائري لم تلب حاجاته من المعلومات الصحيحة بشكل جيد. وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن العلمليات الإعلامية، عبر وسائل الاتصال الجماهيري في بلادنا ناقصة.

وأن الجهد ينبغي أن يتجه في المستقبل إلى دراسة سوق الاستهلاك الثقافي وتعديل البرامج وفق تلك الاحتياجات المعبر عنها.

2- الإعلام والاتصال في الجزائر:

- تشهد بلادنا سلسلة من التحولات المتلاحمة، تزايدت سرعتها في مطلع هذا القرن، تتدخل مع تغيرات أخرى كونية، أشبه بالأمواج العارمة تشمل العالم كله، وتقودها عولمة فوقية تنزل من دول المركز -سيما أمريكا- غرب أوروبا- جنوب شرق آسيا وتتساقط على الأطراف أي العالم الثالث تضع بلادنا في سياق لايرحم الحكم وفيه هو الاكتشافات والإختراعات المذهلة في مجالات الهندسة الحديثة والمعلوماتية والذكاء الإصطناعي.

- وقعت بلادنا ضحية نزاعات تأثيرية حادة عليها من مختلف الدول غربية كانت أم عربية، وأعتقد أن أكبر حسارة بعد الضحايا من المواطنين والتخريب الإقتصادي أثناء العشرية الدموية، هي ضياع وقت ثمين خلال هذه العشرية ينبغي تداركه باستعادة الثقة في ثوابت القوة الذاتية الدائمة لبلادنا « Construction puissance » ورفع الروح المعنوية لشعبنا باستعادة الإتصال والإعلام لدوره الهام في .... في بلادنا عن طريق التفوق والجودة والإتقان وتقديم مضامين تستجيب لمستجدات الساحة الوطنية باستقرار إتجاهات التغير واستشراف نتائجه ومضاعفاته ومتابعة التكوين المتخصص للإعلاميينن والتخصص في مختلف مواضيع الإتصال ووسائطه، إذ لا وجود اليوم للإعلامي الموسوعي الذي يعرف كل شيئ ويصلح لكل شيئ ويكتب أو يحاور كل شيئ.
- **أوجه ....**
    - من المفيد بل من المستعجل وضع استراتيجية بعيدة المدى تشمل القطاعين العام والخاص، يكون من محاورها رفع الأداء الإعلامي والثقافي باللغة الإعلامية النظيفة باعتبارها لغة موحدة بين "العربية والفرنسية" لسيادتهما على الساحة حاليا، ولكونهما أداتان للإدماج الإجتماعي للمواطنين داخل الجزائر وخارجها وقناة صالحة للتوصيل المباشر لعشرات الملايين من أفراد المجتمع، كما أن دعوتنا للإعتناء بالترجمة وبالإنتاج الفكري والعلمي والفني من الطراز العالمي، بدون إخضاع هذا الإعلام للذاتية وبث الحقد والفتنة والتجريح والإنطلاق من الخلفية الإيديولوجية المغرضة تجاه الآخر، أي بدون أن يتحول إعلامنا إلى الإخضاع للمقياس التجاري والربحية الضيقة........

- ومن المستعجل كذلك هو أن نعبأ الكفاءات والإمكانات لتحسين موقعنا الحالي .... المرضي على خريطة الإتصال والإعلام الدولي في عالم تتلاشى فيه الحدود، وتتقلص السيادات الوطنية ويتعرض جنوبه- والجزائر منه، إلى أفواج ثورة الإتصالات الكاسحة وما تحمله عولمة هجومية من إيجابيات وسلبيات- من الصعب إجراء انتقاء أو فرز لما نريده ونتلقاه.
- ومن هذا المنظزر يجب أن لا ننخدع بلفزيات الحداثة وقشورها التي تتوهم أن استهلاك الفائض من منتجاتنا ومدح ما عند الغير هو الحداثة بينما المطلوب منا هو توطين العلم والتكنولوجيا إنطلاقا من تراثنا الثقافي لتحقيق تراكم الخبرات في مجالات البحث الأساسي وتطبيقاته العلمية في كل الميادين بما في ذلك الإعلام والإتصال العام منه والخاص.

إن مقاربتي للإعلام والإتصال في الجزائر هو القيام بنظرة إجمالية لمسيرته قبل وبعد الاستقلال، عبر ثلاث مراحل أساسية نشير إليها بإيجاز كذلك في هذه المداخلة، محاولين الإلمام قدر المستطاع - بناء على قرارات عديدة- عن الموضوع، علني أوفق في هذا العرض الذي يعد موضوعا واسعا وزاخرا، وله أخصائيوه الذين أتطفل عليهم اليوم، وأطلب منهم وضعي في خانة علم الإجتماع والإتصال، وإذ ألخص هذه المراحل الثلاثة المذكورة من محاضرة قيمة للأستاذ الدكتور محمد العربي ولد خليفة موسومة "بمساهمة وسائل الإعلام والإتصال في نشر اللغة العربية وترقيتها في يوم دراسي يوم: 15 جويلية 2002 بالمجلس الأعلى للغة العربية.

وقد اقتصرت في هذا الإقتباس على مايهم الإعلام والإتصال فقط:

1. **الإعلام والإتصال قبل 1962:** تميز الإعلام أثناء الحركة الوطنية وثورة التحرير بثلاث سمات رئيسية هي:

- انتعاش الصحافة الناطقة بالعربية على الرغم من الحصار والتضييق وانتشار الأمية، فقد كانت في الساس نضالا من أجل الحرية وأشبه بالمناشير السرية من دلائل الوطنية والإختلاف عن الجالية الأوروبية.
- خلال ثورة التحرير كان الإعلام باللغة العربية ممارسة مسبقة للسيادة الوطنية، ورفع الروح المعنوية، وفضح الممارسات الإجرامية للكولونيالية الفرنسية وكان الصوت والقلم سلاحا فعالا وراءه ابطال الجاخل والخارج.
- لم يظهر خلال تلك الفترة أي صراع حول الإنتماء الحضاري العربي الإسلامي فقد كان الإسلام مرادفا للجنسية على حد تعبير الأستاذ محمد حربي.

2. **الإعلام والإتصال بعد الاستقلال (من 1962- 1988):**

ظهرت معطيات أخرى مغايرة خلال العقود التي أعقبت الإستقلال وإعادة تأسيس الجمهورية وبناء الدولة الوطنية، ولم يعد الإعلام والإتصال وللثقافة نضالا للخلاص من كابوس الكولونيالية، فقد أصبحت الأولويات تنحصر في إصلاح الخراب والتدمير الذي خلفه الإحتلال وجيوشه، وزفت على الإعلام ثنائية لغوية عكست الإنشطار المبكر للنخبة الجزائرية.

3. **الإعلام والإتصال من 1988 إلى يومنا هذا:**

هناك ثلاث قناعات تنأ بنا عن تبني الأوصاف الكثيرة التي أطلقت على الخصائص المتباينة للعهود المتعاقبة خلال العقود الأربعة السابقة وهي:

- إننا نقرأ حسن النية في كل الإجتهادات التي حدثت، ونعتقد أن المعاصرة حجاب يؤدي إلى التذايت Subjectivation، وتدفع لقراءة الوقائع من خلال العلاقات بالأشخاص.
- إن من الإنصاف وضع تلك الإجتهادات في سياقها التاريخي المحلي والدولي، واجتناب محاكمتها على ضوء الراهن أو استدعائها كذرائع للتبرير أو توظيفها في حملات التنديد والمغالطة والتشهير.
- على ضوء مسايرة الجزائر الحديثة، فإن المقاربة العلمية الحكيمة، والأكثر مردودية، تقتضي النظر إلى ماضينا القريب والبعيد من خلال الإستمرارية التاريخية للدولة والمجتمع وليس من زاوية التجزئة والتقطيع والإقصاء والصراعات المفتعلة بين العهود والأحيال.

استخلص من هذا قولي أن الإعلام والإتصال في بلادنا في وقتنا الحالي ينقسم إلى إعلام نظام وإعلام مناوئ للنظام يعتقد أنه يقوم بتوعية المجتمع إلى مافيه خيره، لكن ما يكتب يوميا على ثفحات الجرائد الحرة مفرنسة كانت أم معربة هو الأكاذيب بالجملة والنفاق والقذف والإدعاء على كل المسؤولين في كل المستويات، ويتلذذ أصحاب هذه الصحف ومراسليهم في فضح أو كشف أي كان في مركز سلطوي معين، مما جعل الفروق عن قراءة هذه الصحف ومتابعة هذا الإعلام عاما عند مختلف فئات المجتمع، حتى أن فضائح أخلاقية وجرائم عادية تقع في كل جول العالم تؤلف للقارئ بصورة بشعة وكأنها لا تقع سوى في مجتمعنا، أما عن الإحتجاجات والحركات الإجتماعية والتي تدخل حركية المجتمع الطبيعية، تبرز على أولى صفحات هذه الصحف الخاصة ويقوم الإعلام الوطني الذي يتحلى بالمواطنة الحقة، بالتغطية الموضوعية لكل الأحداث بعيدا عن التهريج والإنتماء للغرب الذي تمثله فرنسا بالخصوص لكونها الراعي والحارس الأمين لهؤلاء الصحافيين الذين يتوخون الذاتية والإنتماء للغرب.

الخاتمة

إن مفهوم الإعلام بجميع وسائطه يتعدى مجرد تبني تجهيزات وممارسات العمل الصحفي بل هو مفهوم يتعلق بالرسالة التي ينبغي نقلها للجمهور، ولذا فإننا نؤكد على أن رسالة الإعلام لا بد أن تكون رسالة ملتزمة بالقيم والتقاليد النبيلة التي نفخر بها جميعا في مجتمعنا الجزائري وبالقيم الإنسانية السامية التي تخص على العدالة والمساواة والحفاظ على الهوية الثقافية، زمن هنا فلا بد لقطاع الإعلام أن يظهر قدرا كبيرا من المسؤولية في التعاطي مع قضايا المجتمع وأن يحتكم دائما إلى المبادئ الإخلاقية التي يستند إليها المجتمع في حياته فالإعلام ليس مجرد تقنية بل هو رسالة نابضة بالحياة وقيمها النبيلة، وجد لكي يكون صوتا للحقيقة وليس منبرا لتبرير الظلم والإعتداء والعدوان على الآخر.

وفي الختام نؤكد أن الإبتكارات التكنولوجية تتيح إمكانات واسعة جديدة، ومع ذلك فإن هذه الإبتكارات ليست معجزات خارقة للعادة ولكنها أدوات لا يمكن إدخالها واستعمالها إلا بعد تمحيص دقيق لكل ماقد يترتب عليها من نتائج أو آثار جانبية. وكل منها له إمكاناته الخاصة، ولكن أمرها لا يمكن عزله. فكلها أجزاء من نظام كلي، يجب تخطيطه وتشكيله مع مراعاة تكامل الأجزاء جميعا. فكثيرا ماتكون التجديدات التكنولوجية في مجال الإعلام ذات آثار سلبية على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي. كما أنها تحرف اتجاهات وأولويات الأنشطة الشاملة.

وأيا كانالمظهر الخلاب لبعض التكنولوجيات الحديثة في مجال الإعلام والإتصال، فإن إدخالها في بعض مجالات الأنشطة الإقتصادية والإعلامية خاصة، يجب أن يدرس بجدية وحذر. كما أن هذا الأمر الأمر في قطاع الإعلام بالذات يتطلب توخي الحذر، لأن التحكم في التكنولوجيات للإعلام والإتصال يتركز بصفة اساسية حاليا في أيدي عدد قليل من الشركات العالمية الكبرى. ويقتضي هذا الأمر اتخاذ موقف بالنسبة لتطوير

قطاع الإعلام في العالم أجمع بإقامة نظام إعلامي عالمي جديد، يراعى فيه ثقافة أغلب الأمم والمجتمعات الكبرى.

المراجع العربية:

1. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: اقتصاديات الإعلام العربي (حاضرا-ومستقبلا)، تونس. 1987.
2. حمدي حسن: مقدمة في دراسة وسائل الإتصال، القاهرة، دار الفكر العربي. 1987.
3. محمد العربي ولد خليفة: مساهمة وسائل الإعلام في نشر اللغة العربية، يوم دراسي "جور وسائل الإعلام والإتصال في نشر اللغة العربية وترقيتها، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر. 15 جويلية 2002.

المراجع الأجنبية (الفرنسية):

1. Ignacio Ramonet : la marchandisation du monde. Le Monde Diplomatique. «Hors – série ». Paris. Mars 1997.
2. Judith Lazar : La science de la communication. « Que-sais-je ? ». Paris. P.U.F. 1993.
3. Xavier Delcourt : Communication et environnement. In : Maroc Guillaume : L'état des sciences sociales en France. Paris. Edition la découverte. 1986.
4. Rafik Boustani : Internet et monde arabe. Revue Universités. Canada. A.U.P.L.F, Vol.18. Mars 1997. P.39.

العلاقات الإنسانية في المؤسسة

أ.د/ بلقاسم سلاطنية

الملخص:

ظهرت حركة العلاقات الإنسانية بفضل أعمال « التون مايو Elton Mayo »، الناجمة عن مجموعة من التجارب اشتهرت بإجرائها في مصانع الكتريك Electrtic Western في هاوثورن (Hawthorne)، (1924-1933).

وقد هدفت هذه التجارب إلى دراسة تأثير الظروف المادية للعمل على الإنتاجية.

استخلص مايو وزملاؤه بأن الزيادة لم تكن نتيجة التغيرات الحادثة وإنما نتيجة التجربة المقترحة مفضلا العلاقات بين الأفراد بتغير سلوك المشرفين، مما يغير بالضرورة العلاقات الاجتماعية وبالتالي سلوكات الأفراد.

Résumé:

Le mouvement des relations humaines est issu d'une série d'expériences, devenues célèbres, menées dans les usines de la western Electric à Hawthorne (1924-1933).

Ces expériences avaient pour objectif d'étudier l'influence des conditions matérielles du travail sur la productivité des ouvrières.

Une longe série d'expérience fut menée dans ce but sur un petit groupe d'ouvrières volontaires. Au terme de ces expériences, il apparut que tous les changements conduisaient à des résultats identiques démontrant ainsi que l'augmentation de la production n'était pas due aux changements des conditions matérielles.

تقديم:

إن أصول حركة العلاقات الإنسانية وتطورها ومدى مساهمتها في علم الاجتماع الصناعي، ظهرت بفضل أعمال التون مايو Elton Mayo، الناجمة عن مجموعة من التجارب اشتهرت بإجرائها في مصانع وسترن الكتريك Western Electric في هاوثورن Hawthorne (1924- 1933)، ولقد كانت هذه التجارب تهدف إلى دراسة تأثير الظروف المادية للعمل على الإنتاجية، وجرت التجارب كلها على مجموعة من العاملات المتطوعات، وفي نهاية هذه التجارب اتضح أن كل التغيرات الطارئة توصلت إلى نتائج مماثلة مفادها بأن الزيادة في إنتاجية العاملات لم تكمن أسبابها في الظروف الفيزيقية للعمل. ومن ذلك استخلص مايو زملائه بأن الزيادة لم تكن نتيجة التغيرات الحادثة وإنما نتيجة التجربة المقترحة، مفضلا العلاقات بين الأفراد، بتغيير سلوك المشرفين، مما يغير بالضرورة العلاقات الاجتماعية وبالتالي سلوكات الأفراد.

وكانت هذه النتائج المذهلة تناقض تماما نتائج تايلور F.Taylor التي تبعد كل الاعتبارات السوسيونفسية، وتعتبر أن العمل لا يتمثل إلا في أبعاده التقنية البحتة.

وجاءت بعد دراسات ونتائج مايو وزملائه، دراسات أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، عمقت في هذه الفكرة وأكدت على أن عامل العلاقات الإنسانية، يلعب دورا حاسما في المؤسسة، بزيادة إنتاجية العامل وانتاج المؤسسة، ويعمل على الاستقرار الاقتصادي والنفسي الاجتماعي عند العامل.

1- المداخل المبكرة لدراسة السلوك الإنساني في العمل:

يتطلب الفهم السليم لمساهمة حركة العلاقات الإنسانية وابراز ما فيها من نقاط للقوة والضعف اهتماما بالمداخل المبكرة لدراسة السلوك الإنساني في العمل، فقد كانت هذه المداخل بمثابة الإطار الذي تطورت –كرد فعل له- دراسات العلاقات الإنسانية، وذلك منذ عام 1920 حتى الآن، وهناك ثلاثة مداخل هامة هي: مدخل

الاقتصاد الكلاسيكي –مدخل الإدارة العلمية ثم مدخل علم النفس والفيسيولوجيا الصناعية.

لنأخذ دعاوى علماء الاقتصاد حول سلوك الأفراد عمالا كانوا أو أصحاب مشروعات للعمل والتي مؤداها: أن الأفراد يعملون في عزلة عن الآخرين، أو أنهم يعملون وفقا لمصالحهم الخاصة من أجل زيادة دخولهم إلى أقصى حد ممكن وأنهم يعملون بطريقة رشيدة ويربطون الوسائل بالغايات بطريقة منطقية.

ولقد ذاعت هذه النظرة عندما هاجمها "التون مايو" Elton Mayo مؤسس حركة العلاقات الإنسانية، باعتبارها فروضا فجة مؤداها أن المجتمع الطبيعي يتكون من حشد من أفراد غير منتظمين يعمل كل منهم بطريقة تضمن بقاءه ومصلحته الذاتية، ويفكر تفكيرا منطقيا ويعمل ما في وسعه لخدمة أغراضه الخاصة.

وقد وافق على هذا المدخل في دراسة الدافع والسلوك الإنساني كثيرون آخرون، كان من بينهم دعاة حركة الإدارة العلمية ممن تضمنت أعمالهم هذا المدخل حيث حاول "تايلور" "F.Taylor" وزملاؤه تطبيق المناهج والطرق العلمية في العمل الصناعي، فتضمن مدخل دراساتهم افتراضات مؤداها:

❖ أنه يمكن للأفراد أن يرتبطوا بأعمالهم أكثر مما لو كانوا آلات صنعت خصيصا لتعطي أكبر كفاءة ممكنة، وأنه إذا أحسن استخدام الحوافز استطاع العامل أن يؤدي عمله بطريقة أكثر كفاءة، وأن المكافآت المالية الناتجة عن زيادة الكفاية الإنتاجية، والتي تكون هي الأخرى نتيجة استخدام الإدارة العلمية يمكن أن تستخدم لزيادة دخل العمال ورجال الإدارة، الأمر الذي يحقق التعاون المنسجم بين الجماعتين.

وقد أثارت أفكار "تايلور" قدرا كبيرا من الاحتجاج والمعارضة حتى وقتنا هذا، ومن أقدم مصادر هذا النقد ما قام به علماء النفس والفسيولوجيا في الصناعة من محاولات لدراسة ظاهرتي **التعب والملل**، فقد انتقدت ادعاءات "تايلور" المتعلقة بالسلوك الإنساني في ضوء النتائج التي تكشف عن أثر التعب المتراكم مثلا والنتائج المتعلقة

باختلاف القدرات بين العمال حيث أكدت هذه البحوث أهمية العامل الإنساني، كما وجهت الاهتمام إلى الظروف الفيزيقية كالحرارة والإضاءة وساعات العمل وفترات الراحة وأثر هذه الظروف على سلوك العمال.

إن نشأة علم الاجتماع الأولى التي ظهرت خلال أواخر القرن 18 وأوائل القرن التاسع عشر(19)، قد تلازمت مع نشأة المجتمع الصناعي الذي لازلنا نعيش فيه حتى الوقت الراهن، كما قد ارتبطت نشأة علم الاجتماع الصناعي عندما ركز مجموعة من علماء الاجتماع على أهمية دراسة العلاقة بين علم الاجتماع واهتماماته عموما بقضية الصناعة، ولا سيما الاهتمامات الأولى التي ركز عليها أوجيست كونت ومجموعة الرواد الأوائل الذين وضعوا أسس علم الاجتماع العام وفروعه المتخصصة المختلفة، في نفس الوقت، لقد انشغل هؤلاء الرواد بتحليل الدور أو التأثير الذي تلعبه الصناعة في حدوث تغييرات ضرورية في نمط الحياة والعلاقات والنظم والمؤسسات الاجتماعية، وتباينها عن نوعية ما كانت عليه في العصور التقليدية التي سبقت ظهور مجتمع المصنع أو المجتمع الصناعي الحديث.

إن عملية التطور في علم الاجتماع الصناعي بدأت تأخذ خطوات سريعة لتركز على دراسة مشكلات وقضايا داخل المؤسسات الصناعية ذاتها، وجاء ذلك عندما اهتم كل من تايلور وهنري فايول (Henri Fayol) بدراسة النظم الإدارية داخل المؤسسات الصناعية وتقويمها بصورة تحليلية وواقعية.

ولكن مع بداية الثلاثينيات، أخذت عملية تطور علم الاجتماع الصناعي تأخذ أبعادا علمية وأكاديمية أكثر تخصصا، ولا سيما بعد أن بدأت الجامعات ومراكز البحث العلمي تتبنى دراسة مشكلات الصناعة والتنظيمات والمؤسسات الإنتاجية ككل، وهذا ما ظهر على وجه الخصوص في إسهامات نظرية العلاقات الإنسانية، ودراسة الجماعة أو ما يعرف بالاتجاه التفاعلي في دراسة وتحليل التنظيمات الصناعية بصورة واقعية، وتكمن أهمية هذه التحليلات لأنها قد استفادت من التطورات النظرية

والمنهجية التي ظهرت في علم الاجتماع، وحاولت أن تطبقها بصورة واقعية عند دراستها للمشكلات الواقعية داخل التنظيمات والمؤسسات الصناعية، وهذا ما ظهر بالفعل في التجارب والدراسات الواقعية التي أجراها عدد من رواد نظرية العلاقات الإنسانية، وأيضا أصحاب الاتجاه التفاعلي أو دراسة الجماعة داخل التنظيمات من أمثال: التون مايو، وارنر (L.Warner)، ووايت(W.F.Whyte) وليكرت Likert، الذين ينتمون وزملاؤهم إلى جامعات هارفارد، شيكاغو وميتشجن، التي سعت إلى الدخول بأفكارها ونظرياتها ومتخصصيها في دراسة المشكلات الواقعية التي توجد في المؤسسات والتنظيمات الصناعية.

2- تعريف العلاقات الإنسانية:

مما سبق يمكن تعريف العلاقات الإنسانية في مجال العمل بأنها مجال من مجالات الإدارة يعنى بإدماج الأفراد في موقف العمل بطريقة تحفزهم إلى العمل معا بأكبر إنتاجية مع تحقيق التعاون بينهم وإشباع حاجاتهم الاقتصادية والنفسية والاجتماعية (1).

ويتضح من هذا التعريف أن للعلاقات الإنسانية أهدافا ثلاثة هي:

1- تحقيق التعاون بين العاملين.
2- الإنتاج.
3- إشباع حاجات الأفراد الاقتصادية والنفسية والاجتماعية.

وعندما تتحقق الأهداف الثلاثة السابقة تكون النتيجة نجاح الجهد الجماعي، فالأفراد يعملون معا لهدف مشترك ودافع مشترك، ومن هنا تظهر أهمية العلاقات الإنسانية في نجاح المشروعات.

ويمكن القول أن حركة العلاقات الإنسانية قد أسهمت في إثراء الفكر التنظيمي وذلك بتوسيع مجالات اهتمامه فأصبح ينظر إلى:

1- التنظيم الرسمي وغير الرسمي وكيفية تفاعلهما.

2- أثر الجماعات غير الرسمية والعلاقات التي تنشأ بينها داخل وخارج العمل.

3- المستويات التنظيمية العليا والدنيا وعلاقات التفاعل بينها.

4- الحوافز المادية والمعنوية وتأثيرهما المتبادل والمشترك على إنتاجية العمل.

ويرتبط كذلك بمدرسة العلاقات الإنسانية اسم "كورت ليفن" (Kurt Lewin) بدراساته في مجال الجماعات الصغيرة وديناميكية الجماعات، وقد اكتشف التون مايو وزملاؤه أن:

1- كمية العمل التي يؤديها العامل (وبالتالي مستوى الكفاءة والرشد على مستوى التنظيم) لا تتحدد تبعا لطاقته الفسيولوجية وإنما تتحدد تبعا لطاقته الاجتماعية.

2- أن المكافآت والحوافز غير الاقتصادية تلعب دورا رئيسيا في تحفيز الأفراد وشعورهم بالرضا.

3- إن التخصص الدقيق للأعمال ليس بالضرورة هو أهم أشكال التنظيم كفاءة وأعلاها من حيث الإنتاجية.

3- أن العمال لا يسلكون ويجابهون الإدارة وسياستها كأفراد وإنما يسلكون باعتبارهم أعضاء في جماعات(2).

من هذا يتضح لنا أن كل الدراسات التي أجراها "التون مايو" صاحب نظرية العلاقات الإنسانية، قد أثبتت وأكدت أهمية العنصر الإنساني وتأثيره على كفاءة وأداء المنظمات وتحقيقها لأهدافها. فأي منظمة من المنظمات سواء أكانت منظمة تعليمية أو صحية أو إنتاجية أو تجارية أو عسكرية تعتمد في تحقيقها لأهدافها على مجموعة من العناصر الأساسية هي:

1- مجموعة الأفراد أو القوى البشرية العاملة.

2- الموارد الاقتصادية والتي تتمثل في المواد الخام وآلات ورؤوس المال.

3- بناء تنظيمي مناسب (حسب طبيعة الأهداف).

4- العوامل البيئية المحيطة.

والتساؤل الذي يمكن أن نطرحه هنا هو: رغم اعتراف الكثيرين من القيادات والقائمين على إدارة المنظمات بأهمية العنصر الإنساني باعتباره العنصر الحاسم في العمل الإداري والإنتاجي، إلا أن هناك شكاوى مستمرة من سوء العلاقات بين العاملين ورؤسائهم؟

- وتكمن الإجابة عن هذا التساؤل في الأفكار التي قدمها "دوجلاس ماكجر يجور " Douglas Mac Grégor"(3)، والتي تعبر عن معتقدات ومفاهيم مجموعة من الرؤساء للسلوك الإنساني لمرؤوسيهم، وقد روج ماكجر يجور لهذه الأفكار تحت مسميات نظرية "س" ونظرية "ص" ونعرض باختصار أهم هذه الأفكار فيما يلي:

نظرية س: وأهم فروضها ما يلي:

1- الإنسان كسول بطبعه ولا يحب العمل.
2- الإنسان لا يميل إلى تحمل المسؤولية.
3- يميل الإنسان إلى التبعية والاعتماد على الآخرين.
4- الرقابة الشديدة والمباشرة وسيلة أساسية لدفع الفرد للعمل.
5- الحافز المادي هو المحرك الوحيد للعمل.

يميل بعض القيادات والرؤساء نحو مركزية السلطة والانفراد باتخاذ القرارات لعدم ثقتهم في قدرة مرؤوسيهم على تحمل المسؤولية، كما أنهم ينظرون إلى مرؤوسيهم على أنهم مجرد أداة من أدوات الإنتاج، ليس عليهم إلا طاعة ما يصدر لهم من أوامر وتعليمات ولا يدرك هؤلاء الرؤساء الحاجات النفسية والاجتماعية التي يسعى الفرد لإشباعها حيث يعتقدون أن الإنسان ما هو إلا حيوان اقتصادي، لا يعمل إلا لمجرد الحصول على المال.

- إن هذه المعتقدات تتنافى مع طبيعة الإنسان وغرائزه الفطرية، ويتضح ذلك من الفروض الأساسية التي تتضمنها نظرية "ص"، والتي تمثل معتقدات ومفاهيم مجموعة أخرى من الرؤساء والقيادات في نظرتهم للعنصر البشري:
- وأهم فروض نظرية "ص" ما يلي:

1- أن الإنسان يحب العمل لذاته.
2- الإنسان يميل ويرغب في تحمل المسؤولية.
3- يميل الإنسان إلى القيادة وليس التبعية.
4- الإشراف غير المباشر وسيلة فعالة لحفز الأفراد.
5- يعمل الإنسان من أجل إشباع حاجاته النفسية والاجتماعية وليس للحصول على الآجر فقط.

يؤمن رؤساء هذه المجموعة بالعمل الجماعي ويرحبون بمشاركة مرؤوسيهم في مناقشة أمور العمل، كما يعملون على الحفاظ على علاقات طيبة تربط بينهم وبين مرؤوسيهم.

ونخلص مما سبق إلى أن تعامل الرؤساء مع مرؤوسيهم يجب أن يتم على أساس أنهم أشخاص ناضجون لديهم القدرة على التصرف ومواجهة الأمور ويدركون تحمل المسؤولية، كما يميلون إلى الاستقلال والرقابة الذاتية.

كما أن حركة العلاقات الإنسانية قد كشفت عن أهمية الجماعات في تحديد سلوك العمال، فالسلوك الفردي للعامل يعد تعبيرا وانعكاسا لأفكار الجماعة واتجاهاتها ورغباتها، ولذلك لا يمكن النظر إلى العمال على أنهم أفراد منعزلون، كما جاء ذلك في نظرية الإدارة العلمية لفريدريك تايلور، وأصحاب النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، بل يجب أن ننظر إلى العمال باعتبارهم أعضاء في جماعات لها تقاليدها وعاداتها وضوابطها وعرف يلتزم به مجمل الأفراد الذين ينتمون لهذه الجماعة.

وبناء على هذا فقد قدمت النظرية الإنسانية أهم المتغيرات التي تؤثر في السلوك التنظيمي كالآتي:

1- القيادة - 2- الاتصالات- 3- المشاركة.(4)

3- معنى المؤسسة:

3- 1- تعريف المؤسسة:

شغلت المؤسسة حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية (الشرقية- الغربية)، باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنها تعبر عن علاقات اجتماعية، لأن العملية الإنتاجية داخلها أو نشاطها بشكل عام يتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية متعاملة فيما بينها من جهة، وفيما بينها والعناصر المادية وعناصر أخرى معنوية من جهة ثانية كما يشمل تعاملها المحيط.

اتخذت المؤسسة أشكالا وأنماطا لم يكن يتصوره البعض قبل وأثناء قيام الثورة الصناعية في أوربا، كما أن المؤسسة الاقتصادية قد شمل دورها مجالا واسعا، فبالإضافة إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي تطور دورها إلى الناحية السياسية (الشركات المتعددة الجنسية) ثم إلى الناحية العسكرية والعلمية (أبحاث داخل مخابر المؤسسة) أيضا.

إن عملية وصف أو تمييز مؤسسة اقتصادية معينة يمكن أن يتم بسهولة نظرا لأخذ حالة حقيقية منفردة مثل: مؤسسة زراعية أو صناعية أو تجارية أو خدمية وقد تكون مؤسسة عامة أو خاصة، فردية أو شركة أو تعاونية.

كما أنه من السهل أيضا تحديد هدف المؤسسة حسب وضعها بعد تجريدها من العناصر السابقة، إلا أن حصر كل أنواع المؤسسات وفروعها الاقتصادية وبأحجامها وبأهدافها المختلفة في تعريف وحيد يكون صعبا للغاية، وهذا يعود إلى:

- التطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها وخاصة في هذا القرن.

- تشعب واتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية، سواء الخدمية منها أو الإنتاجية، وقد ظهرت مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت، وفي أمكنة مختلفة قبل المؤسسات متعددة الجنسيات والاحتكارات أو المؤسسات الكوكبية كما تسمى حاليا.

- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية أو الإيديولوجيات في إعطاء تعريفات تختلف بينهم.

ويمكن أن نلخص أهمية التعريفات التي أعطيت للمؤسسة الاقتصادية في مختلف الاتجاهات الاقتصادية بما يلي:

المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو / التبادل للسلع أو/ وخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملاءمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطه.

- هذا التعريف يشمل مختلف أنواع المؤسسات، سواء من ناحية الأنظمة الاقتصادية أو نوعية النشاط والأهداف، كما أن التعريف يبرز استقلالية المؤسسة حاليا، أي لها شخصية اعتبارية مستقلة، وفي نفس الوقت يترك المجال لتفرع المؤسسة الواحدة أو لتعدد وحداتها، والتي غالبا ما تطرح مشكل الاستقلالية.

- كما أن هناك تعريفات تتميز بحداثتها واتساع استعمالها في الوقت الحالي، ظهرت مع التطور الذي شهدته نظرية المؤسسة، وكذلك التطور في نظريات الإدارة والتسيير.

1- **المؤسسة كمنظمة:** لدى P. de Bruyne، فالمؤسسة الاقتصادية يمكن اعتبارها كمنظمة لأنها تجمع العناصر المكونة لهذه الأخيرة.

2- **المؤسسة كنظام تقني- اقتصادي:** النظام يعني مجموعة عناصر مترابطة ومتفاعلة فيما بينها، تقوم في مجموعها بنشاطات تشترك أو تصب في هدف مشترك:]

تقني: تتكون من مجموعة الوسائل التقنية المادية، من تجهيزات وأدوات بهدف استعمالها لإنتاج وتحقيق منتوجات وخدمات بالجمع والتنسيق بين هذه الوسائل والمواد، أما الجانب الاقتصادي فهو الموجه للأهداف وسياسات المؤسسة في الجانب التجاري واستعمال عوامل الإنتاج.

3- **المؤسسة كنظام اجتماعي- سياسي**: هناك ثلاث عمليات أساسية:

1- تحقيق أو إنجاز الأعمال التي يقوم بها الأفراد بالتوجيه، من خلال ضمان تحديد الأهداف، وطرق أو معايير اختيار الأعمال لهؤلاء الأفراد وكذلك القيود المفروضة عليها.

2- تنظيم العمل الجماعي للأفراد من خلال تعيين المجموعات الفرعية والأدوار ككل منها ولكل فرد فيها، بالإضافة إلى توفير الوسائل والعناصر اللازمة لتنفيذ وأداء الأدوار وتحقيق الأهداف، كما يتم تحديد العلاقات بين هذه المجموعات فيما بينها والإدارة، بالإضافة إلى العلاقات فيما بين أشخاص أو أعضاء كل مجموعة داخليا.

3- وتكتمل المهام السابقة بتنشيط أعضاء ومجموعات الأفراد وتحفيزهم لأداء مهامهم بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب لتحقيق الأهداف المرسومة(5).

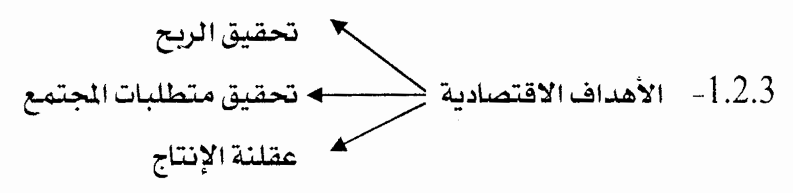
وهذه العمليات في الحقيقة تخص الأفراد أو المجموعات الاجتماعية التي تتميز باختلاف الاتجاهات والأفكار والإيديولوجيات وهي عناصر تنتج عن اختلاف المستويات الثقافية ومصادرها، وهي جوانب اجتماعية بسيكولوجية تؤثر إلى حد بعيد في حركة الأفراد وفي درجة فعاليتهم ورغبتهم في العمل.

- وقد ساهمت مدرسة العلاقات الإنسانية إلى حد كبير في ما يرتبط بسلوك الأفراد بالمؤسسة كنظام اجتماعي يتكون من أنظمة اجتماعية فرعية.

- ويأتي "Jarniou" جارنيو في بداية الثمانينيات ليؤكد أكثر على أن المؤسسة الاقتصادية نظام اجتماعي وبوجود أهداف وثقافات وآراء تختلف من مجموعة إلى أخرى أو من فرد إلى آخر، وللعمل على توحيد هدف المؤسسة يتم فيها مفاوضات،

واشتراك في القرار، في إطار نقاشات داخلية بين المستويات والمجموعات أو خارجية بتدخل النقابة مثلا لنفس الغرض.

2.3- الأهداف الرئيسية لنشاط المؤسسة الاقتصادية:



ضمان مستوى مقبول من الأجور

2.2.3- الأهداف الاجتماعية ← تحسين مستوى معيشة العمال

إقامة أنماط استهلاكية معينة

الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال

توفير تأمينات ومرافق للعمال

توفير وسائل ترفيهية وثقافية

3.2.3- الأهداف الثقافية والرياضية ← تدريب العمال المبتدئين

تخصيص أوقات للرياضة

البحث والتنمية

4.2.3- الأهداف التكنولوجية ← تساند السياسة القائمة في البلاد في مجال البحث والتطوير التكنولوجي(6).

4- نظرية العلاقات الإنسانية:

مما سبق كله من تعريف مفهوم العلاقات الإنسانية والمؤسسة الاقتصادية يتضح جليا أن دور العلاقات الإنسانية في توجيه المؤسسة الاقتصادية بارز للعيان لا يمكن بأي حال من الأحوال إهمال دوره أو تجاهله، ولذلك علينا الآن أن نتعرض إلى نظرية العلاقات الإنسانية وعوامل ظهورها ومدارسها الفرعية، وتقويم إسهاماتها في المؤسسة.

4- 1- عوامل ظهور نظرية العلاقات الإنسانية:

ظهرت نظرية العلاقات الإنسانية في ربوع أحد الجامعات الأمريكية الشهيرة في الوقت الحاضر وهي جامعة هارفارد Harvard University ، وذلك على أيد مجموعة من العلماء البارزين وعلى رأسهم "ألتون مايو" Elton Mayo، وقبل الإشارة إلى إسهامات هؤلاء العلماء وتجاربهم وأبحاثهم العلمية المتخصصة نود أن نوضح عددا من العوامل التي ساهمت في ظهور هذه النظرية وهي بإيجاز:

1- جاءت هذه النظرية نتيجة "لظروف تدهور الصناعة في المؤسسات الإنتاجية واعتبارها أحد العوامل الرئيسية التي شغلت اهتمامات كل من أصحاب هذه المؤسسات أو رؤوس الأموال والقائمين على إدارة الشركات الصناعية وأيضا اهتمامات الطبقات العاملة.

2- أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ضرورة إعادة التفكير في أساليب الإنتاج داخل هذه الشركات، وذلك عن طريق استخدام الأساليب العلمية الحديثة والمتطورة، وهذا ما ظهر في اهتمامات أصحاب نظرية الإدارة العلمية والتكوين الإداري، وتركيزهما على دراسة أنماط الإدارة وأساليب العمل والإنتاج داخل المؤسسات الإدارية والصناعية، واستخدام الملاحظة والتجربة والخبرة العملية والمهنية في دراسة مشكلات العمل على اتباع أفضل الوسائل العلمية لزيادة الإنتاج.

3- بالرغم من أهمية النتائج العملية والعلمية التي توصلت إليها نظرية الإدارة العلمية والتكوين الإداري عند كل من تايلور فردريك وهنري فايول H.Fayol، إلا أن أصحاب نظرية العلاقات الإنسانية وجدوا أنفسهم مهتمين بدراسة قضايا الصناعة والإنتاج بتطويره وزيادة تحديثه.

4- جاءت نظرية العلاقات الإنسانية كرد فعل لوجود نظرية الإدارة العلمية والتكوين الإداري ونتائجها التي ظهرت خلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين.

5- جاءت نظرية العلاقات الإنسانية لتهتم بعدد من القضايا التي تم إهمالها بواسطة نظرية الإدارة العلمية التي ركزت على دراسة نظام العمل على أنه مجرد مجموعة منسقة من الخطوات والإجراءات والآلات التي تعمل بصورة منتظمة ورسمية، دقيقة ومحددة من حيث الوقت أو الزمن أو الحركة، كما تصورت أن العمال مجرد آلات تعمل وفق نظام حددته وخططته السلطات الإدارية العليا ويحصلون على أجور ومكافآت تعوضهم عن أعمالهم.

6- ظهرت أفكار نظرية العلاقات الإنسانية وانتقادها إلى نتائج نظرية الإدارة العلمية خاصة بعد أن ظهرت تحليلات ودراسات لعلماء النفس الصناعي والفسيولوجي، مثل ظاهرتي الملل والتعب ووجدوا أن كثيرا من أسباب هذه الظواهر ترجع إلى سوء العلاقات الاجتماعية والعلاقة بين العمال والإدارة، ونظام العمل الميكانيكي الذي ينظر إلى العمال على أنهم مجرد آلات.

4- 2- المدارس الفرعية لنظرية العلاقات الإنسانية:

1.2.4- التون مايو وتجارب هاوثورن.

2.2.4- لويد وارنر ومدرسة شيكاغو.

3.2.4- تجارب العلاقات الإنسانية في أوربا.

1.2.4- التون مايو وتجارب هاوثورن:

تنسب النشأة الأولى لنظرية العلاقات الإنسانية إلى أعمال عالم الاجتماع الصناعي التون مايو وزملاؤه بجامعة هارفارد وتجاربهم الشهيرة التي تعرف بتجارب مصنع هاوثورن Hawthorne Factory- Western Electric in Hawthorne التي ظهرت بالتحديد خلال عام 1927، وذلك عندما دعت شركة وسترن الكتريك مايو وزملاءه لدراسة عدد من المتغيرات التي تؤثر على إنتاجية العمال والمصانع بصورة عامة، وخاصة بعد أن لاحظت الإدارة وجود تباين في العلاقات بين تأثير ظروف العمل أو ما يعرف بالظروف الفيزيقية مثل الضوضاء، والإضاءة والتهوية ووضع الآلات وتصميمها على مستوى الإنتاجية والأداء والفاعلية، وتم إجراء تجارب ميدانية، واستمرت طيلة خمس سنوات متصلة، ونظرا لأهمية هذه التجارب نوجز مراحلها في الآتي:

❖ **المرحلة الأولى:** ركزت هذه المرحلة على:

قياس إنتاجية خمسة عاملات يقمن بإنتاج أجهزة التليفونات، وتم عزلهن في غرفة خاصة تماثل تماما نفس الظروف الفيزيقية التي كانت سائدة في الشركة، فقام مايو بإدخال بعض التعديلات في ظروف العمل وذلك في إطار عناصر التجربة التي قام بها ومحاولا أن يختبر فروضها الأساسية وهي: **مدى العلاقة بين الإنتاج وتغيير الظروف الفيزيقية للعمل اليومي العادي** ، وتم إدخال بعض التغييرات على فترات الراحة ووجبات الغذاء ومدة ساعات العمل اليومي وغير ذلك من تغييرات متعددة ووضعها مايو في غرفة الاختبار ولكنه لاحظ أن الإنتاج قد زاد بالرغم من هذه التغيرات، بغض النظر عن تأثير التغير الذي طرأ على الظروف الفيزيقية في موقع الإنتاج، واستطاع مايو بعد ذلك أن يفسر هذه الزيادة نتيجة لوجود العاملات في مكان التجربة ويعملن كفريق عمل لديه اتجاهات (إيجابية) نحو قيمة العمل الذي يقمن به علاوة على توطيد نسق العلاقات الاجتماعية بين الجماعة العاملة.

❖ **المرحلة الثانية:**

أجريت مقابلات مع كل العاملين بالمصنع 20000من العاملات، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها:

1- أن الاتجاه نحو **الإشراف في الخط الأول (المباشر مع العاملات)** تؤثر على الروح المعنوية وإنتاجيتهن أكثر من خطوط **الإشراف** الأخرى.

2- كما أن تكوين الاتجاهات لدى العاملات وعلاقتهن ببعضهن عملت على زيادة الروابط للعلاقات الاجتماعية وغير الرسمية من شأنها أن تزيد الإنتاج بصورة مستمرة.

3- حدث نوع من التعاون بين أفراد مجموعة العمل في حالة وقوع جزاءات سلبية، أو ضد الممارسات الإدارية التي تأخذ طابع القوة أو القهر عند تنفيذ الأوامر.

❖ **المرحلة الثالثة:**

ماهي أهم أنواع الاتجاهات والمشاعر التي تؤثر عن غيرها في العملية الإنتاجية لدى العمال؟.

وتوصل فريق البحث إلى أن العاملين يُقيمون نوعا من التستر لإخفاء مشاعرهم واتجاهاتهم لتظل داخل الجماعة (نتيجة العمل غير الرسمية) ويتم التعبير عن سلوكهم وأفعالهم بلغة الجماعة.

ومن ثم ظهر التنظيم غير الرسمي للجماعة ليفسر مدى قوة هذه التنظيمات وعلاقتها بالعمل والإنتاجية.

❖ **المرحلة الرابعة:**

ركزت تجارب هذه المرحلة على دراسة أثر التنظيم غير الرسمي في المؤسسات الصناعية وعلاقته بزيادة الإنتاجية لجماعات العمل.

فقد تم الاتفاق وديا أو غير رسميا بين العاملات لوضع معايير معينة تتعلق بالعملية الإنتاجية، وأن عملية زيادة الإنتاج أو نقصانها يعد أمرا لا تقبله الجماعة ويعتبر خروجا عن التقاليد والأعراف غير الرسمية، وتمارس الجماعة نوعا من الضغوط على الأفراد الخارجين عن قواعدها سواء لضرب أو للوم أو العزل الاجتماعي أو السخرية.

2.2.4- وارنر ومدرسة شيكاغو:

أجريت الدراسة سنة 1954، وتشكل فريق البحث من كل من Gardenerو Davis وهاربيسون Harbison و Hugues ووايت Whyte، درست العلاقات الإنسانية ليس فقط داخل المؤسسة الصناعية، ولكن اهتمت بدراسة العلاقات الإنسانية خارج المؤسسات ذاتها، والتركيز عموما على دراسة العلاقات الاجتماعية سواء للأفراد أو الجماعات أو أيضا علاقة المؤسسة أو المصنع ككل بالمجتمع المحلي ومدى التأثير التبادلي بينهما.

3.2.4- تجارب العلاقات الإنسانية في أوربا:

دراسة شركة BATA: أثر العوامل الاجتماعية على تحسين الإنتاج.

دراسة Bardet في فرنسا: بارديه: تغيير نمط الإدارة الكلاسيكية وخلق التضامن بين العمال والإدارة.

دراسة يوجين شولر Eugene Schuller في فرنسا درست الأجور التناسبية Salaire Proportionnel.

5- الانتقادات التي وجهت إلى نظرية العلاقات الإنسانية:

نجمل أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية العلاقات الإنسانية فيما يلي:

1- جاءت دراسات هاوثورن الشهيرة التي أجراها مايو في فترة زمنية تاريخية لم تكن قد تبلورت فيها معالم المشكلات الصناعية بعد، لاسيما دراستها لطبقة العمال، نظرا لأن

معظمهم كانوا من الجيل الأول والثاني من المهاجرين الريفيين إلى المدن الصناعية، فجاءت انطباعاتهم غير واقعية عن وضعهم في مؤسساتهم ورأيهم في قياداتهم الذين شككوا مسبقا في نوعية الولاء والانتماء لهؤلاء العمال نحو مصانعهم وقدراتهم.

2- لم تعط اهتمامات أصحاب نظرية العلاقات الإنسانية أي نوع من الأهمية لوجود الصراع بين الأفراد والجماعات داخل مؤسسات العمل والإنتاج أو لظهور أنماط من الاتصال السلبي والإشراف الإداري غير متخصصة.

3- ركزت على أهمية الإشباع داخل المؤسسات الصناعية وذلك عن طريق خلق نوع من الانتماء نحو العمل والجماعة وظهور التنظيمات غير الرسمية دون التركيز على أبعاد اقتصادية مثل أنساق المكافأة وزيادة الأجور وتوزيع الدخل والأرباح.

4- التركيز على دراسة التكامل والتوازن بصورة مستمرة ولم يتم التركيز على أنساق اللاتكامل واللاتوازن، أي سارت على نفس خط الاتجاه (التأثير الإيديولوجي للنظريات الرأسمالية الغربي) وذلك بنظرتها لتحقيق التعاون والانسجام دون دراسة التنافس والصراع عامة.

5- أهملت دور النقابات العمالية ودورها في العلاقات الإنسانية.

6- لم تعط اهتماما ملحوظا إلى علاقة المصنع بالمجتمع الخارجي أو النسق الاجتماعي الأكبر الذي تعيش فيه.

7- ركزت على دراسة المشكلات الواقعية في التنظيمات الصناعية، وقد أغفلت قواعد أساسية نظرية ومنهجية هامة، ولم توضح كثيرا من مفاهيمها وتصوراتها المستخدمة في كثير من الأحيان مما يفقد مستويات التحليل والتفسير العلمي والمنهجي للنتائج التي توصلت إليها بخصوص قضايا العمل والصناعة الواقعية.

خاتمـة:

جاءت نظرية العلاقات الإنسانية وبعض الفروع أو المدارس المتخصصة فيها مثل مدخل دراسة الجماعة أو الاتجاه التفاعلي الذي ساهم في بلورة النتائج، التي توصلت إليها هذه النظرية، ولا سيما في دراستها للعلاقات الاجتماعية والتفاعل والسلوك الفردي والجماعي داخل المؤسسات والتنظيمات الصناعية، كما عززت أهمية هذه الدراسات والنتائج التي توصلت إليها في حل الكثير من المشكلات الواقعية والعمل على زيادة الإنتاج وحل المشكلات الفعلية التي هددت النشاط الاقتصادي في مراحل متعددة ومتنوعة.

وبإيجاز، لقد أَثرَتْ إسهامات نظرية العلاقات الإنسانية والاتجاه التفاعل مجال علم الاجتماع الصناعي خاصة وعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية عامة. هذا بالرغم من الانتقادات التي وجهت إليها، إلا أنها فتحت المجال للاهتمام بالمشكلات الواقعية والتي تهتم بقضايا العمل والإنتاج والصناعة والحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلاقة الفرد بمؤسسات العمل والتنظيمات التي ينتمي إليها وعلاقتها بالتنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى التي تشكل حياة وسلوك الأفراد اليومي، كما طورت أساليب البحث الاجتماعي ومناهج علم الاجتماع.

الهوامش:

(1)- صلاح الشنواني: **إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية**، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية 1976، ص497.

(2)- علي السلمي: **تطور الفكر التنظيمي**، القاهرة، وكالة المطبوعات، 1945، ص90.

(3) - Cf, D. Mac Gregor: The Human side of the Entreprise, New York, Mac Grow-hill, 1960.

(4)- عبد الله محمد أسعد وليلى ابراهيم العريان: **العلاقات الإنسانية**، وزارة التربية، الكويت، 1979- 1980، ص.ص 15- 16.

(5)- ناصر دادي عدون: **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص10.

(6)- ناصر دادي عدون: **المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص.ص: 13- 14.

فلسفة إصلاح التعليم العالي في الجزائر

أ.د./ بلقاسم سلاطنية

مــدخل:

حولت الثورة الصناعية الثالثة، في مطلع القرن الواحد والعشرين، والأشكال الجديدة للعولمة المصاحبة لها مجتمعاتنا بصورة جذرية، وهي تدعونا لمواجهة أشكال عديدة من التحديات غير المنتظرة.

إن العالم والمغامرة الإنسانية يبدوان اليوم أغنى بالإمكانيات، بالتعقيدات المتنوعة، وبالتداخلات في شتى المجالات ولكن أيضا بالشكوك في العديد من القضايا المصيرية التي لا بد من رفع اللبس عنها.

يبدو من الضروري التخلص من هذه القوة المركزية الناجمة عن التسارع الهائل لوتيرة التطورات التي أحدثتها هذه النقلة والتي يمكن أن تأخذ منحى مهددا ينحرف عن "الدفتر البشري".

إن التحكم في العلاقات بين مختلف المسائل والتمكن من ربط الأفكار بينها لإعطائها ترابطا وتناسقا لتحويلها إلى أفعال أساسية، يفرض علينا أن نتعلم كيف نفرق في الشبكة العلائقية لهذا التطور الهائل بين العوائق الزائلة والأمواج الجديدة التي تحمل في ثناياها بذور التغير الإيجابي.

علينا إذن استغلال هذه الثروة والتنوع والتعقيد والتداخل، وهذا بالتواصل مع مختلف الثقافات والتجمعات الإنسانية.

إن هذا العمل الفكري الاستشرافي المتداخل- التخصصات ضروري لإعطاء معنى لهذا الفعل حتى تتكامل الإنسانية في مختلف أصقاع العالم، وتتجاوب مختلف المجتمعات مع العمليات التنموية تفاديا للتناحر والدمار.

وحتى نقدر تحديات القرن الواحد والعشرين حق تقدير علينا أن نكون في الاستماع لكل الأفكار، لكل التخصصات ولكل الثقافات ونعطيها فضاء

للحوار الحر المستقبلي، نستشف منه سيرتنا الاندماجية في نظام العولمة بالتركيبة الثنائية بين العالمية والخصوصية المجتمعية.

وإذا كان لا بد من وضع ميكانيزمات جديدة لنصاحب هذه النقلة المجتمعية في شتى المجالات، علينا أن نتواصل مع الشعوب السباقة لاستكشاف، وقراءة الاعتمادات التي سارت عليها هذه المجتمعات "المتقدمة" كما يحلو للبعض تسميتها، وذلك من أجل الاستشراف الصحيح، والتغيير الهادف والبناء، لإرساء هذه الوسائل على قواعد صحيحة تبنى عليها مجتمعاتنا المستقبلية. وهذا ما سيمثل المرتكز الأساسي لمنوال المقاربة الجديدة لمشروع مجتمع جزائري، متناسق الأطراف، متساند العناصر والمكونات، مندمج الرؤى مع باقي المجتمعات وبإسهامات كل الفاعلين الاجتماعيين ومساعي الخيرين والمساعدات الخارجية المتدخلة في العملية التغييرية.

لعب النظام التربوي بعد الاستقلال دورا جوهريا في بناء الدولة الجزائرية، بتمكينها من إطارات كفأة سيرت الميادين الاقتصادية والخدماتية والتعليمية بشكل مقتدر.

حان الوقت، وبعد أزيد من 30 سنة على إصلاح التعليم العالي سنة 1971، لخلق الظروف المناسبة لجامعتنا لرفع التحديات العالمية الراهنة والمستقبلية الناجمة عن مجتمع المعرفة والإعلام والاتصال المفروض على كل أنحاء العالم.

1. وضع النظام التعليمي الحالي وأهم الاختلالات فيه:

يستمد النظام التعليمي الجامعي الحالي بناءه من الإصلاحات الأساسية التي أدخلت عليه منذ الاستقلال ، إذ أنه بعد نظام المقاييس تم إرساء

نظام يهدف إلى القضاء على الرسوب والتسرب عند الطلبة يعرف "بنظام المعدل العام".

مست مختلف التدخلات لتعديل هذا النظام بصورة بسيطة، ولم تمسسه في العمق، واكتفت كل التعديلات في كل مرة بإصدار تعليمة أو مقررة تحاول تحسينه، وذلك للسماح للأعداد الهائلة من الطلبة الوافدين على الجامعة بالانتقال من سنة إلى أخرى، دون تمكينهم من المعارف الأساسية للتخصص المتبع في غالب الأحيان، أي أن الطالب بإمكانه الحصول على معدلات مرتفعة في المقاييس الثانوية وينتقل إلى السنة الموالية بنقاط ضعيفة في مقاييس التخصص، كما تسمح الامتحانات الاستدراكية والشاملة بدفع العديد من الطلبة للانتقال للسنوات الموالية دون تركيز ولا عناء في الدراسة، بل تكفي مراجعة بسيطة للمقاييس من الحصول على المعدل العام والانتقال للسنة الموالية.

أدى هذا الوضع الحالي بنظام التعليم العالي إلى بروز اختلالات في المستويين البنائي والتنظيمي للمؤسسات الجامعية، مما أثر سلبا على المستويين البيداغوجي والعلمي للعملية التكوينية المتبعة.

ومن هذه الاختلالات نذكر:

1.1. الاستقبال، التوجيه، وانتقال الطلبة:

1.1.1. نلاحظ أن الانتماء إلى الجامعة يعتمد أساسا على نظام توجيه ممركز، بلغ حدا من السلبية أثرت على زيادة الاحباطات النفسية عند الطلبة، الوافدين على الجامعة ومسارات تكوين محددة ومغلقة، لا تراعي قدرات الطالب وإمكاناته الذاتية بل تعتمد عملية التوجيه على نقاط الطالب المحصل عليها في شهادة البكالوريا، ويقال رغبته في التخصص، ثم الأماكن

البيداغوجية المتوفرة في المؤسسة المستقبلة. وهنا يمكن القول أن نقاط البكالوريا ليست معيارا حقيقيا عاكسا لقدرات الطالب في تفوقه في مادة دون أخرى، وكذا الرغبة المعبر عنها من طرف الطالب هي رغبة مزدوجة متأثرة بآراء الأولياء وأطراف أخرى من محيط الطالب، أكثر من رغبته الموضوعية النابعة من شخصيته، ثم أن الشرط الثالث وهو توفر أو عدم توفر المقعد البيداغوجي لا يقبل بأي حال من الأحوال في العملية التوجيهية التي ينبني عليها مصير الطالب المستقبلي.

ويؤدي هذا كله إلى ارتفاع نسبة الرسوب وبقاء الطالب مدة أطول في الجامعة، كما أن التحويلات المستمرة من سنة لأخرى ومن تخصص لآخر ومن جامعة لأخرى،عقدت من العملية البيداغوجية وأهدرت الإمكانات المادية والبشرية استجابة لعملية التحويل لضمان المقعد البيداغوجي للطالب الراسب، ومن أغرب عمليات التحويل أن هناك بعض الطلبة يحولون من كليات الطب إلى كليات الآداب والعلوم الاجتماعية.

2.1.1. نظام انتقال سنوي وجاف ينجر عنه ضياع ورسوب أعداد كبيرة من الطلبة، ويعمق هذا الضياع بآثار سلبية لإعادة التوجيه الفاشلة وإلى تخصصات بعيدة غالبا عن قدرات الطالب ورغبته، ويفرض على الطالب التوجيه من أجل التوجيه، وهذا ما يؤدي إلى فشله من جهة في التخصص الجديد الموجه إليه والفرض على المؤسسات الجامعية الدخول في دوامة التوجيه التي تستمر إلى غاية نهاية شهر ديسمبر من كل سنة جامعية، والغريب أنه لو سايرت المؤسسات الجامعية رغبات الطلبة، يبقى التوجيه ساريا إلى غاية شهر جوان من السنة الجامعية.

3.1.1. نظام تقويمي يثقل بصورة كبيرة الإنجاز الفعلي لبرامج التكوين، {التوقف عن الدراسة مدة الإمتحانات، العطل الجامعية، المناسبات الدينية

والوطنية}، ولو دققنا في المدة الزمنية التي يدرس فيها الطالب نجدها لا تتجاوز 25 أسبوعا من السنة.

4.1.1. لا تتماشى عروض التكوين عند الدخول إلى الجامعة نهائيا مع طبيعة البكالوريا المحصل عليها، {بكالوريا الطبيعة والحياة يمكن للطالب أن يسجل بها في الحقوق أو الفرنسية أو علم الاجتماع}.

1.2. الهيكلة وتسيير التعليم:

نلاحظ في هيكلة وتسيير التعليم في النظام القائم حاليا أن هناك ثلاث اختلالات أساسية هي:

1.1.2. هندسة غامضة ومعقدة في التخصصات والشهادات {D.E.S إلا في الجزائر}.

2.1.2. مسارات تكوين مغلقة، لا تسمح بمعابر كثيرة لاختيارات الطلبة.

3.2.2. تسيير غير معقلن للوقت البيداغوجي نظرا للحجم الساعي الكبير، ولكثرة الاختبارات التي تعاقب وتحد من العمل الفردي للطالب وتقلص من الحجم الساعي المخصص للتدريس.

1.3. الشهادات والتأطير والتأهيل المهني:

يمكن أن نلاحظ:

1.1.3. نسبة تأطير غير كافية ناجمة عن ضعف إعادة إنتاج الأستاذ الجامعي عن طريق الدراسات العليا الأولى والثانية، وهجرة الأساتذة الجامعيين.

2.1.3. تكوينا قصير المدة، لم يستجب بصورة واقعية للأهداف المرجوة منه، {تكوين الاطارات المتوسطة}، وانعدام الإطار القانوني والوسائل والاحتياجات الحقيقية المعبر عنها من قبل القطاع الاقتصادي في البلاد.

3.1.3. تكوينات جد متخصصة لا تسمح للطالب بالحصول على ثقافة عامة وتكوين متنوع لاكتشاف مواهبه لتوجيهها مستقبلا للتوافق مع الحياة المهنية.

هذا واقع النظام التعليمي وبعض الاختلالات في المستويات البنائية والتنظيمية والبيداغوجية، ألا يفرض هذا علينا إصلاحا يمس هندسة التكوين، المحتويات البيداغوجية لمختلف التخصصات، والتنظيم البيداغوجي، كيفيات التوجيه والتقويم والانتقال، تسيير وتنظيم مختلف الهياكل البيداغوجية والبحث؟

نعم فقد شكلت هذه المحاور في العملية الإصلاحية مختلف الورشات الكبرى في إصلاح نظام التعليم العالي الذي يعد جزءا من إصلاح المنظومة التربوية برمتها.

فعلى ماذا اعتمدت الرؤية الجديدة لسياسة التكوين العالي؟

2. الرؤية الجديدة لسياسة التكوين العالي:

إن إعادة تنظيم التعليم العالي بالكيفية التي سنطرق إليها يتساوق

والتوجهات العالمية المتمثلة في تنويع ملامح التكوين التي تمليها عولمة الاقتصاد

والتطور العلمي والتكنولوجي، وذلك بفضل برامج بيداغوجية يتعين علينا مراجعتها بصورة دائمة وتكوينات أكاديمية وأخرى مهنية تضمن حركية الطلبة من خلال تناغم الشهادات وتتضمن مسارات التكوين مقررات مشتركة.

يقترح النظام الجديد L.M.D رؤية جديدة للتكوين الجامعي مؤسسة على:

1. استقلالية الجامعة على قاعدة التسيير الراشد.
2. إعداد مشروع جامعي يضمن الإنشغالات المحلية، الجهوية والوطنية في المستويات الاقتصادية، العلمية، الاجتماعية والثقافية.
3. عروض تكوين متنوعة، معدة في شقها المهني بالتشاور مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي.
4. نظام بيداغوجي مؤسس على فاعلية الطالب في تكوينه، ودعم الفريق البيداغوجي بالتوجيه والتأطير المرافق للطالب مدة تكوينه.
5. تقويم مستمر ودائم للمؤسسات الجامعية ولأنواع التكوين المقدم.
6. حركية واندماج كل أطراف الأسرة الجامعية في هذا الإصلاح.

تهدف هذه الرؤية الجديدة للتكوين الجامعي لإنشاء جامعة حديثة، مندمجة كليا مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي. وذات علاقات وطيدة مع المحيط العالمي يتماشى تكوينها والتحولات العالمية الجديدة.

3. لماذا الإصلاح ؟

قطعت الجامعة الجزائرية منذ نشأتها غداة الاستقلال مراحل عدة صاحبت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، إذ مرت بإصلاحات عدة أبرزها إصلاحات 1971 {أو ما يعرف بإصلاحات بن يحي} ، وهي التي غيرت هيكلة التعليم العالي جذريا، فساهمت بصورة كلية في تكوين مكونيها من جهة وتكوين إطارات المؤسسات والقطاعات الاقتصادية والخدماتية الأخرى للبلاد من جهة ثانية.

تمثلت الحركية الكبيرة التي عرفتها الجامعة منذ الستينيات في تضاعف عدد الطلبة سنة بعد أخرى، وتزايد عدد الجامعات والمراكز الجامعية التي مست كل نواحي البلاد وتمركزت بصفة خاصة في الولايات الكبرى، وكذا زيادة عدد المؤطرين في كل التخصصات، وبطبيعة الحال صاحب هذا التطور المعتبر إشكالات عديدة نذكر منها خصوصا نوعية المكون والتكوين ومحاولات تكييف ذلك مع متطلبات عالم الشغل المتنوع التخصصات في المجال الصناعي والخدماتي بصفة خاصة.

منذ سنوات تشكلت على المستوى الوطني لجان لمراجعة النظام التربوي برمته والجامعي بصفة خاصة نذكر منها {اللجنة الوطنية لإصلاح النظام التربوي أو ماعرف بلجنة بن زاغو آنذاك}، والمجلس الأعلى للتربية الذي كان يرأسه {الأستاذ عمار صخري الوزير السابق للتعليم العالي والبحث العلمي}.

اتفقت مختلف هذه اللجان على أن هناك اختلالات كبيرة ونقائص عديدة استوجبت وفرضت مراجعته وإدخال اصلاحات جذرية عليه ليتماشى ومتطلبات المجتمع من المؤهلين وليستجيب للتحولات العالمية في أسرع وقت.

يمكننا أن نذكر من بين النقائص الكثيرة الملاحظة في المنظومة التربوية البعض منها على مستوى التعليم العالي:

1. أعداد كبيرة من الطلبة وبتأطير ضعيف على المستوى الكمي والنوعي.
2. نسب رسوب مرتفعة، ومردودية ضعيفة للمكونين. {بلغ الرسوب في بعض التخصصات إلى أزيد من 50% ، التكنولوجيا مثلا}.
3. برامج تكوين قديمة {أزيد من 30 سنة}.
4. انعدام العلاقة مع المحيط الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.

5. تسيير ممركز للحياة الجامعية {البرامج، القرارات الإدارية، التوظيف}.

من هذه الملاحظات أصبح ملحا إخراج الجامعة من الأزمة التي تعيشها بمدها بوسائل بيداغوجية، علمية وبشرية ومادية وهيكلية تسمح لها بالاستجابة لمطالب المجتمع والاندماج الفوري في عولمة التعليم العالي.

وللقضاء على هذه الاختلالات سواء على المستوى التسييري أو الفعالية البيداغوجية والعلمية للجامعة الجزائرية، يتحتم علينا إرساء إصلاح شامل وعميق وجذري للتعليم العالي.

يتمثل هذا الإصلاح المبني على مبدأ ديمقراطية التعليم العالي، وما تشمله من مهام مخولة للجامعة الجزائرية في الآتي:

1. ضمان تكوين نوعي، مع الأخذ بعين الاعتبار المطلب الاجتماعي الشرعي للدخول إلى الجامعة.
2. تحقيق توافق مع المحيط الاقتصادي، الاجتماعي، بالتقاطعات الممكنة مع هذا المحيط عند تحضير ملفات التكوين من قبل الأساتذة وتخصصاتهم.
3. تنمية ميكانيزمات التكيف المستمر مع الترقية المهنية المستمرة.
4. تدعيم المهمة الثقافية بترقية القيم الثقافية العالمية، بالفكر الجامعي المعولم والتسامح واحترام فكر الآخر.
5. التفتح على التطورات العالمية وخاصة منها العلمية والتكنولوجية.
6. تشجيع وتنوع التعاون العالمي من خلال حركية أوسع للأساتذة والطلبة.

7. إقامة قواعد للتسيير الراشد للمؤسسة يبنى على المشاركة والحوار الدائمين بين مختلف الفاعلين في الحياة الجامعية.

وللاستجابة لهذه المتطلبات وضعت الجامعة الجزائرية هيكلة جديدة للتعليم العالي تتشكل من 3 مستويات للتكوين، تسمح باندماج فرق التكوين في بناء عروض التكوين التي تتماشى والواقع الجامعي والمجتمعي وللمعطيات العالمية في المجال العلمي والتكنولوجي ويراد من هذا الإجراء الأولي ترقية المؤسسات وكذا العمل على التجديد المستمر لعروض التكوين المعدة من طرف الأساتذة والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين وذلك لمنح الطالب إمكانية بناء تكوينه المعرفي والذاتي واندماجه المهني.

4. معالم إصلاح التعليم العالي في الجزائر:

لا يعد إصلاح التعليم العالي غاية في حد ذاته، بل هو استجابة وضرورة ملحة لمتطلبات المجتمع وطموحاته المستقبلية، ولاحتلاله موقعا في مربع العولمة الزاحفة على كل أنحاء العالم، وما هدفه الأسمى إلا لتدعيم نموذج المرفق العام للمؤسسة الجامعية من جهة والحفاظ على ديمقراطية التعليم العالي من جهة ثانية، بما يسمح للجامعة الجزائرية لضمان تكوين نوعي يندرج ويخضع للمقاييس الدولية، ويسهل اندماج مؤسسات التعليم العالي في محيطها الاجتماعي- الاقتصادي والثقافي، ويؤسس لتكوين متواصل لتمكين خريجي جامعاتنا من التكيف والاندماج مباشرة وبسهولة مع التطورات العالمية الحادثة في كل المجالات والتخصصات وبصفة مستمرة التوافق مع الحرف وتطوير آلياتها التي تعين على التكوين الذاتي المستمر.

- هذه أهم مرامي الإصلاح التي تضع الطالب حاليا في مقدمة اهتماماته حيث أن الهدف الأسمى من هذا الإصلاح هو زيادة حظوظ الطالب للنجاح

والتمكن والتفوق في التخصص الذي يكون قد اختاره وهو على بينة ودراية تامة من قدراته الفردية وإمكاناته، وتمكينه هكذا من التفتح الكامل لشخصيته- وقد اتخذت لهذا الغرض إجراءات تنظيمية وهيكلية وبيداغوجية منها إعادة هيكلة التعليم العالي، المرافقة البيداغوجية للطالب، المحافظة على المكتسبات المحصلة مع إمكان الاستفادة منها عند التحويل، تحويل المسارات الجامعية ووضع معابر مدروسة، وهي جملة من العناصر التي من شأنها إرساء قواعد ترقية بيداغوجية للنجاح وتقليص الإخفاق والرسوب والتسرب الجامعي- وهذا ما سيمكن تبعا لذلك من رفع مستوى الأداء العام لمنظومة التعليم العالي.

- هذه أهم المعالم التي وضعها السيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي لتبيان صورة الإصلاح في المذكرة التوجيهية المتعلقة بكيفية تطبيق إصلاح التعليم العالي وإن كانت لنا قراءة بسيطة متواضعة فإنه يمكن أن نستشف منها ما يلي:

1. التحولات العالمية والتغيرات المجتمعية تتطلب إصلاحا في كل المجالات ومنها النظام التعليمي العالي.
2. تمس هذه الإصلاحات الفلسفة العامة، الهيكلة القاعدية والبيداغوجية، والبحثية، بشرط الحفاظ على المرفق العام وديمقراطية التعليم.
3. التكوين النوعي وتجاوز التكوين الكمي بتوفير الظروف المدعمة لهذا التكوين.
4. اندماج هذا التكوين في المنظومة العالمية: "عالمية" الشهادة الممنوحة ومسايرة المستحدثات في المستوى العالمي وتسهيل اندماج مؤسسات التعليم العالي في محيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

5. التأسيس لتكوين متواصل لتمكين خريجي الجامعة من التكيف والاندماج والتتبع للتطورات العالمية عن طريق التواصل باستخدام تكنولوجيات الاتصال المعاصرة، حتى تقوى وتتدعم القدرات الذاتية للخريج الجامعي بصفة دائمة ومستمرة.
6. التوافق بين القدرات والإمكانات الفردية للطالب واختياره المسار البيداغوجي المناسب، مما يمكنه من الاهتمام والجدية في الدراسة والتخصص المختار.
7. التوجيه المستمر والمتواصل للطالب لتفادي الرسوب والإخفاق والتسرب الجامعي.
8. الحد من هدر الإمكانات المادية والاستغلال الأفضل للفضاءات وإمكانيات التأطير وتشجيع العمل الفردي للطالب والتفاف الأساتذة المؤطرين "للمشروع المقدم" والعمل على نجاحه بصفة دائمة والمتابعة لمختلف مكوناته.
9. يساعد هذا الاهتمام من الطالب والمتابعة من الأساتذة في الفريق البيداغوجي على رفع مستوى الأداء العام لمنظومة التعليم العالي.
10. الإعلام الواسع عن مكونات وخبايا هذا الإصلاح في مواقع الانترنت في كل مؤسسات التعليم العالي وفي موقع الوزارة الوصية.

من خلال هذه المعالم الأساسية يمكن أن نستشف معالم أخرى تعمل على إدماج وانسجام هذا الإصلاح مع باقي الإصلاحات الأخرى الجارية في البلاد في كل المستويات، وفي كل المجالات، وهذا ما سيعمل على دفع عجلة التنمية بصورة جدية، ويسهل الاندماج في الإصلاحات العالمية التي تقوم بها مختلف البلدان لمسايرة ومصاحبة النظام العالمي الجديد.

5. المبادئ الأساسية للإصلاح:

تتماشى إعادة تنظيم التعليم العالي والتوجهات العالمية المتمثلة في تنويع ملامح التكوين وتكييفها مع الحقائق التي تمليها عولمة الاقتصاد والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية، مما يترجم عولمة التعليم العالي بفضل برامج بيداغوجية يتعين مراجعتها كل 10 سنوات على الأقل، لتسهيل حركية الطلبة وتمكينهم من التسجيل بها لمتابعة الدراسة في كل الجامعات الوطنية والأجنبية التي طبقت أو شرعت في تطبيق النظام الجديد (L.M.D).

يتشكل هذا الإصلاح الشمولي من جملة من المبادئ يمكن أن نلخصها في:

1. تحسين نوعية التكوين الجامعي.
2. تناسق نظام التكوين الجامعي مع باقي الأنظمة الجامعية في العالم.
3. اقتراح مسارات تكوين متنوعة و واقعية.
4. تسهيل حركية وتوجيه الطلبة.
5. تفضيل العمل الشخصي للطالب.
6. وضع آليات جديدة مصاحبة للطلبة.
7. السماح بتجميع وتحويل المقاييس المحصل عليها.
8. متابعة التكوين بعد التخرج إلى جانب التكوين الأساسي.
9. انفتاح الجامعة والتكوين على المحيط الخارجي.
10. استقلالية المؤسسات على المستوى البيداغوجي.

خاتمة

تضع الهيكلة الجديدة لإصلاح نظام التعليم الجزائر في مستوى تنظيم أنظمة التعليم العالي المعمول بها في البلدان الأنجلوساكسونية والذي وافقت عليه مؤخرا بلدان الفضاء الأوروبي.

يسمح تبني هذا النمط من تنظيم التعليم العالي، بتيسير المبادلات التي باتت ضرورية في المستوى الجامعي، كما سيسهل الحركية والتعاون والاعتراف المتبادل للشهادات. كما ستساعد هذه الهيكلة الجديدة للتعليم العالي على تحيين البرامج لتسهيل عملية اندماج الجامعة في محيطها الاجتماعي والاقتصادي بفاعلية أكثر، مما يحسن من مردودها الداخلي والخارجي.

فمن خلال القضاء على مختلف الاختلالات الملاحظة، في نظام التعليم العالي القائم، فإن الهندسة الجديدة المقترحة تضع جامعاتنا في نفس مستوى تنظيم أنظمة التعليم العالي في مختلف البلدان المتقدمة.

تتمثل التحديات الجديدة في تطبيق نظام الإصلاح الجامعي في إرساء الآتي:

1. ديمقراطية التعليم على المستوى السياسي.
2. العولمة على المستوى الاقتصادي.
3. إرساء مجتمع المعلوماتية على المستوى الاجتماعي.
4. غزارة المعارف وبروز مهن جديدة على المستوى المعرفي والأداء المهني.

ولهذا وجب اندماج جامعتنا على المستوى المحلي والعالمي، لتكون قاطرة التنمية الاقتصادية المستدامة والفاعلة في التحولات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.

المراجع المعتمدة:

1. Note d'orientation de Mr. le Ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, relative à la mise en œuvre de la réforme des enseignements supérieurs. 2004.
2. Dossier: Reformes des enseignements supérieurs. Janvier 2004.
2. Le système L.M.D à l'université Mentouri, Constantine. 2005.
4. Décret exécutif n°.04-371, du 22 novembre 2004, portant création de la licence nouveau régime.
5. Arrêté du 25 janvier 2005, de Mr. Le Ministre de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, fixant l'organisation des enseignements et les modalités de progression et de contrôle de connaissances et des aptitudes dans les études de la licence « nouveau régime ».
6. Arrêté n°.129 du 04 juin 2005, portant création, composition, attribution et fonctionnement de la commission nationale d'habilitation.
7. Circulaire n°. 07 du 04 juin 2005, fixant les modalités de présentations d'évaluation et d'habilitation des offres de formations dans le cadre du dispositif L.M.D.

أسباب بارزة لظاهرة الإرهاب

" تحليل سوسيولوجي "

أ.د/ بلقاسم سلاطنية

د / سامية حميـدي

الملخّص:

لم يكن الإنسان الأول يدرك أنه في تاريخ لاحق سيتمكن أبناء جنسه من احتلال كل نقطة من هذا العالم المترامي الأطراف والسيطرة عليه ومن بعدها التواصل بشكل يعجز العقل على استيعابه، ليكشف هذا التواصل فيما بعد الطرف للآخر خالقا بذلك نزاعات حيوانية يميزها نشاط عقلي شديد التعقيد أصبح من أبرز صفات إنسان القرن الواحد والعشرين.

سنحاول في هذه المقالة تسليط الضوء على ظاهرة أصبحت تعني أكثر المشتغلين في حقل علم الاجتماع بصورة عامة، والمنشغلين بقضايا العنف بصورة خاصة، إنها ظاهرة الإرهاب التي سنجتهد من أجل الوقوف على أهم أسبابها العامة.

Résumé :

Cet article analyse un phénomène social qui intéresse beaucoup de disciplines en science sociales et notamment la sociologie.

L'analyse sociologique des causes du terrorisme « mondial » qui n'est pas compris comme un phénomène d'une conjoncture économique et sociale mais comme l'œuvre d'une « horde sauvage » qui est en train de détruire le monde.

Ainsi les expériences particulières des états touchés par ce phénomène sont vécues comme le résultat de plusieurs causes :

Economiques, sociales et politiques, et seule une volonté pour combattre ces « hordes sauvages », vivement ressentie par toute la population décisive des conditions économiques et sociales du pays, en imposant objectivement une certaine assurance pour la population pour l'avenir du pays.

أصبح الواقع المعاصر الذي تشهده البشرية يطرح عدة تساؤلات، وصار لزاما علينا كفاعلين ومتفاعلين ضمن هذا الكل المركب أن نحاول فك رموز هذا الأخير من خلال توصيف الوقائع، وتحليل، وتشريح بناءات التجمع البشري العالمي- بمختلف أبعادها -- قصد الوصول إلى فهم الحقائق، لهدف مساعدة الإنسان على مواصلة التواجد، خاصة في ظل بروز مصطلح أصبح يرعب الأفراد والجماعات على حد سواء ألا وهو **الإرهاب** هذه الظاهرة التي تشكلت بفعل جملة من الأسباب يعتقد الاقتصادي أن عاملها الأساسي هو الاختلال في القيم الاقتصادية، ويعتقد الباحث الاجتماعي أن مرد تفشيها هو العامل السوسيو. ثقافي بالاختلال البنائي. الوظيفي للقيم المتماسكة والمترابطة . من هنا أردنا من خلال هذا التحليل السوسيولوجي البحث عن أهم هذه الأسباب الفاعلة في تنشيط هذه الظاهرة لأن معرفة الأسباب هو اكتشاف لحركيتها، **فماهي الأسباب العامة لهذه الظاهرة؟**

1. الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للإرهاب :

تدل الدراسات السوسيولوجية التي أجريت على أعضاء الجماعات المتطرفة الإرهابية على أن الغالبية العظمى منهم هي من الشباب ومن الطبقات الدنيا والمتوسطة، ومن المناطق الأكثر حرمانا مثل الريف والأحياء الشعبية الفقيرة الذين يعانون من البطالة أو انخفاض الدخل، والعجز عن توفير متطلبات الحياة الضرورية وكذلك عن العجز في إيجاد حلول لمشكلاتهم ورفضهم الانغماس في أنشطة مضادة لقيمهم الدينية كالفساد والرشوة والإدمان[1]، مما يخلق لدى هذه الفئات حالة من الإحباط تقودهم إلى الاتجاه نحو العمل الإرهابي لتغيير واقعهم، لهذا سنحاول التركيز على حالة الإحباط التي تخلقها الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي تعيشها بعض فئات المجتمع.

هناك من أرجع انتشار ظاهرة العنف الإرهابي في المجتمع إلى عوامل اجتماعية واقتصادية عديدة، نجد من بينها ازدياد معدل البطالة في المجتمع خاصة أن العمل يعتبر المصدر الذي يضمن به المواطن وسائل عيشه، كما أنه شرط للاستفادة من حقه في أخذ حصته من الدخل الوطني، غير أن أزمة البطالة تجعل عددا كبيرا من المواطنين

لا يحصلون على هذا الحق، فيما تتمتع فئة قليلة فقط برفاهية الحياة نظرا لحصولها على أكبر نسبة من دخل البلاد من الموارد الطبيعية مما يخلق حالة من غياب العدالة الاجتماعية، الأمر الذي يدفع بعض الأفراد إلى التعبير عن رفضهم لهذا الواقع من خلال الفعل الإرهابي.

يؤدي التفاوت الصارخ في توزيع الثروة إلى وجود طبقتين من الأفراد، هما طبقة الأغنياء، وطبقة الفقراء. أما الأولى فتتميز بارتفاع صارخ في مستويات المعيشة، وارتفاع النفقات المخصصة لشراء السلع الكمالية والترفيهية، وارتفاع مستوى الرفاهية، بينما تتميز الثانية بعدم القدرة على مواجهة أدنى الاحتياجات اليومية، سواء من حيث الغذاء الصحي الملائم، أو من حيث نمط الإسكان أو غيرها من المشاكل التي أصبحت تستفز الأفراد المحرومين.

تنعكس آثار الخلل الخطير الناجم عن ازدياد حدة التفاوت الطبقي، خاصة مع ظهور الطبقة الطفيلية التي أثريت ثراء فاحشا وسريعا دون جهد أو إسهام في الإنتاج الوطني للدولة، على الشباب وتنشأ تربة صالحة للتطرف تزود الجماعات المتطرفة بأعضاء يعانون من الإحباط وافتقاد الشعور بالأمان والأمل في المستقبل فيقعون بسهولة فريسة الانقياد لأوهام الخلاص. يمثل الفقر إذن والحاجة المادية الملحة وعدم المساواة في توزيع الموارد والثروة وانتشار الوعي بهذه السلبيات وبالفوارق الشاسعة الحاصلة في المجتمع، دافعا قويا نحو ممارسة الإرهاب وتوسيع القائم منه بهدف التخلص من تلك الأوضاع، فالإحباط الذي يشعر به هؤلاء الفقراء الذين أفرزتهم الأزمة الاقتصادية والتي انعكست بدورها على الواقع الاجتماعي للأفراد الفقراء، يرى العديد من الباحثين أنه الدافع إلى هذا السلوك الإرهابي، وأن شعور المستضعفين من أفراد المجتمع بالحرمان هو الذي يدفعهم إلى هذا السلوك[2].

وفي هذا الصدد نعود لفكرة لـ " **سعد الدين إبراهيم**" الذي يعتقد أنه ليس الفقر هو الذي يقود الفرد إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية، وإنما ما يقودهم إلى القيام بتلك الأعمال العنيفة هو ذلك الشعور الذي ينتابهم كفقراء، هذا الشعور هو حالة الحرمان التي يعيشونها والتي يكون وعيهم بها نتيجة للمقارنة بينهم وبين أفراد المجتمع الميسورين فهنا يشعرون أنهم محرومون من موارد وطنهم ويحسون بانعدام

العدالة التي توزع بها هذه الموارد وبالتالي يعيشون حالة من الإحباط تجعلهم مهيئين للانضمام إلى أي جماعة بإمكانها أن تسترد لهم حقوقهم، فيتحدون بهذا تحت شعارات موحدة تجعل مصيرهم واحدا[3].

هناك عوامل اجتماعية واقتصادية أخرى تساهم في انتشار ظاهرة الإرهاب في المجتمع من بينها النمو العمراني الحضري الذي يمتاز بالتغير الثقافي السريع وازدياد نسبة المهاجرين من الريف إلى المدن، واختلاف الثقافة الفرعية بل تناقضها مع الثقافة الكلية في وجوه كثيرة، وانتشار العلاقات العابرة غير الوثيقة التي لا تشعر الأفراد بالطمأنينة وراحة البال، كما تتوسع علاقات الفرد من علاقته بأفراد أسرته وأهله وأقاربه إلى جماعة من الأصدقاء تتقاسم معه التفكير، مما قد يغير الكثير من المفاهيم والاعتبارات فيسهل الإغواء والإغراء خصوصا إذا شاع الاحتكاك بالخبرات الانحرافية.

كما نجد الفرد في المدن الكبيرة يقيم في الأحياء المزدحمة بالسكان والمكتظة بالمساكن التي لا تتوافر فيها الراحة أو الشروط الصحية وفي هذه الأحياء يجد الفرد نفسه على ارتباط بكثير من النماذج الإجرامية من بينها الإرهابيين.إذ يمكن أن تكون معاناة الأفراد من أزمة السكن سببا في اتجاههم نحو السلوك العنيف، وتتضح أهمية السكن في ما يشير إليه "ريشمان" "**Richman**" من أن حالة الفرد العقلية ترتبط إلى حد كبير بنمط المنزل الذي يقيم فيه من حيث موقعه وعدد حجراته، وكذلك أثاثه، وإن ذلك ينعكس على العلاقات الزوجية، والعلاقات بين أفراد الأسرة، وأن الانهيار العصبي للأفراد والاكتئاب يكون نتيجة لبعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

إن ما سبق ذكره يؤكد دور السكن في تحقيق الاستقرار النفسي لدى الشخص، وفي ضوء غياب السكن يجد الأشخاص العنيفين أنفسهم عاجزين عن إشباع حاجاتهم.

كثيرا ما يتعرض الشخص الذي من الممكن انضمامه إلى الجماعات الإرهابية للاستنكار – على نحو ما – من المجتمع، مما يؤدي به إلى الشعور بالوحشة الأمر الذي يخالف الطبيعة البشرية التي من أهم صفاتها الشعور بالانتماء إلى جماعة، ومن ثم فإن الشخص الذي يشعر بالعزلة في المجتمع ويسيطر عليه الشعور بالفشل يكون من السهل انجذابه تلقائيا إلى هذه الجماعات التي لن تكتفي بقبوله فحسب بل ستزوده بالوسائل والسبل التي تساعده على الانتقام من المجتمع الذي نبذه[4].

في هذا الصدد نقول إنّ الطبيعة البشرية أو الإنسانية تتحمل كامل المسؤولية فيما يتعلق بوجود العنف في الحياة الاجتماعية، حيث أن الإنسان هو فاقد لشخصيته ومنقسم بين طبيعتين، فمن أجل تحقيق أهدافه وآماله يستخدم الفرد الوسائل العنيفة ومن أجل إحلال النظام تستخدم السلطة تدخلات رجال الأمن والعسكر أحيانا ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية تلجأ بعض الجماعات إلى الانقلابات الدامية، أو إلى الإرهاب الدموي، وهؤلاء الأفراد لديهم شعور بأنهم فوق القانون وأنهم نصبوا أنفسهم قضاة ويظهر هذا المعتقد في تبرير الجرائم والممارسات العدوانية البشعة استنادا إلى مبدأ القيام بممارسات عدوانية تجاه الآخرين.

على هذا الأساس نقول بأن الإنسان المعاصر بقدر ما لديه الرغبة في تحقيق العدالة بقدر ما لديه القدرة على الظلم، وبقدر ما لديه الرغبة في الوصول إلى النظام في المجتمع بقدر ما يملك القدرة على التخريب وخلق حالة من اللااستقرار والتوتر في المجتمع.

ولتأكيد وجهة نظرنا نستعرض رأي عالم الاجتماع الأمريكي " فولن " " Wolin " حيث يرى أن الإنسان ليس هو الممثل الوحيد لعالم الحيوان الذي يلجأ إلى العنف، إلا أنه الذي ابتكر مجموعة كبيرة منقطعة النظير من مناهج ووسائل العنف وكذلك نظاما بارعا في استخدامها، بهدف السيطرة على الآخرين وضبط سلوكهم الاجتماعي، كما استطاع الإنسان ابتكار نظام بارع من القيم الدينية والمبادئ السياسية والاختراعات العلمية التي شرعت العنف وبررت استعماله في شتى الوسائل وعلى مر العصور، وبمساعدة الإيمان والأفكار المسبقة التقليدية والمعتقدات المنطقية، ساترة ببراعة كل الجوانب المظلمة والخسارة الناجمة عن استعمال العنف. وفي نفس المقام، كتب عالم الاجتماع " كارل لورنتس " يقول " لقد فقدت البشرية المعاصرة اتزانها نهائيا، لأنها تملك بين يديها القنابل العلمية والتقنية وتكامل التكنيك العسكري وإرادة العدوان والبطش[5].

إذن وحسب وجهة النظر السابقة فإن الإنسان المعاصر هو السبب في خلق العدوان والعنف المنتشرين في العالم المعاصر بشكل رهيب، هذا الإنسان - وعلى الرغم من

تمدينه ومحاولة ظهوره في صورة الإنسان المتحضر- لم يستطع التخلي عن طريقة تفكيره المتوحشة والموروثة التي سببها عدم تغير الطبيعة البشرية.

فلا يزال الإنسان في العصر الحالي يستعمل كل عدوانيته في الحصول على ما يريد وهذا ما كان سائدا في العصور الغابرة، فأين أوجه الاختلاف بين قابيل- مثلا - وبين فرد جزائري يذبح جزائريا آخرا من أجل تحقيق مصالحه؟، وأين أوجه الاختلاف بين " هولاكو " وبين "جورج بوش الابن " ؟ نقول أنه لا وجود لاختلاف بين هؤلاء والآخرين، غير أننا نضيف شيئا آخرا، وهو أن الإنسان في العصر الحالي أصبح أكثر قدرة على التفنن في العنف، حيث أصبح يستعمل وسائل تكنولوجية متطورة جدا مستخدما في ذلك تفكيره بشكل سلبي متوحش حتى يصل إلى تحقيق ما يريد.

إذا كان الإنسان في العصور الغابرة يستخدم العنف كأسلوب للحياة اعتمادا على طبيعته الفطرية، فإن الإنسان المعاصر- و بالإضافة إلى تلك الطبيعة الإنسانية- يكون قد استفاد من كل ما يحدث من تطور في العلم والتكنولوجيا، وإذا كان" هولاكو " قد اعتمد على طبيعته البشرية المتوحشة والسيوف لتدمير " بغداد " فإن " بوش " قد استخدم ما اصطلح على تسميته " بأم القنابل " – وهي أحدث ما توصل إليه العقل البشري في مجال تدمير الإنسان لأخيه الإنسان- وهذا من أجل تدمير " بغداد " القرن الحادي والعشرين.

لقد أصبح الإنسان العنيف- إذن- أكثر تطورا وتمكنا من إنسان الماضي بل هو في تطور مستمر، ولهذا فإن سؤالا أصبح يطرح علينا وهو: كيف ستكون البشرية بعد مئة عام من الآن؟

وكيف سيكون أسلوب تعامل البشر في ذلك الزمن؟ نطرح تساؤلنا هذا بتحفظ ذلك أننا نشك في أن البشرية ستبقى إذا ما واصل الإنسان التفنن في تدمير أخيه الإنسان. يمكننا القول أن الإنسان هو عنيف ليس لأنه يملك صفات حيوانية، بل على العكس من ذلك، فهو عنيف لأنه عاقل، وما يقوم به في عصرنا الحالي إنما هو نشاط عقلي شديد التعقيد.

إن تأكيدنا على العامل الاجتماعي باعتباره يؤلف في طياته الفرد ثقافته المعقدة المشكلة من العناصر الإيجابية والسلبية والصراع والتنافر والحب والوئام، ولما

يغلب الجانب الثقافي العدواني على الفرد، فإنه يخرج بسلوكاته الذاتية والمجتمعية عن القواعد الاجتماعية العامة، كما يرى ذلك **دوركايم**، ويحتمي بقواعد سلبية هدامة للقواعد العامة، أي أن هذا الخروج هو بمثابة المقاومة للعقل الجمعي وتحطيمه، وفرض العقل الفردي العدواني لتكريس السلوكات العدوانية، الهمجية والهدامة، وهو الأمر الذي يقاومه المجتمع بكل نظمه ويحاربه الأفراد للحفاظ على التوازن، وإعادة الاستقرار والتكامل بكل الوسائل والآليات والطرق. وهذا لا يمنع بتاتا تدخل عناصر أخرى في تشكيل شخصية الفرد، ونهجه بسلوكاته، عدوانية ضد كل ما هو مجتمعي وهذا ما سنتناوله في هذه الدراسة.

في الأخير يمكن القول أن الإرهاب قد يحدث نتيجة حالة الإحباط التي تصيب بعض الأفراد في المجتمع والناتجة عن التفاوت الحاصل بين فئات هذا المجتمع، حيث توجد فئة تسعى إلى إقامة المساواة بين أفراد المجتمع وفئة أخرى تسعى إلى الاحتفاظ بالامتيازات والمكاسب التي تتمتع بها، وهنا لا بد أن تصطدم إرادة المساواة بإرادة دعاة التفاوت، فتلجأ الفئات التي تشعر بالحرمان إلى الأسلوب الإرهابي العنيف محاولة منها للحصول على حقوقها التي سلبت منها. وهكذا يقوم التضامن بين الفئات التي تجمعها وحدة المصير والهدف وتتحد فيما بينها لمواجهة الفئات المميزة والقوية والتي تراها مجسدة في النظام، فسوء استعمال موارد الدولة وخيراتها والتوزيع غير العادل لأموال الدولة على الفئات الشعبية كل ذلك يدفع إلى العنف الإرهابي(6). وهذا ما يقودنا إلى ضرورة إلقاء الضوء على العوامل السياسية المؤدية إلى الإرهاب .

2_ الأسباب السياسية لظاهرة الإرهاب:

هناك عدة عوامل سياسية داخلية وخارجية يمكنها إثارة العنف الإرهابي في المجتمعات. ومن أبرز هذه العوامل على المستوى الداخلي غياب الحوار الديمقراطي وعدم المشاركة في التعبير عن الآراء والأفكار، بالإضافة إلى ذلك فإن القوى المعارضة للسلطة يمكن أن تستغل عدم حصول نظام الحكم القائم في دولة معينة على التأييد الشعبي له لزعزعته وذلك من خلال الممارسات الإرهابية. كما أن استبداد السلطة الحاكمة كخروجها عن الصلاحيات الدستورية المخولة لها واستخدامها لأسلوب العنف والقوة

والتخويف يدفع ببعض الفئات إلى اللجوء إلى العنف كرد فعل لما تتبعه هذه الفئات الحاكمة .

مما سبق ذكره، يمكن اعتبار احتكار الحكم من طرف أقلية مسيطرة تتموقع في أجهزة ومؤسسات الدولة، بالإضافة إلى خنق الحريات الفردية والعامة والتضييق إلى درجة إلغاء حرية التعبير ونفي الاختلاف، وعدم اهتمام الفئات الحاكمة بمصالح شعبها بقدر انشغالها بمصالحها الخاصة الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الطرفين مما يفقد مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى فئة واسعة من المجتمع، من بين أبرز العوامل التي تهيئ الظروف لبروز ظاهرة الإرهاب في أي مجتمع .

أما من بين الأسباب السياسية الخارجية نجد ظاهرة الاستعمار، حيث أدت الأوضاع الاستعمارية التي سادت في العصر الاستعماري إلى وجود هوة واسعة وسحيقة بين دول العالم من حيث المستوى الاقتصادي والذي انعكس بدوره على المستوى الاجتماعي لشعوب العالم، وهكذا انقسم العالم إلى دول غنية ودول فقيرة، ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال إشارتنا إلى أن الدول الصناعية، وهي تمثل أقل من ربع سكان العالم، تحصل على أكثر من ثلاثة أرباع الثروة العالمية، في حين أن الدول النامية، ويمثل سكانها أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم، تحصل على أقل من ربع هذه الثروة[7] .

امتدت فترة التوسع الاستعماري الرئيسية بين 1850- 1900، وكانت هناك مستعمرات شكلية أوجدها الأسبان والبرتغاليون في أمريكا اللاتينية منذ القرن السادس عشر غير أنها كانت تدار بالأساس باعتبارها أملاكا قطاعية للمستوطنين الأسبان وقد منح الاستقلال لمعظمها حوالي سنة 1830. أما الاستعمار في القرن التاسع عشر فكان يعتبر وسيلة سياسية مفيدة للغرب في سيطرته على بلدان ما وراء البحار من أجل تنمية أوسع للرأسمالية الصناعية في الغرب، وكانت سياسة فرنسا الحمائية إحدى الحوافز المهمة لما أصبح بعد ذلك سباقا حقيقيا من أجل الحصول على المستعمرات من خمسينيات القرن التاسع عشر، حيث كانت هذه السياسة تحاول حماية أسواقها وسبيلها إلى موارد ما وراء البحار، مما أجج المنافسة الأوروبية للسيطرة على هذه المستعمرات بما فيها من سكان، وأراضي، ومواد أولية[8] .

هكذا تكون الأوضاع الاستعمارية المستبدة قد أحدثت انقساما بين دول العالم إلى غني يتحكم في مصادر الثروة، وفقير يرزح تحت نير الاستغلال والعبودية ويعاني قسوة الحياة ويفتقر إلى لقمة العيش، بل ويفتقد إلى أبسط الحقوق وهو الحق في الحياة، لقد أوشكت الدول الفقيرة أن تصبح معسكرات شاسعة للموت[9]، إذن قامت الدولة الغنية الاستعمارية بسلب ونهب موارد الدول المستعمرة مما جعل هذه الأخيرة- وحتى بعد نيلها الاستقلال- تعجز على إيجاد سياسة تنموية ملائمة من شأنها أن تحقق مطالب شعوبها.

أفرز مثل ذلك الوضع السالف الذكر أفرادا محبطين لا أمل لهم في تغيير الأوضاع لصالحهم مما دفعهم لمحاولة التغيير بأنفسهم وبأسلوب عنيف كان موجها نحو الأنظمة الداخلية لدولهم لشعورهم بأنها ظالمة ولم تحقق لهم طموحاتهم من جهة، ومن جهة أخرى كان موجها نحو رموز النظام العالمي على اعتبار أنه من خلق هذا الوضع السيئ الذي تعيشه الدول المستضعفة.

لا يخفى إذن على أحد أن الفقر والجوع والشقاء وخيبة الأمل واليأس الناجم عن الفوارق الاقتصادية الشاسعة بين الشعوب نتيجة لجور النظام الاقتصادي الدولي القائم والإحباط في الأخير، هو ما يدفع الشعوب الفقيرة إلى التوصل بوسائل القوة والعنف لضرب مصالح مستغليها وناهبي خيراتها.

جاء في تقرير اللجنة المتخصصة في موضوع الإرهاب الدولي، والتابع للجمعية العامة للأمم المتحدة أن من أهم العوامل الاقتصادية التي تقف وراء ظاهرة الإرهاب الدولي هو استمرار نظام دولي جائر وغير منصف، وما ينجم عنه من ظواهر الاستغلال الأجنبي لموارد البلد الطبيعية، وقيام دولة أجنبية بالتدمير المنظم لاقتصاديات دولة أخرى، وما يؤدي إليه ذلك من فقر وجوع وشقاء وخيبة أمل وإحباط، الأمر الذي يدفع الشعوب الفقيرة المستضعفة إلى القيام بأعمال عنيفة للتعبير عن مشاعر أليمة ناجمة عن هذا الوضع القاسي الجائر[10].

إن ما يحدث اليوم للشعب العراقي هو تجسيد حقيقي لصورة الشعب المحبط الفاقد للأمل والذي جار عليه نظام العولمة الذي أصبح يمثل النظام الدولي، وإذا كانت الولايات المتحدة قد أوصلت الشعب العراقي إلى مثل هذه الوضعية المزرية بدعوى

مكافحة الإرهاب، فإنها تكون قد فتحت على نفسها أبوابا كثيرة، حيث ستواجه حملة شرسة تقودها جماعة ناقمة على سياسة الهيمنة التي تتبعها، وسيكون الإرهاب المضاد من طرف هذه الجماعات هو السبيل الوحيد للرد على الإرهاب الأمريكي.

هكذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد أسست لسياسة دولية جديدة تحكم العلاقات الدولية لن تكون سوى " سياسة الإرهاب "، وهذا على اعتبار أن الهيئة المنظمة للعلاقات الدولية قد فقدت شرعيتها بالإضافة إلى غياب القانون الدولي الذي كان يسير المنظومة الدولية، يمكننا القول إذن أن الإرهاب سيرسي قواعده على حالة الإحباط الشديدة التي أصابت ليس الشعب العراقي فحسب وإنما جميع الشعوب المستضعفة التي أصبحت تشعر فعلا بالظلم.

إذا عدنا إلى الوراء قليلا فإننا نجد أن دعوات عديدة ظهرت من أجل إعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي الذي يكرس الظاهرة الاستعمارية بشكل جديد، فإذا كان الاستعمار بصورته التقليدية قد تقلص، إلا أن ما اختفى منه عاد ليظهر، وبشكل أشد في صورة جديدة تفرض فيها الدول الغنية (الاستعمارية) هيمنتها على الدول الفقيرة عن طريق ما يسمى بالشركات المتعددة الجنسية، والاستثمارات الأجنبية وقد أثيرت قضية ضرورة إعادة النظر في النظام الدولي في الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت عام 1974، وتمت فيها الموافقة على الإعلان الخاص باستحداث نظام اقتصادي دولي جديد.

في هذا الإعلان عزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل بسرعة لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أساس العدالة والمساواة في السيادة والتكافل، والمصلحة المشتركة، والتعاون بين الدول ويقضي على التفاوت الصارخ بإصلاح أوجه الظلم القائمة، وتجعل من الممكن القضاء على الفجوة الآخذة في الاتساع بين الدول المتقدمة والدول النامية ويكفل التطور الاقتصادي والاجتماعي المتنامي تدريجيا في سلام وعدالة للأجيال الحاضرة والمستقبلية .

لكن ألم تعد فكرة الاستعمار الجديد المتمثلة في الشركات المتعددة الجنسية والاستثمارات الأجنبية فكرة قديمة مع بداية القرن الواحد والعشرين؟ ألم تعد الدعوة

إلى ضرورة تغيير النظام الدولي التي كان قد دعا إليها الرئيس الجزائري الراحل" هواري بومدين" سنة 1974 دعوة قديمة هي أيضا ؟.

يمكننا القول في هذا الصدد أن كل المعطيات قد تغيرت مع مطلع هذا القرن، لأن الاستعمار الجديد لم يعد ذلك الاستعمار التقليدي بل هو الذي أعطته العولمة مفهوما جديدا وصاغته صياغة حديثة وبعيدة كل البعد عن تلك التي كانت سائدة في القرن الماضي، فالاستعمار الجديد الذي أصبح يهدد الدول المستضعفة في العالم هو ما اصطلحت الولايات المتحدة الأمريكية على تسميته بـ : " مكافحة الإرهاب "، وستقوم باستعمار غالبية الدول التي لابد أن تخدم مصالحها، أو أيضا تهدد مصالحها لكن بأسلوب استعماري حديث سيسجله التاريخ كأول ابتكار يشهده هذا القرن، على الرغم من الرؤى الاستعمارية التقليدية التي يحملها.

3. الأسباب السيكولوجية للإرهاب:

تلعب الجوانب السيكولوجية وما يعتريها من تغييرات دورا هاما في اتجاه الفرد نحو الإرهاب ولا سيما عندما تتعرض تلك الجوانب لبعض الاضطرابات التي تأخذ صورة أمراض نفسية أو تقلبات نفسية حادة، وهذه الأعراض قد تعود إلى أسباب وراثية أو ضغوط عصبية مفاجئة نتيجة لمواقف اجتماعية معينة يتعرض لها الفرد.

يعتقد أنصار التفسير السيكولوجي لظاهرة العدوان أن جذور كل مظاهر العنف الملاحظة في الزمن الحاضر لا يجب أن نبحث عنها في المجال الاقتصادي المادي ولا في ظروف الحياة الاجتماعية ولكن فقط في علم النفس الفردي، وفي العالم الداخلي الذاتي للشخصية، وهكذا فإن مشكلة العدوان والعنف في الظروف المعاصرة تبدو لهم لا كمشكلة اجتماعية ولكن كمشكلة سيكولوجية.

يصرح عالم الاجتماع الإنجليزي " ولسون " أنه إذا كان البؤس وعدم التساوي الاجتماعي في الماضي، الحاضن الرئيس في المجتمع، فقد تغير الوضع الآن جذريا. حيث يرى أن العالم الرأسمالي المعاصر أصبح يتسم بالإفراط في الديمقراطية والحرية، وبمستوى مرتفع من الرفاهية وكمية كافية من الوقت للتسلية، وهذا يؤدي مع مستوى وعي الأشخاص ومسؤوليتهم الاجتماعية إلى ضياع الاستقرار الداخلي وإلى انفجار العنف والإرهاب.

ويرى " فرويد " أنه لا يمكن عمل الكثير من أجل إيقاف الدوافع العدوانية من النمو على اعتبار أن العدوان هو خاصية ولادية عند الإنسان، والعنف –حسب فرويد دائما- مثل قتل الغير هو الصيغة الطبيعية التي يتخذها السلوك العدواني ما لم يتم إعاقته من قبل القوى الضابطة، التي تنمو خلال تفاعل الطفل مع أسرته. على هذا الأساس فإن عملية التنشئة الاجتماعية للطفل هادفة إلى تعزيز عوامل الكف والضبط في مقابل العدوان، يقيم الأمل في تناقص العنف. ويضيف" فرويد" أنه هناك احتمالات بأن الانفعالات المتعلقة بالعدوان، أي المعاداة والغضب، قد تؤدي إلى تفريغ طاقة التدمير، ومن ثم تعمل على حفظ السلوك الخطر المحتمل قيامه، ويقوم افتراض التفريغ على أساس إتاحة الفرصة للشخص الغاضب لأن يخفف من الضغط القائم داخله، مما يجعله يشعر شعورا أفضل، ويخفف من ميله إلى الاشتراك في صور من السلوك الخطير[11].

يذهب البعض إلى أن الإرهابي يعمل في نطاق سيكولوجية تتمثل في دلائل مختلفة عن العلامات الدالة عن المرض الذهني التي يمكن تشخيصها بإتباع الوسائل العلاجية النفسية التقليدية. فالإرهابي يتميز بالذكاء واللياقة، وعادة ما يكون مثقفا من أصحاب الدوافع السامية عندما يتعلق الأمر باشتغاله من أجل القضية، وما يفعله في المرحلة المبكرة من اجتماعات إرهابية هو عرض وجهات نظر مخالفة للمألوف وليس مظاهر انغماس في مسالك نفسية مرضية. ونادرا ما يتجه الشخص للإرهاب من تلقاء نفسه والأغلب أن جذب الفرد إلى الجماعة الإرهابية يتم على مراحل، فقد يبدأ بدور مساعد صغير على الهامش في العمليات الإرهابية كتوزيع المنشورات ثم يقوم بدور المراسلة في مركز النشاط الإرهابي، وقد تقوم بعض الجماعات الإرهابية بمراسم معينة تلقنه تعليماتها والمطلوب منه أداءها وقد تكون هناك اختيارات لمعرفة مدى استعداده وقدرته على المبادرة والولاء[12].

وقد انتهى " فرويد " إلى افتراض أن غريزة التدمير تعمل لدى كل كائن حي وأنها تجاهد لكي يصل هذا الكائن إلى صورته الأصلية من مادة غير حية، فعملية الأكل هي عبارة على تحطيم للطعام لغرض إدماجه في الجسم، والعملية الجنسية عبارة عن فعل عدواني الغرض منه الحصول على أوثق أنواع الإتحاد، ويصدر عن هذا

التفاعل بين الغريزتين الأساسيتين في إتلافهما وتعارضهما مع جميع ظواهر الحياة المختلفة.

ويضيف " فرويد " أنه لطالما كان عمل غريزة الموت قاصرا على الداخل، فهي تظل صامتة ونحن نفطن إليها فقط حينما تتجه إلى الخارج وتصبح غريزة هدم، وتظهر اتجاه هذه الغريزة وهو أمر يستخدم فيه الجهاز العضلي، ويبدو هذا الاتجاه ضروريا لبقاء الفرد، وعندما تبدأ " الأنا الأعلى " في التكوين يثبت قدر كبير من غريزة العدوان داخل " الأنا " حيث يعمل بطريقة تؤدي إلى فناء النفس، وهذا أحد الأخطار التي تهدد الصحة والتي تتعرض لها الإنسانية أثناء تقدمها في طريقة الحضارة، وقمع مشاعر العدوان على العموم مضر للصحة ومسبب للمرض. وغالبا ما يسبب للشخص الذي يتملكه الغضب انتقالا من حالة العدوان المكبوت إلى حالة فناء النفس، وذلك بتوجيه عدوانه إلى نفسه، فتراه يقطع شعره ويلطم وجهه ويظل جزءا من غريزة إفناء النفس باقيا في الداخل بصفة دائمة حتى ينجح آخر الأمر في إفناء الفرد، فهي تستحق بجد- حسب فرويد- أن نطلق عليها غريزة الموت. بينما تمثل الغرائز الشهوية الجهود الرامية إلى الحياة، وتتحول غريزة الموت إلى غريزة للتدمير إذا ما تم توجيهها نحو موضوعات خارجية، هكذا يمكن القول أن الكائن الحي يحافظ على حياته من خلال تدمير كائن آخر[13].

في هذا الصدد نقول أن الجماعات الإرهابية قد تشعر أنها معرضة للخطر جراء خضوعها للضغوط ومن هنا قد تنغمس في الخطر لتحقيق غاياتها، ولكن إذا اتسم دور السلطات بالعنف على هذه الجماعات فإن هذا سيكون عاملا مساعدا على زيادة تماسك الجماعات، ولهذا ينصح علماء النفس بضرورة إتباع استراتيجيات مضادة للإرهاب لا تتسم بالعنف، وتقوم على الدعوة إلى وسائل تقوي الإجراءات الوقائية وجعل الأهداف أكثر صعوبة عند مهاجمتها مما يؤدي إلى شعور الإرهابي بالإحباط، إلا أن إحباطه هذا قد يؤدي إلى حالة ليست أقل خطرا من تلك السابقة.

إذن لقد أوضح " فرويد " أنه يمكن وضع العدوانية في خدمة الحياة والموت على حد سواء، أما المجتمع فهو الذي يساعد الفرد على ضبط هذه القوة المتميزة تحويلا وتصعيدا، ويكون هذا بتوجيه قسم من القوة ضد العالم الخارجي دون التردي في السادية

التي يقصد بها " فرويد " اكتساب اللذة من خلال إلحاق الأذى بالغير، والقسم الآخر ضد نفسه مع تجنبه المازوشية والتي يقصد بها اكتساب اللذة من خلال إيقاع الأذى بالذات. وما يخشى حدوثه، هو أن يدرك المجتمع وجود تصريفات للعنف ويضاعفها من ذلك مثلا الرياضة والجنس، على أن يتحاشى بعناية كل ما من شأنه تصعيد العنف، خصوصا على صعيد المشاركة في السلطة بجميع مراتبها، وعلى صعيد الاعتراض عليها.[14]

4. وسائل الإعلام وظاهرة الإرهاب:

ثبت أن رؤية الطفل لموقف بطولي عنيف في التلفزيون لمدة قصيرة يؤثر على سلوكه العدواني لعدة شهور مما يعزز دور الجهاز الإعلامي في التأثير على السلوك الإنساني وضرورة الرقابة النفسية والتربوية عليه[15]، حيث تأكد أن تعلم الفرد للسلوك العنيف وهو طفل وفيما بعد وهو بالغ يتحقق ويكتمل بالملاحظة.

إذا كان تهذيب سلوك الطفل على أيدي أبويه عملا خاصا، فإن شيئا آخر يحدث يوميا في البيت من الممكن جدا أن يؤثر بشكل كبير وواضح على مستويات العدوان والعنف وهو كما سبق ذكره "الشاشة الصغيرة"، فالأطفال يميلون للتجمع أمام شاشة التلفزيون لمشاهدة البرامج التي تدور حول مشاهد البطولة والقوة والاعتداء واختراق الجدران وأسقف المنازل، ويركز الأطفال انتباههم على أحداث الشاشة الصغيرة أكثر من تركيزهم على شرح المعلم في المدرسة، كما أن برامج التلفزيون العنيفة لا تقتصر على تلك المخصصة للأطفال فحسب بل تتعداها إلى برامج الشباب التي تتمثل في أفلام الجريمة والعنف والقتل والاحتيال والابتزاز والنصب وتجارة المخدرات[16].

في هذا الصدد نعتقد أنه ليس البرامج والأفلام العنيفة هي وحدها التي تجعل الفرد يكتسب السلوك العنيف، بل نجد أيضا أن الفرد قد يتجه نحو السلوك العنيف من خلال تلك البرامج وحتى الأفلام التعبوية التي تقدم أيديولوجيا معينة، حيث ومع الانفتاح الإعلامي الكبير الذي شهده القرن العشرين أصبحت هناك إمكانيات لمرور أشخاص معينين- بأفكارهم المتطرفة- عبر القنوات الفضائية ومن خلال ذلك يروجون لأفكار خطيرة ومتطرفة من شأنها أن تجند عددا كبيرا من الأفراد لصالح

هؤلاء المتطرفين فكريا، فنقول أن الأجهزة الإعلامية وفي مقدمتها التلفزيون أصبحت من أهم الأساليب المستخدمة لترويج الأفكار المتطرفة والإرهابية.

إن دراسات " باندورا " " **Bundura** " بجامعة " ستانفورد " وبعض برامج الأبحاث الأخرى تؤكد مخاطر مشاهدة النماذج العدوانية على شاشة التلفزيون، فالأطفال الذين يشاهدون المناظر العنيفة يتصرفون بعنف أشد، ومن أشهر الدراسات في هذا المجال دراسة طويلة الأمد قام بها " أيرون وآخرون " **Eron** " عام 1980 بجامعة " أليفوي " " بشيكاغو ". إذ بدأوا هذه الدراسة عام 1960 على أطفال الفصل الثالث في مدينة صغيرة بوادي نهر " هيدسون " بولاية " نيويورك " وقد بلغ عدد الأطفال 875 طفلا (ذكورا وإناثا).

لقد قام " إيرون وزملاؤه " بفحص عدد كبير من الخصائص السلوكية والشخصية للأطفال، كما قاموا بجمع بيانات عن آبائهم وعن البيئة المنزلية التي جاؤوا منها، وقد تبين أن الأطفال الذين فضلوا برامج العنف التلفزيونية في سن الثامنة كانوا ضمن مجموعة الأطفال الأكثر عنفا في المدرسة. وبعد حوالي عشر سنوات استطاع الباحثون الالتقاء بمجموعة من العينة الأصلية وعددهم 427 طفلا لمعرفة العلاقة بين ظروف التعلم وسلوك الأطفال وهم في سن الثامنة عشر، فأسفرت النتائج على أن الأطفال الذين اعتبروا عدوانيين وهم في سن الثامنة أصبحوا عدوانيين وهم في سن الثامنة عشر مما يدل على ثبات السلوك العدواني. يضاف إلى ما سبق أن الأطفال الذين اعتبروا عدوانيين في سن الثامنة كان لهم سوابق جنائية بحوالي ثلاثة أضعاف الأطفال الذين اعتبروا مسالمين. وقد أسهم في السلوك العدواني عند هؤلاء الأطفال عوامل عديدة من بينها برامج التلفزيون العنيفة التي كانوا يفضلون مشاهدتها وهم في سن الثامنة. كما أكد" **إيرون وزملاؤه** " في دراسة لاحقة تتبعية للدراسة السابقة على عدد 400 من بين الذين أجرى عليهم البحث السابق، والذين أصبحوا في سن الثلاثين تقريبا، استمرار سلوكهم العدواني ومخالفة القوانين، بل أصبحوا أكثر قسوة مع زوجاتهم وأطفالهم، حيث وبعد انقضاء هذه الفترة الزمنية الطويلة ظهر الارتباط بين برامج التلفزيون التي تتسم بالعنف والتي تلقاها هؤلاء الأطفال في سن الثامنة وبين السلوك العدواني في سن الثلاثين[17].

إن العصر الراهن قد يفرض علينا عدم إهمال الدور غير العادي الذي أصبح النظام الإعلامي يؤديه في عملية تعلم السلوكات العنيفة، بما فيها العنف الإرهابي المتفشي بشكل لافت في الآونة الأخيرة، حيث أصبح الإعلام الأمريكي يروج لمفاهيم جديدة للإرهاب، إذ أعطى صفة الضحية للإرهابي بينما ألصق صفة الإرهابي بالضحية.

وفي هذا المقام يفرض علينا المثال الفلسطيني نفسه على اعتبار أن الشعب الفلسطيني من أكثر المتضررين من هذا النظام حيث نشرت وسائل الإعلام الأمريكية معايير جديدة مغلوطة للإرهاب وأصبح الفلسطيني في أي مكان من العالم مثالا للإرهابي بعدما كان مناضلا من أجل الاستقلال والحرية. وما يعاني منه الشعب الفلسطيني هو ذاته الذي يعاني منه كل عربي ومسلم في العالم، وطبعا كان هذا نتيجة لمساواة الإسلام بالإرهاب التي روج لها الإعلام الأمريكي خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تتأكد خطورة الإعلام في تلك الأفلام الأمريكية -بشكل خاص- المروجة لقيم وسلوكات عنيفة (أفلام الكاوبوي- مثلا-) والتي تعتبر من مميزات المجتمع الأمريكي الذي يعاني بشكل خطير من انتشار الجريمة والعنف. والمتتبع- بنظرة ناقدة- لهذه الأفلام المنتجة خاصة في الفترة الأخيرة سيصل إلى نتيجة هامة، وهي أن كل هذا من شأنه أن ينشر ثقافة العنف في مجتمعات العالم، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر ماهي إلا تجسيد واقعي لسيناريو الفيلم الأمريكي الشهير.

" **أمريكا في اليوم التالي**".

كما أن هذه الأفلام تقدم كل الأساليب المعقولة وغير المعقولة لاستخدام العنف كأسلوب للحياة ووسيلة للتعامل بين البشر، ويمكننا القول بأن العنف في الثقافة الأمريكية أصبح وسيلة وغاية في الوقت نفسه، ذلك أن الفرد الأمريكي أصبح يستخدم العنف كوسيلة لتأكيد أنه الأعنف والأقوى(وهنا مفهوم القوة يتساوى ومفهوم العنف).

غير أن الأخطر من كل ما سبق ذكره أن هذه المادة الإعلامية أصبح الفرد في مختلف أنحاء العالم يتلقاها دون قيود وهذا مع انتشار محطات البث الفضائي التي

غزت العالم، فلم تعد هناك حدود فاصلة بين الدول، وساد العالم انفتاحا إعلاميا رهيبا، وهنا نطرح التساؤل الملح، ماهي الإستراتيجية التي ستتبعها بقية العالم (على حد تعبير فوكوياما) للحفاظ على خصوصياتها الثقافية؟.

إن التكنولوجيا المتطورة جدا التي عرفتها السنوات الأخيرة من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين تكون قد مهدت لاكتساب البشرية نمطا ثقافيا موحدا لن يكون سوى النمط الثقافي الأمريكي المتميز بالعنف، حيث يضاف إلى وسائل الإعلام التي ظهرت في السابق، وسيلة أخرى حديثة أصبحت من أكثر الوسائل تأثيرا في العصر الحديث إن لم تكن الأولى على الإطلاق وهي " الانترنت"، والتي أصبحت تلعب دورا بارزا في نقل الثقافة العنيفة إلى كل بقعة تصلها في هذا العالم.

5- الأسباب الطبيعية والبيئية للإرهاب:

إن الظروف الطبيعية مثل ارتفاع درجة الحرارة والازدحام، والضوضاء، تجعل الفرد مهيئا للاستجابة العدوانية من خلال تأثيرها سلبا على بعض وظائفه الحيوية (السمع، نبض القلب مثلا)، هذا فضلا عن إثارتها الشعور بالانزعاج لديه، وخاصة حين تكون غير منتظمة وغير متوقعة، كما أن درجات الحرارة المرتفعة بوجه خاص هي من أكثر الظروف المناخية ارتباطا بالعدوان، إلا أن العلاقة بينهما غير مباشرة، بمعنى أنها تسهم في إيجاد بيئة مهيأة للعدوان من خلال ما ينتج عنها من تغيرات فسيولوجية(فقد نسبة من الأملاح نتيجة للعرق) تعمل على زيادة درجة الاستثارة في الجهاز العصبي، وهذه الأخيرة تجعل الانخراط في العدوان أكثر احتمالا.

وتشير نتائج العديد من الدراسات إلى وجود ارتباط إيجابي مرتفع بين درجة الحرارة ومعدل ارتكاب جرائم معينة مثل القتل والاغتصاب، وتشير أيضا إلى أن الكثير من الاضطرابات العامة تكون قد حدثت في ظل درجات حرارة مرتفعة، نظرا لسهولة تواجد الناس في الشوارع لفترات طويلة من الوقت في مثل تلك الأحوال المناخية.

هذا وقد بينت الكثير من البحوث والدراسات أن معدل حدوث العدوان يرتفع في الأماكن المزدحمة، وقد يعزى هذا إلى أنه في ظل التكدس الشديد للأفراد في مكان ما

يصعب إشباع الكثير من الحاجات الأساسية مثل الحاجة للهدوء، والاسترخاء، والخصوصية، ومن ثم يصبح الفرد أكثر توترا، ونظرا إلى أن الازدحام ينطوي ضمنا على ارتفاع معدل التفاعل المكثف بين الأفراد المتوترين فإن احتمال صدور الاستجابات العدوانية يصبح أكثر احتمالا، بالإضافة إلى ذلك فإن التكدس يعني بشكل ضمني أن ثمة فرصا أكبر لتعلم العنف بالإقتداء من خلال مشاهدة النماذج المحيطة التي تسلك على نحو عدواني والموجودة بوفرة كاستجابة متوقعة في ظل الضغوط المتنوعة التي يواجهها البشر[18].

كما أن عامل التلوث البيئي لا يقل دوره عن تلك العوامل على الرغم من أنه يبدو وللوهلة الأولى أن ذلك أمرا مستبعدا، فارتفاع معدلات التلوث البيئي بصورها المتعددة كتلوث المياه والمجاري المائية، والهواء، والتربة والأغذية، كل هذا يؤثر بشكل سلبي على كل من الجهاز العصبي والبناء النفسي للفرد.

يعتبر تهاون أجهزة الدولة في تأدية واجباتها تجاه المقيمين بأحياء تعاني من بعض أنواع التلوث السابقة أو من كلها إلى شعورهم بأنهم متجاهلون من قبل الدولة ومهمشون، ويتحول هذا الشعور بالتدريج إلى حالة من السخط، وبشكل خاص حين يقارنون بين مستوى الخدمات المتدني الذي يقدم لهم وما يقدم للقاطنين في الأحياء الراقية الأقل تلوثا.

إن كل ذلك يجعل هؤلاء يعيشون حالة من التذمر، هذه الأخيرة تستثير لديهم الميل إلى ارتكاب بعض الأفعال العنيفة لتحقيق هدف مزدوج. أما وجهه الأول فينطوي على التعبير عن موقفهم، وأما وجهه الثاني فيفصح عن الرغبة في جذب انتباه أجهزة الدولة إلى معاناتهم، وفي هذه الحالة هم يشبهون بالطفل الذي يحطم بعض الأدوات المنزلية ليلفت نظر أمه إليه حيث يعتقد أنها تتجاهله، وبالتالي فهو بهذا التصرف يصبح في بؤرة اهتماماتها وينال قدرا إضافيا وضروريا من رعايتها.

خلاصة:

تولد العوامل التي ذكرناها في هذه المقالة مجتمعة قدرا من التوتر لدى الفرد يتناسب مع شدتها، وفي حالة بلوغ هذا التوتر مستوى يفوق طاقة الفرد على الاحتمال فإنه يسعى سعيا حثيثا لتفريغ الشحنة الانفعالية بصورة ما، ومن هنا يبرز دور العوامل المفجرة للإرهاب، حيث يتحول التوتر في ظلها إلى سلوك عدواني موجه نحو الطرف الآخر إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو نحو أي موضوع بديل.

إن الفرد يدرك ما يحدث له على أساس تلك العوامل مجتمعة، وتأثيرها يتفاوت من عامل لآخر، فالشخص الذي يدرك انه مظلوم وأفكاره تنحو نحو هذا الاتجاه، والإرهابي الجزائري –مثلا- الذي يعتقد أن المجتمع فاسد ويجب تغييره بشتى الطرق، يستلزم منا ذلك معرفة الظروف التي جعلته متطرفا في تفكيره.

وما يمكن أن نصل إليه من هذا التحليل هو إمكانية القول أن الإرهاب يرتبط إلى حد كبير بأفكار الفرد، وعليه فإننا بحاجة إلى كيفية تغيير هذه الأفكار خاصة إذا كانت أفكارا متطرفة من شأنها أن تشكل خطرا على المجتمعات وعلى البشر، وعلى الدولة قص وتقليم العوامل المؤدية كأسباب إلى حدوث الظاهرة أو على الأقل الحد من دورها السالب.

الهوامش:

1) أحمد أبو الروس، الإرهاب والتطرف والعنف في الدول العربية، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص ص18. 19.

2) المرجع نفسه، ص 19 .

3) هشام الحديدي، الإرهاب: بذوره وبثوره زمانه ومكانه وشخوصه، ط، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص ص 15 .16 .

4) حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الإرهاب والتطرف: من منظور علم الاجتماع، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص 26 .

5) 19 -19 محمد توهيل فايز أبو هنطش، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف والحرب والسلام، ط1، دار المستقبل، عمان، 1998م، ص ص77 .78 .

6) أحمد أبو الروس، مرجع سابق، ص.19

7) 28 -28 مصطفى مصباح دبارة، الإرهاب مفهومه وأهم جرائمه في القانون الدولي الجنائي، ط1، جامعة قار يونس، بنغازي، 1990، ص ص66 .67 .

8) ميشيل كورناتو، المجتمع والعنف، تأليف مجموعة من الاختصاصيين، ترجمة : إلياس زحلاوي، ط1، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1975، ص 81.

9) مصطفى مصباح دبارة، مرجع سابق، ص67.

10) المرجع نفسه، ص 66 .

11) عزت سيد إسماعيل، سيكولوجيا الإرهاب وجرائم العنف، ط1 دار السلاسل، الكويت، 1988، ص ص49- 50.

12) أحمد أبو الروس، مرجع سابق، ص51.

13) عزت سيد إسماعيل، مرجع سابق، 41 .43

14) أندرو ويبستر، مدخل لسوسيولوجية التنمية، ترجمة : حمدي حميد يوسف، ط1، بغداد، 1986، ص101 .

15) محمد محمد عيسى الفيوبي، سيكولوجية العنف والعدوان ودوافعهما، مجلة الخفجي، شركة الزيد العربية المحدودة، أكتوبر 1991، ص53 .

16) خليل ميخائيل معوض، علم النفس الاجتماعي، ط2، دار الفكر الجامعي، الأزاريطة، الاسكندرية، 1999، ص377 .

17) المرجع نفسه، ص ص 378 .379 .

18) زين العابدين درويش، علم النفس الاجتماعي: أسسه وتطبيقاته، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص ص344.345.

علاقة العنف السياسي بظاهرة البطالة في الجزائر

"رؤية سوسيولوجية"

أ.د. بلقاسم سلاطنية

د. سامية حميدي

ملخص

مع نهاية الثمانينيات دخلت الجزائر مرحلة جديدة من التغير الاجتماعي ميزتها التحولات التي مست قطاعات المجتمع على اختلافها في عمقها وهزت بناءه ووظيفته بكاملها، فكانت أزمة الخامس من أكتوبر 1988م سببا مباشرا لهذا التغير الذي مس بشكل أكبر المجال السياسي في البلاد – رغم أن أزمة أواخر الثمانينيات كانت اقتصادية حيث مثلت البطالة أحد أهم مظاهرها – مما أدى إلى انتشار العنف السياسي في الجزائر.

يشكل العنف دوما موضوع اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية من خلال الدراسات التي تعالج مسألة عوامله وأسبابه المتعددة وأشكاله المختلفة حيث نمت هذه الظاهرة في مجتمعنا مع تحولات المجتمع الجزائري وتغييراته المتتابعة بعد الهزة الاجتماعية لشهر أكتوبر 1988.

La violence politique et le chômage en Algérie

« Vision sociologique »

L'Algérie est confrontée à la violence, depuis la fin des années 1980, cette dernière a revêtu plusieurs formes, et s'est développée avec le changement social qu'a connu la société algérienne, surtout depuis le 05 octobre 1988 .

Il y a eu d'abord l'émergence de la violence politique qui a provoqué des conséquences désastreuses sur le plan économique, social et culturel. De même que cette forme de violence a contribué à l'approfondissement d'un autre phénomène social qu'est le chômage, qui a connu une recrudescence au fil des années qui suivirent les émeutes de 5 octobre 1988.

مقدمة

برز اهتمام الجزائر في السنوات الأخيرة بظاهرة العنف بشكل عام والعنف السياسي بصورة خاصة نتيجة تأثيرها الواضح على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، مما أدى إلى اختلال التوازن في أنساقه المختلفة، وهو الأمر الذي دفع بالباحثين في الدراسات السوسيولوجية، في كل المستويات، للسعي بشكل جدي لمعرفة أسباب الظاهرة، وآثارها، وارتباطها بالظواهر الاجتماعية الأخرى كالفقر والبطالة والتهميش وغيرها من الظواهر المرضية.

نعترف كلنا اليوم بأن التغير الذي حدث في المجتمع الجزائري نهاية الثمانينيات كان تغيرا تحولت فيه البلاد من نمط مجتمعي إلى نمط مغاير تماما لما كان سائدا قبل هذه الفترة، إذ مس التغير الاجتماعي أو بالأحرى التغيير كما نطلق عليه في علم الاجتماع جميع مناحي الحياة، من خلال سياسة تحديث وترقية المجتمع بواسطة مشروع تنموي اعتمد على إجراءات صارمة للخروج من المأزق وتجاوز الأزمة التي سادت خلال التسعينيات فتجلت عملية التغيير في تفجير كل القيم والمعايير والضوابط والمعالم التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري، وتم إقحام وإرساء أسس ثقافة جديدة تفترض التزامات جديدة وقيما تختلف عن تلك التي ميزت الثقافة المجتمعية الجزائرية آنذاك.

ولعل مشكلة البطالة التي عانى منها المجتمع الجزائري خاصة مع نهاية الثمانينيات تعتبر واحدة من المشكلات التي مثلت أحد الأسباب الرئيسية للأزمة السياسية التي عرفتها البلاد في العشريتين الأخيرتين حيث كان لها ارتباط وثيق بالعنف السياسي في الجزائر، وذلك لارتباطها بأحداث 5 أكتوبر 1988 التي اعتبرها العديد من الباحثين في قضايا الأزمة الجزائرية المحرك الأساسي للعنف في البلاد.

وعليه نطرح التساؤل التالي: **كيف ارتبط العنف السياسي بظاهرة البطالة في الجزائر؟.**

أولا: تحديد مفهوم العنف

إن ظاهرة العنف هي حصيلة عوامل نفسية داخلية واجتماعية خارجية تجمع بين عوامل سياسية واقتصادية وثقافية، إلا أن المتفق عليه هو أن هذه الظاهرة تنشأ وتتغذى في الوسط الاجتماعي وعند انتشارها فإن المجتمع يعاني من عواقبها، خاصة إذا كان العنف موجها نحو فئة الأطفال الذين سيكونون في المستقبل مسؤولين في أسرهم بل وفي المجتمع ككل .

يعرف العنف على أنه: " مجموعة من السلوكات تهدف إلى إلحاق الأذى بالنفس أو بالأخر، ويأتي بشكلين إما بدني مثل: الضرب، التشاجر، أو التدمير أو إتلاف الأشياء. والعنف اللفظي مثل: التهديد، الفتنة، الغمز، النكتة اللاذعة، وهو في الأخير يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى إلحاق الأذى " [1].

ويعرف العالم أدلر **ADLER** العنف كما يلي: " استجابة تعويضية عن الإحساس بالنقص أو الضعف "[2].

أما "بيير فيو" فينظر إلى العنف على أنه:" ضعف جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان بالإنسان"[3].

في مقالة في مجلة إنسانيات الصادرة عن مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران – للأستاذة **حنيفة صالحي بن شريف**، تحت عنوان: "**الأسرة وعنف الطفل. علاقة افتراضية أم حتمية؟**"، ترى الباحثة أن "العنف ظاهرة إنسانية عالمية تعرف على أنها: الاستعمال المتعمد أو التهديد باستعمال القوة أو السلطة ضد الذات أو ضد الغير أو ضد مجموعة أو جماعة مما يؤدي إلى رضوض أو إلى الموت أو

الضرر المعنوي أو إعاقة النمو أو إلى الحرمان بكل أنواعه " وهو التعريف المقتبس من موضوع العنف والصحة لتقرير المنظمة العالمية للصحة سنة 2002[4].

وقد تساءلت الأستاذة صاحبة المقال قائلة " فقد تكون ممارسته بين أحضان الأسرة ومن أقرب الناس من المفارقات التي أصبحت تسم مجتمعنا، فكيف لنا أن نتصور أن الأب يعرض أبناءه للعنف سواء ماديا أو معنويا ؟ كيف يمكن أن نتصور أن الأم قد تكون سببا في إهمال أطفالها وفي تعرضهم للتعنيف من بقية أفراد الأسرة ؟ كيف يمكن أن نتصور أن الأسرة أصبحت

وكرا للعديد من الآفات الاجتماعية ومنبعا لها وهي المسؤولة عن تربية الأبناء وتنشئتهم؟ كيف لنا أن نتصور أطفالا يعتقد أنهم أبرياء ولا ينتظرون من الحياة سوى ما يشبع جوعهم الفيزيولوجي وظمأهم العاطفي – تحولوا إلى "مجرمين" محترفين ، ولا يضيعوا فرصة ليعبروا فيها عن وحشية كان يفترض أنها ملغاة – أو على الأقل – كامنة في قلوبهم"[5].

"هذه التركيبة المرضية وهذا التجانس المتنافر بين ما هو رمز للحب والأمان وبين ما هو تعبير عن الوحشية والحيوانية البشعة باتت من مميزات مجتمعنا الجزائري، حيث أصبحت الأسرة الجزائرية مرتعا لهذه التناقضات وهذه البنيات المنحرفة(...)". تبين أن 12.000 طفلا يحاكم كل عام : 1500 حدثا متورطا في قضايا سرقة،800 قضية اعتداء (ضرب ، جرح عمدي ، تعدي على الأصول) وهذا في الثلاثي الأول من سنة 2008 [6].

وفي كتاب "العنف والفقر في المجتمع الجزائري " من تأليف الأستاذين **بلقاسم سلاطنية، وسامية حميدي**، عرفنا ظاهرة العنف بأنها : "محصلة عوامل نفسية داخلية واجتماعية خارجية تجمع بين عوامل سياسية واقتصادية وثقافية، والمتفق عليه في أغلب

الدراسات السوسيولوجية هو نشوء هذه الظاهرة الأخطبوطية في الوسط الاجتماعي الضيق لتنتشر في المجتمع بأكمله بحيث يعاني فيما بعد من مخلفاتها على بنائه ووظيفته وهياكله وأنساقه، فالعنف إذن هو نتاج مجتمعي تتحكم فيه عوامل اجتماعية عديدة تنتج عن عدم ملاءمة الفرد ومتوافقة مع القواعد الاجتماعية الضابطة والقهرية لسلوكيات الأفراد التي تفرضها القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع"[7].

قبل التحدث عن العنف السياسي، لا بد من فرشة نظرية نستمدها من مؤلفين سوسيولوجيين بحثوا في مسألة الدولة والعنف نعتمد في دراستنا هذه على" بيار بورديو" P.Bourdieu ، الذي يتساءل قائلا: هل يمكن أن ننتظر من الدولة تأسيس العلاقات الاجتماعية؟. هل يمكن أن نأمل بأن القانون يعيد الصراع بين رؤوس الأموال الاجتماعية لا شرعيا؟ بالطبع لا يجيب "بيار بورديو" عن هذين السؤالين لأن الدولة والقانون يقومان بوظيفة ضبط العلاقات التناحرية لتفادي تطورها إلى عنف فيزيقي، ومنعها من المس بالنظام العام. فالدولة ليست حيادية، فهي طرف فاعل من الصراع، فهي آلة تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية التناحرية لفائدة المسيطرين. فالدولة هي القوة المقننة والحامية لكل السلطات الاجتماعية المبنية على الامتيازات و اللامساواة . فمفهوم إعادة الإنتاج يأخذ كل معناه من ارتباطه بالدولة، التي وظيفتها حماية استمرارية النظام الاجتماعي المبني على اللامساواة، باستعمالها للقانون، الشرطة، وحتى المدرسة التي تعلم الأطفال شرعية التباينات الاجتماعية التي لا بد من الخضوع لها.

فعلم الاجتماع السياسي من هوبز Hobbes إلى فيبر Weber ، بنى موضوعه على فرضية الاحتكار على العنف الجسدي الممارس من طرف مؤسسة ترسم حدودا قانونية بين النظام العام و الفوضى، فهذا علم اجتماع وضعي للدولة، وبالتالي لا يمكن تصور

مفهوم العنف الرمزي، الذي لا يمكن احتكاره . ومن هنا صعوبة بناء نظرية وضعية عن الدولة حول مفهوم العنف الرمزي [8].

يمكن أن نحدد مفهوم العنف بين الرمزي والجسدي من خلال أنواع عديدة من العنف في المجتمع الجزائري، حتى يتضح مفهوم العنف السياسي الذي تناولناه بالدراسة في هذه المقالة، علنا نفصل بين مختلف هذه الأنواع .

1- **العنف السياسي أو الإيديولوجي:** تمارس مجموعات مناوئة للحوار والتواصل تتجاذب طورا وتقترب أطوارا أخرى بين التطرف الديني والوسطي في بلادنا، وبين التطرف القبلي والعشائري والجهوي والفكري، ونية هذه الجماعات المنطوية تحت رايات أحزاب أو فئات أو تنظيمات اجتماعية الوصول إلى السلطة بالمشاغبة، والتجمهر والتجمع، ومحاولة الاعتماد على الديمقراطيات الغربية المدافعة على الأقليات في مختلف أنحاء العالم، بفتح قنواتها التلفزيونية وصحفها وإذاعاتها لتبيان اضطهاد هذه الجماعات من قبل الفئة الحاكمة، الساعية دائما إلى الحوار والمحافظة على النظام العام.

ولعل السماع لأصوات هذه "الجماعات" و"شبه الأحزاب"، هو الذي أدى إلى آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، وعملت هذه المجموعات على تغذية وإرساء وتقوية ظهور أشكال أخرى للعنف في المجتمع الجزائري.

2 - **العنف الجماعي أو المواطني:** يظهر هذا النوع من العنف في مختلف الولايات والتجمعات السكانية الحضرية منها الريفية والمؤسسات التربوية والجامعية، نتيجة مشاكل عدة تمس المواطن وظروف معيشتة اليومية، ومنها:

- انتشار البطالة خاصة في الفئة الشبانية.
- الغياب الدائم أو المتواصل لتزويد المواطنين بالماء الشروب، وسوء توزيعه وتسييره في أغلب المدن الحضرية خاصة.

- التذبذب الدائم للكهرباء العمومية منها والمنزلية، وخاصة في الجنوب الجزائري أثناء فصل الصيف.

- عدم توفر الغاز الطبيعي في بعض أحياء المدن الكبرى، والقرى .

- حالة الطرقات والأحياء في كل المدن الجزائرية بدون استثناء .

- انتشار القمامة، وعدم جمعها أو تسييرها، وهي تعمل على انتشار الضالة من الحيوانات، وبث الأمراض الناجمة عنها.

والأمثلة مثل هذه كثيرة ولا حصر لها، وهي الدافع إلى ظهور العنف المواطني إذ أن الغياب التام للمسؤولين المحليين أو الجهويين لترقية الأحياء والمدن للحد والقضاء على هذا النوع من العنف يزيده تفاقما وانتشارا.

3 - **العنف المدرسي والجامعي:** بدأ هذا النوع من العنف يأخذ أبعادا خطيرة، إضافة إلى العنف الممارس بين التلاميذ والطلبة والمسوؤلين في المؤسسات التربوية والجامعية أي ما يمكن أن نطلق عليه "العنف الداخلي" مثل الشتم، رمي الأقلام على الأساتذة في الأقسام، الاستهتار بالمسوؤلين والمراقبين، الشجار الدائم، السرقة في المجمعات البيداغوجية الجامعية، شعارات عنف تكتب على الطاولات والسبورات والحيطان، داخل الأقسام وخارجها. بدأنا نلاحظ ونسجل ظهور العنف الجسدي المتطرف من اعتداء وقتل من قبل تلاميذ على تلاميذ آخرين أو طلبة على آخرين أو طلبة على أساتذة [حال أستاذ الإعلام الآلي في جامعة مستغانم منذ سنتيس] و قتل تلميذ في السنة السابعة في ولاية الجزائر من طرف زميله في سبتمبر 1999 .

4 - **عنف وسائل الإعلام:** بعد أحداث أكتوبر 1988، عرف فضاؤنا الإعلامي ميلاد "صحافة حرة" والتي بني عليها أمل كبير في طرح انشغالات المجتمع ومعالجة وتحليل أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ظهر مع هذه الصحوة الإعلامية وسائل إعلام "صحف خاصة" تدعي حرية الرأي والتعبير، ولكنها للأسف تنتمي لجماعات مشبوهة، تعمل على نشر العنف الإعلامي في المجتمع وتغذي مصالح خارجية بدعوتها

إلى إغراق المجتمع في العنف وتأليب الرأي العام واستعماله في صالح هذه الجماعات المالكة لهذه الصحف، التي استغلت تراجع الصحف الوطنية في مقروئيتها، فاحتلت هذه الصحف الحرة المجال الإعلامي كلية فعمقت في العنف الإعلامي عن طريق الحقد والكراهية لكل ما هو "نظام"، "دولة"، "مسوؤل" فصارت هذه الصحف تحمل "القلم وعود الكبريت" في نفس الوقت، وصارت صفحاتها مليئة بالأحداث اليومية في المجتمع، أو الكذب على المسؤولين في كل المواقع وبدون أدنى أخلاق للمهنة والمهنية.

5 - **عنف الطرقات** : يحصد هذا النوع من العنف سنويا أرواح أكثر من 35 ألف جزائري، وأكثر من 40 ألف جريح، والسبب الرئيسي في إرهاب الطرقات هو العامل البشري الذي يستحوذ على أكثر من 80% من أسباب الحوادث، بينما حالة الطرقات والعربات 10% وهذا ما يضع بلادنا في المراتب الأولى لعنف الطرقات في العالم وهو يفوق المجتمع الأمريكي بـ 13 مرة والمجتمع الفرنسي بـ 10 مرات .

6 - **العنف الجنسي الممارس ضد النساء** : يمارس هذا النوع من العنف على المرأة بصفتيها: الماكثة في البيت والعاملة، فالماكثة في البيت لتبعيتها الاقتصادية والاجتماعية والمعنوية للزوج، تجعل منها خاضعة لكل أنواع العنف: القذف والسب والشتم والضرب اليومي، دون تمكنها من رد الفعل أو رد الاعتبار لأنها معرضة للطرد والطلاق . أما المرأة العاملة فإن العنف في مكان العمل يكون بالتحرش الجنسي من قبل رفقاء العمل أو المسؤولين، ومن الزوج عند العودة إلى المنزل في الاستغلال الدائم في الطهي والعمل المنزلي، فهي تتعرض يوميا لضغط العمل والمنزل.

إضافة لهذا النوع من العنف نلاحظ في السنوات الأخيرة عمليات الاختطاف للنساء والبنات والاعتداءات الجنسية والجسدية عليهن من طرف الجماعات الإرهابية، أو منحرفين عاديين .

7 - العنف في الملاعب : حصد هذا النوع من العنف العديد من أرواح المناصرين للأندية الرياضية في مختلف الملاعب الرياضية لكرة القدم خاصة، لكون هدا الفضاء عاكسا لإفراغ شحنات الغضب الاجتماعي، فالمناصرون لأي فريق "السنافر" في قسنطينة مثلا، سواء ربح الفريق أو انهزم، فإن العنف يمارس داخل الملعب أولا بالقذف والسب والشتم للخصم أو الحكام أو الشرطة ورمي الحجارة والزجاجات الفارغة أو خارج الملعب بالاعتداء على المارة قرب الملعب، ويكون ذلك أثناء التعبير عن الفرح أو الغضب من النادي الذي يناصرونه وبهذا فإن المناصرين يمارسون العنف في الملاعب فرحا أو غضبا وبشتى الأنواع : اللفظي، المعنوي، المادي، داخل الملعب وخارجه .

8 - العنف ضد الإطار المعيشي والمحيط الاجتماعي والبيئي: يمارس المواطن والمسؤول المحلي العنف ضد الإطار المعيشي والمحيط الاجتماعي والبيئي في كل أشكاله، تلوث البيئة، الفوضى في الشوارع والطرقات، القمامة في كل الأحياء، استعمال الطريق العام من قبل المحلات التجارية كأنها ملكية خاصة بحجزها لتوقف السيارات أو عرض السلع أمام واجهات المحلات التجارية، أو دفع "غرامات" للمحتلين والمحتالين على الشوارع عند توقف السيارات .

صارت المدن الكبرى في بلادنا مرتعا لكل الاعتداءات على المحيط والبيئة والإطار المعيشي، من البائعين الجوالة أو جماعات الشباب في الأحياء، ورمي الأوساخ من شرفات المنازل والعمارات على المارة في الطريق العمومي، وعدم التصدي من قبل المواطنين أو مصالح الأمن لأي مخرب للملك العام أو لأي معتدي على المرأة أو الفتاة في الشارع وكذلك تسربات المياه القذرة من المساكن والعمارات ومياه الشرب في كل الشوارع نظرا لقدم قنوات صرف المياه، وغيرها من المشاكل اليومية التي يعاني منها المواطن والمسؤول على حد سواء .

9 - العنف الإرهابي: مصدر الربح والتمويل والثراء المشبوه : الوصف الأمريكي لهذا النوع من العنف "العصابات – الإرهاب" "Gangs.– terrorisme" قام بهذا النوع من

العنف في بدايات التسعينيات جماعات إرهابية ذات انتماءات دينية، تحولت شيئا فشيئا مع مر السنين إلى جماعات نهب وقطع الطريق وسطو على الممتلكات العامة والخاصة، وتكوين ثروات "للأمراء"، وشراء عقارات ومحلات تجارية في أغلب المدن الكبرى وأفضل المواقع التجارية والمالية .

مارست هذه الجماعات الإرهابية هذا النوع من العنف في شكل مجموعات في مختلف جهات البلاد وبانفصالها نهائيا عن الجماعات الإرهابية المنضوية تحت شعار ديني .

اغتنمت هذه الجماعات الممارسة لهذا النوع من العنف الوضع الأمني السائد في البلاد حيث استخدمت نفس الوسائل ونفس الطرق للجماعات الإرهابية ذات الطابع الديني مثل الأسلحة الأوتوماتيكية، الملابس الأفغانية، السطو ليلا ونهارا على الممتلكات الخاصة وقباضات البريد في المناطق المعزولة، لتوهم الرأي العام بأنها جماعات إرهابية دينية.

كما انتشر هذا النوع من العنف في المدن الحضرية الكبرى من قبل شباب منحرفين، يمارسون هذا العنف فرادى أو جماعات، يخاطرون بحياتهم بالتعدي على محلات بيع الذهب، المساحات التجارية، و يقومون بذلك في وضح النهار لاستعمالهم المهلوسات والمخدرات للقيام بهذا العنف .

ثانيا: تعريف العنف السياسي:

عرف "هوندريج" العنف السياسي بأنه "الاستعمال المدمر للقوة ضد الأشخاص أو الأشياء، والموجه لإحداث تغيرات في سياسة الحكومة أو القائمين على أمرها" . وعرف دليل أكسفورد السياسي العنف السياسي على أنه "استخدام التهديد أو الأذى الجسدي بواسطة مجموعات انغمست في صراعات سياسية داخلية لمعارضة الحكومة مستخدمة الإرهاب السياسي، الاغتيال، المظاهرات، الثورات، الحروب الأهلية" . وبعدها

توسع المفهوم ليتضمن استخدام الحكومة العنف ضد مواطنيها والذي عرف بعنف الدولة [9].

والعنف السياسي هو أيضا "توظيف آلية العنف بشكل منظم لتحقيق أهداف سياسية، قد تتمثل في الوصول إلى السلطة السياسية أو على الأقل التأثير عليها، وهنا نكون إزاء عنف منظم من جانب المعارضة . كما قد تكون تلك الأهداف هي ضمان السيطرة على السلطة السياسية والتشبث بها، وهنا نتحدث عن عنف من جانب النظام نفسه"[10].

كما يعرف العنف السياسي على أنه "سلوك منحرف يريد أن يؤثر على نتائج العملية السياسية من خلال استخدام أدوات ضغط إكراهية، فهو استخدام فعلي للقوة أو تهديد باستخدامها، لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص وإتلاف الممتلكات، وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية لها دلالات وأبعاد سياسية "[11].

تعد البطالة مظهرا من المظاهر الرئيسية لظاهرة الفقر، لذا قبل التطرق إلى مسألة البطالة علينا أن نوضح مفهوم الفقر حتى يمكن الإطلالة على الأبعاد المتعددة لارتباط الظاهرتين وتحديدهما بصورة أدق.

تختلف نظرة المجتمعات في تصنيف ظاهرة الفقر وتعريفها لتشابك عناصرها وتعقدها واختلاف نظرة المجتمعات بناء على الخلفيات الفكرية والثقافية لدارسي هذه الظاهرة الذين أسند البعض منهم تعريف الظاهرة إلى المحددات المادية وأسند البعض الآخر تعريفها إلى المحددات الكيفية فتنظر المجموعة الأولى إلى الفقر" ... في ضوء عيش الكفاف كالدخل والحاجات المطلوبة اجتماعيا أو الحرمان النسبي كالنقص في بعض الموارد الضرورية للعيش مثل الغذاء وظروف المعيشة وأسباب الراحة المتعارف عليها ...".

وتؤكد المجموعة الثانية على أن الفقر " ليس حالة مادية فقط وإنما هو بالإضافة إلى ذلك مركب من المواقف المجسدة للتبعية ونقص الاعتماد على الذات [12].

ينتشر الفقر في المجتمع الجزائري ويتزايد بصورة مخيفة ومطردة، رغم معدله (المطمئن) الذي تتحدث عنه الدوائر الرسمية، إلا أنه حسب الأستاذ قيرة إسماعيل الذي يقول: "يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء إلى أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة، 45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، 50% من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة، 10% من أرباب العائلات بطالين، 66% من أرباب العائلات لا يقرأون ولا يكتبون، و30% منهم لا يزيد دخلهم الشهري عن 6 آلاف دينار، 1,6 مليون مواطن نزحوا من الأرياف إلى المدن بسبب الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع الأمنية "[13].

إن الربط بين ظاهرتي الفقر والبطالة واضح الدلالة، إذ أن البيانات الرقمية تدل على أن البطالة تمس في الجزائر ما يقارب 30% من السكان القادرين على العمل، حتى وإن كانت هذه النسبة تثير جدلا كبيرا كون الإحصائيات التي قدمتها مصالح الديوان الوطني للإحصائيات، أكدت على أن البطالة في الجزائر انخفضت بنسبة معتبرة نتيجة الإنعاش الاقتصادي الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري، جراء الاستقرار الأمني وارتفاع أسعار البترول، وهي مستقرة في حدود10%.

ثالثا: تحديد مفهوم البطالة:

يمكن تعريف البطالة وفقا للمفهوم العلمي بأنها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا. ووفقا لذلك يوجد بعدين للبطالة، الأول هو عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل، والثاني عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل. وفيما يتعلق بالبعد الأول فهو يشير إلى حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية والتي تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ويبحثون عنه ولكن لا يعملون وبالتالي وقت العمل والإنتاج الذي يحققونه يساوي صفر، والثانية تتمثل في

وجود أفراد يعملون أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع أو يعملون عددا من الأيام أقل، ومن ثم وقت العمل بالنسبة للبطالة الجزئية أقل من الوقت المتعارف عليه في المجتمع . ويطلق على البطالة السافرة والجزئية **البطالة الأفقية**، والبعد الثاني للبطالة والذي يتمثل في الاستخدام غير الكفء للعمالة فهو يشير إلى استخدام الفرد في عمل يحقق فيه إنتاجية أقل من حد أدنى معين ويطلق على هذا النوع **البطالة الرأسية** . وتعتبر البطالة المقنعة أحد أشكال البطالة الرأسية حيث أنها تشير إلى الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن عدد من العمال دون أن يؤثر ذلك على الناتج الكلي(14).

في علم الاقتصاد يمكن تعريف البطالة بأنها تمثل العدد أو النسبة من العمال الذين لهم القدرة الجسدية والذهنية والفكرية أو العلمية والتقنية والخبروية للعمل ولكنهم لا يجدون فرصا لتشغيلهم. فالتعداد السكاني هو الذي يعطي عدد العمال الذين لهم القابلية للعمل، أي اليد العاملة القابلة للتشغيل (15).

عندما نلاحظ تزايد عدد "الباحثين" من كل أصناف وفئات المجتمع، الطفل، الطفلة، الشاب والشابة والعجوز في المزابل، ويقلبونها بصبر بحثا عن لقمة عيش يجب القول بأنه يجب توظيف ما يمكن أن نسميه في أدبيات علم الاجتماع المعاصر بعلم "الاجتماع المزابل"، للبحث في ظروف هؤلاء الفقراء، وكذا أنواع الفضلات الموجودة في المزابل وتصنيفها، وتصنيف المتخلين عن هذه الفضلات حتى يتسنى لنا معرفة هذا العالم في مجتمعنا وأحواله الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الجزائري:

بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم منذ سنة 1985 نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل بسبب قلة الموارد المالية للدولة والتي قلصت من حجم الاستثمارات المنشئة لمناصب العمل، وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض والطلب بحيث انخفض عدد مناصب التشغيل الجديدة من 150,199 إلى 139,079،

بينما ارتفع عدد السكان بمعدل 4,3 % والقوة العاملة بمعدل 4% كما أن الطلب الإضافي للقوى العاملة كان يقارب 250.000 شخصا سنويا، وترتب على ذلك ارتفاع معدل البطالة من 15% سنة 1984 إلى 16,9 سنة 1989[16].

مما لاشك فيه أن سنتي 1985 و1986 أتت فجأة لتظهر ضعفا وهشاشة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي، حيث شهد السعر المتوسط للبترول الخام انخفاضا من 30 دولارا إلى 14,5 دولارا للبرميل، كما هبطت مستويات التبادل هي الأخرى إلى 50%.[17]

وقدا زاد الوضعية تفاقما خدمات الديون، لأن هذه الأخيرة ارتفعت بين 1980 و1989 من 32 % إلى 75 %، هذه الأرقام تشير إلى أن المديونية أصبحت عائقا كبيرا يقف أمام تحقيق نمو معين . أما بالنسبة لوتيرة الاستثمار فقد بدأت في الانخفاض في الفترة ما بين 1979 و1986 حيث أوقفت المشاريع الجديدة، وأعيد توجيه الاستثمارات إلى قطاعات غير منتجة، وأخضع الجهاز الصناعي العمومي إلى إعادة الهيكلة. ففي الوقت الذي كانت فيه حصة الاستثمارات في الصناعة 56,5 % بين 1967 و1973، لم تصبح إلا 35 % بين 1980 و1984، وتبعا لانخفاض مفاجئ في الإيرادات البترولية هبطت هذه الحصة إلى معدل 31 % في سنة 1986[18]. ولم تخل هذه الأزمة الاقتصادية من آثار وانعكاسات اجتماعية، فإذا كان ارتفاع الإيرادات المتأتية من تصدير المحروقات استطاع أن يغطي في سنوات السبعينيات الضعف البنيوي الإنتاجي، وحاول بطريقة معينة تسيير التناقضات الاجتماعية، فإن انخفاضها المفاجئ في سنوات الثمانينيات جمع أغلب شروط أزمة اجتماعية واسعة النطاق .

خامسا: ارتباط ظاهرة البطالة بالعنف السياسي في الجزائر:

تسببت الهجرة من الريف إلى المدينة بحثاً عن لقمة العيش في اختلال البنية الاجتماعية في الجزائر، وتزامن مع هذا الاختلال مظاهر مرضية مثل الفقر والبطالة

والإقصاء والتهميش واحتكار مؤسسات المجتمع من قبل أقلية مسيطرة قامت بإخضاعها لمصالحها الخاصة مما ولد لدى الغالبية العظمى من الشعب الجزائري شعوراً بالإحباط والظلم وعدم المساواة والتفاوت الاجتماعي بل أزمة هوية بين دعاة الأصالة والحفاظ على الثوابت .

ويعتبر تفشي ظاهرة البطالة من أهم مظاهر الأزمة التي عرفتها الجزائر، حيث كان لها دور بارز في تفجير أحداث أكتوبر1988 ومن بعدها دخول البلاد حالة من اللا أمن وعدم الاستقرار، هذه الظاهرة الناتجة عن ارتفاع معدلات النمو السكاني والتوسع في النظام التعليمي مقابل ضعف القدرة الاستيعابية للقطاعات الحديثة في التشغيل، أصبحت تمس فئات اجتماعية جديدة من خريجي الجامعات من أطباء ومهندسين وغيرهم من أصحاب الشهادات العالية [19].

إن العمل هو المصدر الذي يضمن به المواطن وسائل عيشه، كما أنه شرط للاستفادة من حقه في أخذ حصته من الدخل القومي، غير أن أزمة البطالة في الجزائر جعلت عددا كبيرا من المواطنين لا يحصلون على هذا الحق، وهو الأمر الذي جعل فئة قليلة فقط تتمتع برفاهية الحياة نظرا لحصولها على أكبر نسبة من دخل البلاد من الموارد الطبيعية التي تصدر إلى الخارج، فمعاناة الأفراد من ظاهرة البطالة أو عملهم في مهن بسيطة ينعكس بشكل طبيعي على تدني مستوى الدخل لديهم، هذا إن لم يكن منعدما تماما .

يمكننا القول أن افتقاد الأشخاص لعمل مستقر يمكنهم من خلاله كسب عائد مادي مناسب وكافٍ يغطي حاجاتهم المختلفة - خاصة مع تحول المجتمع إلى النمط الاستهلاكي - بإمكانه أن يخلق بدوره أزمات أخرى تزيد من معاناة هؤلاء، لعل من أهمها أزمة السكن التي تعتبر من الظواهر ذات الصلة الوثيقة بأزمة البطالة، حيث يمثل السكن سببا أساسيا لتحقيق الاستقرار النفسي لدى الشخص، وفي ضوء غياب السكن يجد الأفراد أنفسهم عاجزين عن إشباع حاجاتهم النفسية خاصة المتمثلة في

الزواج والاستقرار الأسري. فالحرمان من منصب شغل، وتدني الدخل، وأزمة السكن، كلها عراقيل تقف أمام قدرة الشباب على تكوين أسرة، وبالتالي تحقيق الاستقرار النفسي والعاطفي الذي هو في حاجة إليه مما يدفعه إلى الاتجاه نحو العنف لتفريغ الطاقة السلبية الكامنة بداخله، وهو الحال الذي كان سائدا في الجزائر مع نهاية عقد الثمانينيات.

غاب الاستقرار إذن في القطاع الاقتصادي في الجزائر منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي نتيجة فشله وعدم تحمله تبعات النمو السكاني المتزايد وتفاقم أزمة البطالة المرتبطة بارتفاع معدلات النمو السكاني، الأمر الذي أدى إلى بروز فروقات اجتماعية واضحة، هذه الأزمة التي عرفها المجتمع الجزائري في تلك المرحلة مست فئات اجتماعية جديدة من خريجي الجامعات التي بدأت تلتحق بالحركات والتنظيمات المسلحة - بوصفها الفئة المقصاة من العملية الإنتاجية والاستهلاكية على حد سواء - والتي وجدت نفسها مستعدة لممارسة العنف في أقصى مستوياته، نظرا لانسداد الآفاق أمامها محاولة منها لتغيير الأوضاع المتأزمة التي تعيشها [20].

كانت انتفاضة 5 أكتوبر 1988 دليل أزمة المجتمع برمته، حيث مثلت شرخا عميقا في صلب المجتمع الجزائري نتيجة إخفاقات متعددة وصراعات بين الدولة، الحزب، والمجتمع المدني من جهة، والجماعات الإسلامية من جهة أخرى، كما عمقت هذه الانتفاضة الهوة بين مجتمعين مزدوجين بحكم الاستفادة من توزيع الثروات المتاحة من الطاقة النفطية والغازية . وبهذا مثلت هذه الأحداث لحظة فاصلة في تدهور الأوضاع في الجزائر حيث لم تعرف البلاد من قبل مشهدا مثل تلك الأحداث التي كانت في ذلك اليوم، لقد زادت "سياسة الانفتاح" التي باشرها النظام من التباينات الاجتماعية نتيجة ثراء فاحش لقلة من الأشخاص بينما دخل غالبية الجزائريين دائرة الفقر.

لقد نشأت حركات الاحتجاج الاجتماعي في الجزائر والتي كانت في البداية بعيداً عن كل تأطير سياسي من شباب المدن والأحياء الشعبية الذين عبروا عن رفضهم لأوضاعهم الاجتماعية الصعبة والتمرد على القيم والسلوكات السائدة وهنا استقطبتهم التيارات الإسلامية وقادتهم إلى مواجهات عنيفة مع الدولة ومؤسساتها، من جهة أخرى فإن فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء دورها بفاعليه وغياب دور اللبنة الأساسية في المجتمع وهي الأسرة وضعف منظومة التربية والتعليم عموماً فضلاً عن غياب منظمات المجتمع المدني وإخضاعها للدولة ساهمت كل هذه الأسباب في تواصل العنف في الجزائر[21].

أصبح الجزائريون الذين يفتقدون إلى عمل يضمنون به وسائل عيشهم ويشعرهم بالمساواة في اقتسام الثروة يشعرون بغياب العدالة الاجتماعية الأمر الذي دفع بعض الأفراد إلى التعبير عن رفضهم لهذا الواقع من خلال الالتحاق بالعمل الإرهابي، وهكذا فإن عدم انصياع الأفراد للقواعد والمعايير والقيم الاجتماعية للمجتمع يعني اتجاه هؤلاء نحو أشكال عديدة من السلوك المنحرف الذي تختلف حدته من تعاطي المخدرات إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية .

خاتمــة

في الأخير ندعو الباحثين في المجالين النفسي والسوسيولوجي للتأسيس لدراسات سوسيو نفسية لظاهرة العنف في مجتمعنا وربطها بالعديد من الظواهر الاجتماعية السلبية الأخرى كالبطالة التي لابد أن تصبح من الاهتمامات البحثية الكبرى لجامعاتنا، وهذا من خلال عقد الملتقيات الدولية والوطنية واللقاءات التنسيقية للوقوف على أسباب وطرائق مقاومة مثل هذه الظواهر والعمل على الحد منها في مجتمعنا. حيث ندعو اليوم الباحثين إلى الوقوف والتأني والتأمل في مكانة "علم اجتماع العنفSociologie de la violence "من خلال إقامة حوصلة نقدية يمكن لها أن تبرز أشكال العنف وأسبابه ومخلفاته التي تفرزها مختلف الفضاءات وذلك من أجل تقديم إضافات معرفية ومنهجية في هذا الميدان.

كما يجب البحث في بناء الممارسات والتمثلات، واكتساب الاستعدادات وعمليات التكيف مع نمط العيش، وإعادة إنتاج مكتسبات الأجيال السابقة في الأجيال اللاحقة، وحتى نعالج ظاهرة"العنف في مجتمعنا لا بد أن نعتمد على تغيير وتوضيح علاقات الفاعلين الاجتماعيين وممارساتهم الاجتماعية، من خلال البحث في كل العمليات التربوية والتنشئة الاجتماعية المحددة لعلاقات الفرد بالجماعة وكيفية نشأة الروابط الاجتماعية لفهم الأفعال الاجتماعية وتأثيراتها على مفهوم البناء الاجتماعي ووظائفه.

الهوامش

1) عصام عبد اللطيف، سيكولوجية العدوانية وترويضها، دار غريب ، القاهرة، 2001، ص97

2) الزين عباس عمارة، مدخل إلى الطب النفسي، ط 1 ، دار الثقافة والنشر والتوزيع، بيروت 1986، ص .194

3) حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط1 ، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 1992،ص43 .

4) حنيفة صالحي بن شريف، الأسرة وعنف الطفل: علاقة افتراضية أم حتمية؟، إنسانيات، مركز البحث في الانتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية، وهران، عدد 41، السنة الثانية عشر، جويلية - سبتمبر 2008، ص.35

5) المرجع نفسه، ص 36 .

6) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

7) بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، العنف والفقر في المجتمع الجزائري: دراسة سوسيولوجية للواقع المجتمعي المعاصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008 ، ص ص أ ، ب.

8) Cf (L). Addi: "Statut du politique et violence symbolique chez Pierre Bourdieu. In revue française de science politique, Dec. 2001.

9http://www.girlsq8.com/vb/showthread.php?t=10567)

10http://www.annabaa.org/nbanews/63/24.htm)

11) http://www.girlsq8.com/vb/showthread.php?t=10567

12) بلقاسم سلاطنية وآخرون: عولمة الفقر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2003، ص.ص 20، 21 .

13) إسماعيل قيرة: أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية ؟، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 13 .

14) محمد ناجي حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية ، البطالة أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع، الجزء الثاني، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية ، 26 - 28 أفريل 2006 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع إتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.ص.7

15) ثابت محمد ناصر ، ظاهرة البطالة لدى الشباب المسلم وفرص التشغيل وفق رؤية إسلامية، الشباب بين الأصالة ومسايرة العصر، ملتقى دولي ، الجزائر،24 - 25 - 26 مارس 2008، منشورات المجلس الإسلامي الأعلى، 2009.

16) ناصر مراد، مكافحة مشكلة البطالة في الجزائر، البطالة أسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع، الجزء الثاني، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية ، 26 - 28 أفريل 2006 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع إتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، جامعة سعد دحلب البليدة، ص349 .

17) المبارك محمد وداود فتيحة، إشكالية التشغيل في الجزائر في ظل النموذج الجديد، البطالة أسبابها معالجتها وأثرها على المجتمع، الجزء الثاني، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية ، 26 - 28 أفريل 2006 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع إتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، جامعة سعد دحلب البليدة،.385

18) المرجع نفسه، ص.386

19) عبد الباسط دردور، العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي، ط1، دار الأمين، بيروت، 1996، ص 62.

20) سيف الإسلام شوية ، الخلفيات السوسيو اقتصادية لظاهرة الإرهاب في الجزائر من خلال خرائط الفقر، ملتقى دولي حول مجتمع المخاطرة ، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا ، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، جامعة جيجل، الجزائر، 04 . 05 . ماي 2009 م، ص 11 .

21) المرجع نفسه، ص4.



معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي و أبعاده

أ.د. سلاطنية بلقاسم
د. مليكة عرعور

الملخص

يعتبر التقسيم الدولي الجديد للعالم بمرجعية المستوى المعيشي للفرد فيه، منذ القدم مؤشرا لقياس قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي أو لوضع الفرد في مستوى يمكنه من إشباع حاجاته والارتقاء به إلى مستوى أعلى وبالتالي أفرز دولا فقيرة وأخرى غنية مما يستوجب العمل على توفيرا لأمن الغذائي وعدم دخول دائرة الفقر والنقص الغذائي خاصة، وهنا ظهر ما يعرف بالأمن الغذائي الذي أعتبر أحد الأفكار الأساسية التي تسبق وتؤمن الانتقال لعملية التنمية الاجتماعية الشاملة و أخذ مأخذاً جدياً ووضع في الموقع المناسب والموافق للدور الذي يقوم به، و أصبح يحضر له بإستراتيجية مدروسة الأبعاد نتيجة التشابك الدولي للمصالح.

يتبين من مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده أنه ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد ومن هنا فقد أعتبر الأمن الغذائي عملية تشترك فيها الدولة والشعب بالدرجة الأولى بالاعتماد على المصادر الغذائية الخاصة بالبلاد وذلك للتقليل أو تجنب التبعية الغذائية ثم الوصول إلى مرحلة التعاون الدولي سواء في شكل التبادل في الأسواق الغذائية الدولية أو في شكل المساعدات الدولية وهي عملية مجدية ومستقبلية وتضمن للمجتمع العيش في أمان و استقرار دائمين..

مقدمة

يعتبر الأمن الغذائي من المفاهيم التي ركزت عليها الكثير من المنظمات الدولية والعالمية أمثال : الفاو و اعتبرتها قضية أساسية بديلة لمفهوم الاكتفاء الذاتي نتيجة التطور و التقسيم العالمي الجديد والتصورات الدولية الحديثة للعلاقات الدولية ومساعدات الدول الكبرى للدول الفقيرة ، و تجسد ذلك الاهتمام في الكثير من الرؤى والتصورات لتحديد دلالات الأمن الغذائي وأطوار تحقيقه وأبعاده. من هنا جاءت هذه المداخلة الموسومة " **معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده** " للمساهمة بعدد من العناصر في عملية إلقاء الضوء على مفهوم الأمن الغذائي و أبعاده.

غطت هذه المداخلة العنوان السالف الذكر بعنصرين أولهما تحديد مفهوم الأمن الغذائي، والثاني أبعاد الأمن الغذائي ، وذلك لأجل الإجابة على إشكالية مفادها ما دلالة الأمن الغذائي و ما أبعاده؟

- لا أسعى من خلال مساهمتي هذه تقديم معرفة علمية دقيقة في مجال الأمن الغذائي، و إنما أهدف إلى التوجيه و الدعوة العامة لتوخي الأمن الغذائي، و لا أعتقد أن ما سأورده في هذه المداخلة المتواضعة، يجهله الحاضرون المساهمون، و قد يبدو ذلك عاديا و بديهيا جدا، لكن العاديات قد تمثل أشكالا معقدة و متداخلة علينا أن نتناولها بالدراسة و التحليل و القراءة و النقد لحل ألغازها و الوصول إلى الحقائق الكاشفة عن عمقها وجذورها و إيجاد الحل لكل مشكلة تطرح.

الإشكالية:

حدث في القرون الأخيرة تقسيم دولي واضح على مستوى العالم بمرجعية المستوى المعيشي للفرد فيه، إذ أعتبر هذا الأخير منذ القدم مؤشرا لقياس قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي أو لوضع الفرد في مستوى يمكنه من إشباع حاجاته والارتقاء به إلى مستوى أعلى وبالتالي الأمن من دخول دائرة الفقر والنقص الغذائي خاصة، وهنا ظهر ما يعرف بالأمن الغذائي كما أعتبر أيضاً أحد الأفكار الأساسية التي تسبق وتؤمن الانتقال لعملية التنمية الاجتماعية الشاملة لذا فقد أخذ مأخذاً جدياً ووضع في الموقع المناسب والموافق للدور الذي يقوم به، والمهم أنه أصبح يحضر له في إستراتيجية مدروسة الأبعاد نتيجة التشابك الدولي للمصالح.

أصبح من البديهيات في عالم اليوم استخدام الموارد الغذائية كورقة للضغط السياسي و الاقتصادي و الثقافي للسيطرة على قدرات الشعوب السائرة في طريق النمو، .التي تعاني من التبعية الغذائية أو انعدام الأمن الغذائي لديها بمكوناته الثلاث: توافر الغذاء، القدرة على الحصول عليه، و استخدامه.

إن طرح مسألة الأمن الغذائي بين الواقع و المأمول تكتسي أهمية كبيرة في ظل راهن عالمنا المعاصر بمكوناته السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية، ذلك أن الغذاء و التغذية يظلان الهاجس الأول لكل الدول و الشعوب إما بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو باستيراد ما تحتاجه بكل ما يتطلبه ذلك من إمكانيات مادية و أوضاع داخلية و خارجية تتأثر و تؤثر في المسألة الغذائية.

إن الأمن الغذائي يعني في ما يعنيه حصول الأفراد في كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين نوعية الغذاء و سلامته من أجل حياة صحية، و

ذلك بتوفير إمدادات غذائية مستمرة حسب تعريف منظمة التغذية و الزراعة العالمية و هذا يعني على مستوى أي دولة أن تتمكن من تحقيق الأمن الغذائي بإنتاج و تسويق و تنظيم المواد الغذائية في مختلف الظروف و الأحوال الداخلية في ظل تقلب السوق الدولية. أي أن تحقيق الأمن الغذائي أصبح من المهام الرئاسية للدولة الحديثة. التي عليها أن تحمل أعباء توفير احتياجات المواطنين و مواجهة الإختلالات الغذائية نتيجة العوامل الداخلية و الخارجية.

يظل الاكتفاء الذاتي الغذائي بالنسبة لشعوب العالم الثالث بالاعتماد على الموارد الطبيعية المحلية، الهدف الأسمى للتخلص من التبعية الغذائية، و ذلك بإنتاج أكبر حصة ممكنة تسمح بها طاقة الإنتاج الزراعي في هذا البلد أو ذاك. و يصبح توفير المخزون الغذائي الضروري من واجبات الدولة. و ذلك لمدة ثلاثة أشهر على الأقل في إطار ما يطلق عليه بالمخزون الإستراتيجي في ظل الأزمات و التوترات التي تعرفها الساحة الدولية.

إن مسألة العجز الغذائي تعبر عن الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي و الإنتاج المستورد و الإنتاج المصدر، هي معيار لقياس مدى تبعية أي دولة للخارج في المجال الغذائي، و لهذا فإن الرهان الأساسي في عالم اليوم هو تنمية الموارد الغذائية، بمعنى توفير الطعام لكافة السكان، و حصولهم على طعام متوازن و صحي.

إن واقع الإنتاج الغذائي في الجزائر و بالرغم من الجهود المبذولة في إطار سياسة الاستصلاح الفلاحي التي أقرتها الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي، قد حققت نسبا ضعيفة بالمقارنة مع الأهداف المرصودة، فاستصلاح حوالي 200 ألف هكتار من الأراضي الصحراوية من بين المليون هكتار المقرر إستسصلاحه في إطار الأهداف المنشودة لا يمثل إلا نسبة ضئيلة، يستدعي منا الوقوف على الجوانب الإيجابية المحققة و تثمينها و

الاستفادة منها في تصويب و تصحيح الإختلالات و العوائق التي لم تمكن من استكمال باقي المخططات و البرامج الإستراتيجية التي و إن لم تقض على التبعية الغذائية فإنها تخفف من آثارها، لأنها تؤدي حتما إلى هيمنة الدول المصدرة على صناعة القرار السياسي و التأثير فيه.

1. **أهمية الموضوع وأهدافه:** كل معالجة علمية نظرية كانت أو ميدانية لها من الأهمية ما يجعل دافعية الدارس أو الباحث فيها تحثه على الغور في ثناياها والكشف عن خباياها وربط حيثياتها ببعض، إذا فأهمية معالجة هذه القضية تكمن في أنها أولاً لها علاقة بالجزائر كبلد سائر في طريق النمو ويصبو إلى تحقيق درجة معتبرة من الرقي والرخاء الداخلي و ثانياً أنها قضية تستقطب التفكير من كل البشر و ليس من المفكرين فقط لأنها مرتبطة ببقاء الإنسان وسلامته الجسدية، النفسية والاجتماعية وحتى القيمية ، وأخيراً لم يعد تحقيق الأمن الغذائي بذات التكتيك الكلاسيكي حيث كانت المجتمعات حرة تفعل ما تشاء في مستقبلها وترسمه بالأبعاد التي تراها مناسبة له، بل صار ارتباطه بعوامل خارجية تؤثر فيه بصورة عميقة و مباشرة.

انطلاقاً من الأهمية السالفة الذكر ينبثق هدفان أساسيان، تسعى هذه المعالجة إلى تحقيقهما : الأول توضيح دلالة إستراتيجية الأمن الغذائي و الثاني الأبعاد الأساسية ، ساعين من خلالهما إلى قراءة موضوعية للظاهرة المعالجة.

2- **تساؤل:** لقد أسست هذه المعالجة على تساؤل رئيسي مؤداه: ما دلالة الأمن الغذائي و ما أبعاده الأساسية ؟.

I- تحديد مفهوم الأمن الغذائي:

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة الوجود والحديثة الأثر في التفكير التنموي لذا من البديهي بمكان تحديد هذا المفهوم وكل المفاهيم اللصيقة به من جهة والأبعاد التي لها علاقة وطيدة وقوية به.

1. **تعريف الأمن الغذائي:** يعتبر الغذاء شرطاً أساسياً من شروط بقاء الكائن البشري، لكن ذاك البقاء مرهون بدرجة كبيرة جداً لتأمين قضية الغذاء لفترات غير محدودة من الزمن، فقد قامت أحد المنظمات العالمية بتوحيد الرؤى حول قضية الأمن الغذائي نتيجة اهتمامها بهذه القضية المتعلقة بالإنسان، حيث عرف الأمن الغذائي بأنه " توافر الغذاء لكل فرد من الشعب في أي فترة بكمية ونوعية كافية تضمن له حياة صحية، سليمة ونشطة " [*FPH, Rome, 16/08/2007, p01*] لأن هذه الأخيرة تحتاج إلى طاقة مصدرها الغذاء بكل أنواعه وبالكميات والنوعيات التي يحتاجها الجسد لمارسة الوظائف الحيوية إذ أن حق الشعوب في الغذاء يعني أنه تأكيداً جمعياً قانونياً في العيش في ظروف تليق بإنسانيته وتحفظها له وتمكنه من القيام بمختلف النشاطات الاعتيادية، لأنه حق الشعوب في التغذية بكل مستوياتها الاجتماعية.

إن إحلال هذا المفهوم في واقع المجتمع والدولة يستدعي رفض كل منهم - المجتمع الرسمي وغير الرسمي- " التنافس الوحشي بين مختلف الفلاحين، الصيادين ومختلف الأنظمة الغذائية لأجل معالجة مشكلات التغذية أولا للشعب " [*Ibid, p 02*] ووضعهم في سياق إنتاجي لا يخلو من التنافس، هذا يعني أن الأولوية الغذائية تستقطب اهتمام وتفكير العامة والخاصة من المجتمع المدني، من هنا فالأولوية الغذائية هي " فكرة نابعة من قيم عليا كحقوق الإنسان، و حق الشعوب في التغذية على الأخص لأجل إنشاء صيغة قانونية للأسواق الدولية " [*Ibid, p 02*] لأن تأمين

غذاء الشعب لأجل بعيد المدى من كل الأنواع الضرورية للحياة يتوقف على العلاقات الدولية من جهة وعلى قدرة الدولة ذاتها في خلق ميكانيزمات تنسيقية بين ما تملكه وما تجلبه من الدول الأخرى وقدرتها على تسيير مصادر التغذية من جهة ثالثة.

لمفهوم الأمن الغذائي مستوييان يمكن التمييز بينهما في أن الأول يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدولة أو القطر المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية، أما الثاني فيشير إلى قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا. وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بشكل نظامي، وعليه فالأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير المواد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى سواء بالمساعدات الدولية أو الدخول إلى الأسواق الغذائية الدولية لتبادل السلع. وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

2- **ركائز الأمن الغذائي:** تحدد المنظمة العالمية للصحة مفهوم الأمن الغذائي بكونه " كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة - خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء- لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي. فأمان الغذاء متعلق بكل مراحل الإنتاج الزراعي وحتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير" [المصطفى سيدي محمد، 2007،

ص03] و يحمل في ثناياه ثلاث مرتكزات أساسية اعتبرتها المنظمة العالمية للصحة مراحل لتجسيد الأمن الغذائي هي:

1.2: – وفرة السلع الغذائية: تتجسد المرحلة الأولى في " توفير السلع الغذائية، أي أن الاهتمام كان ينصب على الكم لأن الطلب يفوق العرض " [نفس المرجع، ص 04] الغذائي دون النظر إلى جودته لأنه بقدر ما يجب النظر إلى كمية الغذاء مقارنة بالحجم السكاني الذي يتطلب توافر الغذاء بقدر ما يجب توافر السلع الغذائية، وعندما تتحقق هذه المرحلة تبدأ المرحلة الموالية والتي توسع رؤيتها إلى النوعية الغذائية..

2.2- وجود السلع الغذائية في السوق بشكل دائم: بعد ذلك تأتي مرحلة توجيه الاهتمام من طرف الدولة للنظر إلى " الجودة والنوعية الغذائية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية " [نفس المرجع، ص 05]، وهنا بدأ التفكير في حاجيات الجسم الغذائية الضرورية لقيام الفرد بكل نشاطاته بشكل معتدل، ثم بعد هذه المرحلة تأتي الأخيرة وهي مرحلة الاستهلاك.

3.2: - أسعار السلع في متناول المواطنين: في المرحلة الأخيرة " بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو ما يعرف بأمان الغذاء " [نفس المرجع، ص 06] ويقصد بهذه المرحلة أن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع أي التقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، هذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا أو تخفيض أسعار السلع وهذا يرجع إلى جملة القرارات أو الإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي.

3- **حتمية الأمن الغذائي:** تعود قضية حتمية الأمن الغذائي إلى جملة من الأسباب نتيجة علاقتها المباشرة بمشكلة الغذاء عند الدول الفقيرة ذات الإنتاج القليل

نوعياً وكمياً، إذ أن أهمها [عبد الباسط محمد الحسن، 1970، ص150- 250]
النسبة السكانية التي هي في تزايد سواء بالنسبة للعالم أو للشعوب الفقيرة خاصة
نتيجة قلة الأوبئة الفتاكة والمبيدة لآلاف البشر نتيجة محاكاتهم للعالم المتطور في
هذا الميدان، وبالتالي يترجم هذا الوضع تطور الطب، الأدوات الطبية، الأساليب
العلاجية وكذا الأدوية إذ كلما زادت النسبة المئوية للسكان كلما زاد معدل
الاستهلاك الغذائي الإجمالي وقد تصبح هذه القضية ذات أولوية عالية كلما اختل
التوازن بين النمو السكاني الذي هو في ارتفاع مستديم الذي يدلل على الزيادة في
الاستهلاك في مقابل انخفاض الإنتاج خاصة الضروري منه.

بالنسبة للسبب الثاني الذي يجعل قضية الأمن الغذائي قضية حتمية مرتبطة
بطبيعة المصادر الغذائية المتنوعة والمتوفرة في مختلف دول العالم الفقيرة، إذ منها ما
يضمحل فعلياً أو تصبح قيمته بمرور الزمن لا فاعلية لها في السوق الدولية كالفحم
و غيره. ومنها ما يتلف نتيجة التقلبات الجوية غير المتوقعة وغير المناسبة لمراحل الإنماء
الزراعي خاصة كالعواصف البردية أو انجراف التربة أو الجفاف، أما عن أخر النماذج
من زمرة الأسباب يتمثل في فقدان الدولة القدرة على الاعتماد على المصادر الغذائية
الذاتية بمعدل أكبر من المصادر الخارجية في سياساتها في التغذية سواء نتيجة ضغوط
دولية سياسية أو اقتصادية نابعة من التبعية أو فقدان للاستقرار السياسي.

- انطلاقاً من حتمية حدوث الأسباب السالفة الذكر تنبثق حتمية الأمن
الغذائي في كل المجتمعات والدول سواء الغنية والفقيرة على حد السواء، لكن تزداد
تلك الحتمية ضرورة في النموذج الأخير أكثر من الأولى بالرجوع إلى قدرتها الذاتية
على الأمن الغذائي.

II - أبعاد الأمن الغذائي:

عرف الإنسان قضية الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية منذ القدم و اعتمد عليها محاولة منه للبقاء من خلال السيطرة على الطبيعة وقسوتها وتقلباتها، و هي قضية مركبة تتميز بالتعقيد، إذ تتشابك في وجودها أبعاد عدة لكل واحد منها دلالته التأثيرية، و نذكر من بين هذه الأبعاد المتعددة أربع أساسية لها دلالاتها و آثارها الواضحة في كل بلدان العالم.

1- ***البعد الديمغرافي***: يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاثة أقطاب أولها أن التامين الغذائي أوجده هو لأجله ذاته وبقاءه، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعاً للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانياً أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير(*) الدالة عن الأمن الغذائي وأما عن القطب الثالث وهو الأهم لأن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، ولقد بدا هذا واضحاً " بعدد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم، خاصة في العالم العربي في العقود الماضية، من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة العربية، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3٪ سنويا عام 2000 " [عبد القادر الطرابلسي، 1998، ص380- 381]؛ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى؛ أن " التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية (الطالبة للعمالة)، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من

(*) : على اعتبار إن هاتين العمليتين أي الإنتاج والتسيير هما العمليتان الأساسيتان في تجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية

اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق " [برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000، ص 237]، هذا يعني أن تأثير البعد الديمغرافي بالزيادة النوعية أو بالزيادة الكمية له غير محدود في الأمن الغذائي.

2- ***البعد الاقتصادي***: إن للعنصر الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كمياً ونوعياً وفق ما يستدعيه الوضع الصحي للإنسان لكن عالم الأرض والزراعة مرتبط بدرجة كبيرة مع الكثير من العوالم التي تؤثر على مسار حركة الإنتاجية الزراعية الكمية والكيفية.

إن ارتباط عالم الأرض والزراعة بعلم البيولوجية وعلم الحيوان والبيطرة و غيرها قضية تستدعي الاعتماد عليهم باعتبارهم علوم تنشط لأجل تطوير الزراعة وتحسين الإنتاج كماً ونوعاً، من هنا جاءت فكرة الزراعة العضوية التي تعتمد في نظمها " إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل والسماد الحيواني والبقول والأسمدة الخضراء والمخلفات العضوية للزراعة والأساليب البيولوجية - كمكافحة الآفات- للمحافظة على إنتاجية التربة الزراعية وطبيعتها وتوفير العناصر الغذائية للنبات ومكافحة الحشرات والآفات الأخرى " [برامج إستراتيجية، مرجع سابق، ص07]، مما يؤدي إلى الحصول على نوعية عالية للمنتوج الزراعي، وعليه فإن تلك العمليات المتنوعة تحتاج إلى تمويل كبير يعبر عن احتلال عالم الأرض والزراعة المقام الأول في سلم اهتمام الدولة، كما جاءت فكرة التكثيف الغذائي الذي يعني به " تعظيم الإنتاج لوحدة المساحة من الأرض أو وحدة المتر المكعب من الماء أو كليهما " [نفس المرجع، ص10] بغرض الحصول على كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي والمهم في هذه القضية أن تكثيف الإنتاج الفلاحي يدلل على " تكثيف إنتاجية عنصر العمل ورأس المال من عوامل التكثيف الزراعي " [نفس المرجع، ص10] أي أنه تأثير متبادل بين العناصر الاقتصادية الثلاث رأس المال، اليد العاملة أو

المورد البشري وأخيراً الأرض الزراعية بسعتها ونوعية الأرض .فالأمن الغذائي اقتصاديا هو عملية تتداخل فيها عناصر عدة منها الثلاث الأساسية المذكورة.

3- *البعد السياسي*: تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفراده وفئاته وجماعاته دون استثناء ويكون ذلك من خلال جملة القرارات الصادرة عنها التي تجسد إرادتها " المسؤولة لتحقيق هذا الهدف - الأمن الغذائي- الذي أصبح المخرج الوحيد – للدول الفقيرة - من الأزمات التي تعاني منها " [التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، ص 281] خاصة النقص الغذائي أو المجاعة، لذا فإن التكامل السببي بين ما تسهم به الدولة من يد عاملة ورأس مال للقطاع الزراعي باعتبارهم أبعادا اقتصادية للحصول على أنتاج كبير وعالي الجودة الغذائية؛ من جهة ومن جهة أخرى؛ جملة القرارات والإجراءات " الموحدة والمتكاملة لإزالة المشاكل التي تعيق التنمية بصورة عامة والتنمية الزراعية على وجه الخصوص .

إن تدخل الدولة(*) لا يكون باحتكار القطاع الزراعي وكل روافده بقدر ما يكون تدخلها بإعطاء فرصة للشعب بممارسة هذا النشاط ورعايته بالتخطيط وفتح أسواق داخلية وخارجية لترويج السلع والتبادل الدولي. وبالتالي تأمين ما يحتاجه الشعب أو ينقصه؛ من جهة ومن جهة أخرى، إعطاء قيمة للأرض، العمل فيها والعامل بها، ويتحقق تدخل الدولة العقلاني، المقبول والملائم للأمن الغذائي بإجراء " التحولات السياسية الجذرية بتكريس الديمقراطية وفسح الطريق أمام الشعوب للتأثير بالطرق

(*) : إن سيطرة الدولة على جل النشاط الفلاحي يضعف قوتها في التركيز على الشطر الذي لا يمكن للقطاع الخاص تبنيه والسيطرة عليه وتحريكه بالكفاءة التي يمكن للدولة القيام به وهو الشطر الذي يدخل في إطار العلاقات الدولية والقدرة التفاوضية في السوق الغذائية العالمية لاستيراد ما الشعب في حاجة إليه والمهم في هذا الشطر من النشاط الزراعي أنه يرتبط بدرجة كبيرة بالاستقرار السياسي الداخلي للبلاد والاقتصادي لها.

الديمقراطية في القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المصيرية وفي طرق تنفيذها ومتابعتها " [نفس المرجع، ص 284] كلما استدعى ذلك الوضع السياسي الراهن للبلاد والعلاقات الدولية الخارجية، والأهم في قضية الأمن الغذائي أن يكون للدولة المتبنية فكرة الأمن الغذائي " سياسة شعبية فلاحية " [*FPH, Op.cit, p06*].

4- ***البعد الثقافي***: إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كلياً، لأنه لا يتطلب قراراً سياسياً أو لا أمراً واجباً للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إثار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي، من هنا يدخل البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة والذي وجب على الشعب المشاركة فيها.

لقد أكد "علم الإنسان" من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال تايلور، مالينوفسكي وأنطوان توماس. أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة(*) دفعت الكثير من الشعوب على اختلاف رؤاهم حول الأرض والعمل بها والزراعة فيها وأنواع منتوجها، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها وأبدع في الوسائل التكنولوجية، بالنسبة للقضية الأولى - اختلاف رؤاهم

(*) : على اعتبار أن الثقافة تعرف بين أوساط علماء الأنثروبولوجية الثقافية بمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم على أنها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها وهى تشمل الفنون والآداب وطرق الحياة كما تشتمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم الحياة والتقاليد والمعتقدات وان الثقافة هي التي تمنح الإنسان قدرته على التفكير في ذاته، والتي تجعل منا كائنات تتميز بالإنسانية المتمثلة في العقلانية والقدرة على النقد والالتزام الأخلاقي، وعن طريقها نهتدي إلى القيم ونمارس الخيار وهى وسيلة الإنسان للتعبير عن نفسه والتعرف عن ذاته كمشروع غير مكتمل والى إعادة النظر في إنجازاته والبحث دون توقف عن مدلولات جديدة وإبداع أعمال يتفوق فيها على نفسه- أنظر : فاروق أحمد مصطفى 2005، ص 27- 37. ·

حول الأرض - فإن ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحث عليه وتعتبر الفلاح أكثر المواطنين شرفاً لأنه يكسب أرضا ويعمل بها بحرية وبالتالي تمنحه دافعية قوية للعمل بها وتحدي كل أنماط الصعوبات المتعلقة سواء بالظروف الاقتصادية للبلاد أو السياسية، وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعا من القداسة التي تعطيه معنى لوجوده ويعتبر الفلاح الذي يعيل عائلاته ويوفر لها القوت "خضر وفواكه طازجة" بشكل مستمر من أرضه على مدار السنة هو نوع من مشاركة الشعب [*FPH, Op.cit, p07*] في تجسيد الأمن الغذائي.

أما بالنسبة للقضية الأخيرة و المتمثلة في اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي، فقد كشف علماء الأنثوبولوجية و الأركيولوجية(*) أشكالا كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم للتأمين الغذائي كل حسب البيئة التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي، فقد عرف الإسكيمو التجميد و سكان الجبال التقديد وسكان التلال التمر المهم في هذه القضية أن دلالة الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية هي ممارسة الإنسان منذ الأزل، لهذه السلوكات، لكن أثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي لا يقصد به هذا فقط ، بقدر ما يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه وهذا يدخل في " إطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء" [*FAO, 24/11/2004, P01-02*].

(*) : هو ذاك العلم الذي يقوم بدراسة الظواهر الثقافية القديمة التي تعبر عن الأنماط المعيشية القديمة التي كان الإنسان يعيشها، لذا فقد عرفها "دافيد تومس " في كتابه المعنون " بالتنبؤ بالماضي "على أن " الاركيولوجيا هي دراسة الماضي أو دراسة الإنسان في عهوده القديمة، وهي تركز على الجانب المادي من ثقافة الإنسان " ويتناول علم الآثار المجتمعات الإنسانية منذ ظهور الإنسان العاقل ويتابع التغير الثقافي والحضاري على مر العصور، وتطور أساليب الحياة لهذه الشعوب القديمة- أنظر : الحميد أحمد رشوان، 2003، ص100-125.

لقد حدث شبه إجماع ضمني بين منظري التنمية المعاصرين مفاده أن تطور الدول يرتكز بدرجة كبيرة جداً على النمو الاقتصادي الذي عماده الاكتفاء الذاتي بالدرجة الأولى و الذي يشير إلى قدرة الدولة على إشباع احتياجات أفرادها كماً وكيفاً دون اللجؤ إلى مساعدات خارجية، لكن أقر الكثير من العلماء في التنمية الاقتصادية أن هذا المفهوم ذا دلالة طوباوية نتيجة تشابك العلاقات الدولية، المصالح والمصائر، مما دفع بهم إلى أخذ مفهوم الأمن الغذائي الذاتي كبديل له كون هذه الأخيرة أكثر مرونة من الأولى من حيث مجال التفكير والنشاط، وكذا الأبعاد.

يشير مفهوم الأمن الغذائي إلى توفير احتياجات المجتمعات من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام بالاعتماد على مصادرها الغذائية الخاصة، الأسواق الدولية والمساعدات الدولية، لكن كلما كانت نسبة اعتماد الدولة في إستراتيجية الأمن الغذائي يميل أكثر على المصادر الغذائية الخاصة والتقليل من الاعتماد على المصادر الخارجية من خلال " جملة من الإجراءات على المستوى الوطني لأجل خلق وسط يمكن الشعب من التغذية...من خلال إنشاء مسالك غذائية وطنية لحماية من لا يمكنهم إشباع احتياجاته الغذائية " [FAO, 24/11/2004, p09] من أبناء الشعب، كلما كانت الأبعاد الأخرى السياسية و الاقتصادية و الثقافية أكثر استقرارا، تقل بذلك التبعية للدول الأخرى بكل أبعادها.

الخاتمة:

انطلاقا من المعالجة المفهمية للأمن الغذائي وأبعاده تبين أن الأمن الغذائي هو ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد ويستوجب دراستها من هذا المستوى، ومن هذا نعتبر أن الأمن الغذائي هي عملية سياسية تشترك فيها الدولة والشعب بالدرجة الأولى بالاعتماد على المصادر الغذائية الخاصة بالبلاد وذلك للتقليل أو تجنب التبعية الغذائية ثم الوصول إلى مرحلة التعاون الدولي سواء في شكل التبادل في الأسواق الغذائية الدولية أو في شكل المساعدات الدولية، وهو العملية التي نعتقد أنها مجدية ومستقبلية وتضمن للمجتمع العيش في أمان و استقرار و لا تبعية له بأي شكل من الأشكال.

المراجع:

1. *F.P.H :Fondation pour le progrès de l'homme, Rome, 16/08/2007.*
2. *F.A.O :, L'acceptation universelle du droit à l'alimentation, 24/11/2004, Rome.*

3. عبد الباسط محمد الحسن، التنمية الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.
4. عبد القادر الطرابلسي، مشكلة الغذاء في الوطن العربي (الواقع والآفاق)، ط01، بيروت، 1998.
5. فاروق أحمد مصطفى، الأنثروبولوجيا الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005.
6. الحميد أحمد رشوان، الأنثروبولوجيا في المجالين التطبيقي والنظري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003.
7. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2001.
8. المصطفى سيدي محمد، أزمة الأمن الغذائي، الجزيرة، 2007، www.eljazeera.net/NR/exeres
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2000، www.eljazeera.net/NR/exeres
10. برامج إستراتيجية الأمن الغذائي، مجلة آفاق إستراتيجية، 13 ديسمبر 2006.

علم اجتماع الصحّة والوقاية في الوسط الطلابي

أ.د/ بلقاسم سلاطنية

الملخّص:

لا أسعى من خلال مساهمتي هذه تقديم معرفة علمية دقيقة في مجال الوقاية في الوسط الجامعي، وإنما أهدف إلى التوجيه والدعوة للمحافظة على الوسط المجتمعي الذي ينتمي إليه، وكيف يمكن للأفراد، على مختلف فئاتهم، أن يتساندوا من أجل ترقية الروح التضامنية الوقائية.

ولذلك لا أعتقد أن ما سأورده في هذه المساهمة المتواضعة يجهله القراء، وقد يبدو ذلك عاديا وبديهيا جدا، لكن العادات قد تمثل أشكالا معقدة ومتداخلة علينا أن نتناولها بالدراسة والتحليل والقراءة والنقد لحل ألغازها والوصول إلى الحقائق الكاشفة عن عمقها وجذورها، وإيجاد الحل لكل مشكلة تطوع.

Résumé:

Par cet article nous tentons de soumettre une reflexion sur la sociologie de la santé au milieu universitaire, sans prétention d'apporter une conaissance scientifique approfondie.

C'est un essai de montrer comment les individues peuvent s'organiser pour promouvoir un esprit solidaire préventif en milieu universitaire.

لا يخفى على أحد أنّ البحث في موضوع حديث النشأة "علم الاجتماع الطبّي" وتعقيداته تعتريه إشكالات منهجية كثيرة، إذ غالباً ما يتبادر إلى الأذهان عندما ندقق ونمعن النظر في هذا الموضوع نجده يرتكز أساساً على عملية معقدة هي الإعلام والاتّصال: " Communication "، هي كلمة كبيرة تحمل في طيّاتها الكثير من المسؤولية والجهد والالتزام والتعاطي والترويج والتسويق والتحديث والشمولية والإبداع والتخاطب والتنوير والتوثيق والصدق وغيرها من الصفات الإيجابية التي يجب أن تلازم الاتّصال عندما نتكلم عن مؤسّسة للتعليم العالي، تتعاطى في محيطها مع أفراد ينتمون إلى مجتمع كبير يضجّ بالتناقضات والانتماءات والالتزامات والمواهب".

إنّ كلّ هذه العمليات الاجتماعية المشكّلة لعملية الاتّصال إنّما تتّضح من خلالها العلاقات القائمة بين مختلف الفاعلين في الوسط الجامعي، وتتحقّق أغراض وأهداف المؤسّسة متى خضع كلّ طرف من هذه الأطراف الفاعلة إلى القواعد الاجتماعية والتنظيمية المتحكّمة في السير العادي لهذه المؤسّسة.

1- المؤسّسة الجامعية والاتّصال:

تهدف المؤسّسة الجامعية إلى ترويج الفكر وتسويق المعرفة والبحث في عمقها والبرهنة على افتراضها والوصول إلى نتائج علمية مفيدة، كما تهدف إلى إبراز هذه المعرفة والتحفيز عليها ضمن شبكة من التواصلات القائمة معتمدة على خدمات واتّصالات وبرامج ومؤتمرات وأبحاث تقود كلها إلى تنميتها وترقيتها وإرساء معالم الفكر النيّر وإفادة المجتمع من نتائج دراستها النظرية أو الميدانية.

ولن يتأتّى ذلك إلاّ اعتماداً على مفهوم الاتّصال الذي يعدّ الحبل الرابط بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين ودور ووظائف المؤسّسة الجامعية: " فالاتّصال هو عملية اجتماعية تفاعلية تقوم بين المرسل والمستقبل (بجرّ الباء)، ولأنّ المصطلح "الاتّصال" لا يزال يعني لكثير من الناس وسائل الإعلام أي أنشطة نشر المعلومات، إلاّ أنّنا نتجاهل دائماً أنّ المستقبل "المتلقّي" هو عنصر أساسي في إنجاح الاتّصال، وإنّنا حين نتحدّث عن الاتّصال فإنّنا نشير دائماً إلى المرسِل وإلى الوسائل التقنية "الدعائم المختلفة" التي علينا استخدامها ولا نشير أبداً إلى المتلقّي، وفي غالب الأحيان، فنحن نخطّط للأفعال

الاتّصالية دون أن نأخذ في الحساب أو الاعتبار المستقبل وتطلّعاته وآراءه وما يفكّر فيه، وأكثر من ذلك فنحن نقرّر مكانه "[2]..

أقول هذا لأنّني أعتقد جازماً أنّه لو اقتربنا من المتلقّي وحاورناه وسألناه عن توجّهاته ومتطلّباته المستقبلية، لتمكنّا من إيصال الرسالة بصورة واضحة جليّه، واختصرنا طريق تحقيق الهدف المنشود، وفي هذا يقول ميشال كروزيه *Michel Crozier* : " إنّ المشكل الأساسي للمؤسّسات الحديثة هو الاستماع للحقيقة "[3]

« Le problème fondamental des entreprises modernes c'est l'écoute de la réalité. »

وإذ عنونت مساهمتي هذه بسوسيولوجيا الصحّة، فلأنّ الوقاية هي أحد المفاهيم المركزية في هذا التخصّص الحديث النشأة في علم الاجتماع، وهي " أي الوقاية " تهتمّ بالتثقيف الصحّي والجانب الاجتماعي في النظم الصحّية والصحّة الشخصية للفرد. وهذا الإبلاغ يتطلّب التحكّم في عملية الاتّصال ووسائله والمستقبل أو المتلقّي لمختلف الرسائل الموجّهة له، فعن طريق الملصقات والتواصلات الشفوية والمكتوبة يمكن إبلاغ الطلبة في الوسط الجامعي بمختلف القرارات الإدارية والتوجيهات الصحّية والخدماتية التي تعني وقايتهم من الأمراض المنقولة والمعدية، الخطيرة منها والبسيطة، وبذلك " أي الاتّصال " يتمّ الربط بين ما يراد إيصاله للطلبة بكلّ يسر وسهولة، وعند انعدام هذه الرسالة "التواصلية" فإنّ المسائل ستتعقّد والأمراض تتفشّى، وتنتفي الوقاية منها بصورة مؤثّرة على مختلف العلاقات القائمة بين مختلف الفئات الاجتماعية المشكّلة للوسط الجامعي. فما هو إذن علم الاجتماع الطبّي أو سوسيولوجيا الصحّة، أي علم اجتماع الصحّة ؟

2 - تعريف علم الاجتماع الطبّي:

عرف الالتقاء بين علم الطبّ وعلم الاجتماع، تلاحماً تامّاً انجرّ عنه ظهور علم الاجتماع الطبّي " سوسيولوجيا الصحّة "، إذ شهدت ستّينيات القرن العشرين عدّة أحداث عالمية هامّة، ألقت الضوء على عمليات التقارب والالتقاء بين العديد من ميادين البحث العلمي، وكان منها الالتقاء بين ميدانين هامّين، قد يبدوا في الظاهر متباعدين،

ولكن في الواقع الاجتماعي المعيش يتداخلان في الكثير من التشكيلات والتركيبات ونعني بهما ميداني الطبّ وعلم الاجتماع .

إنّ الطبّ الذي أخذ يلبس رداء العلم بالمعنى الحديث لهذه الكلمة واقتصر على تعريف "العلم الطبّي" « *Sciences médicales* »، في ضوء مصطلحات بيولوجية بحتة جافّة، تنفي باقي المراحل الاجتماعية والنفسية الأخرى المؤثّرة في هذا العلم، واعتمد على نظرية علم الأمراض في تحليل استجابة ومعالجة الكائن العضوي لكافّة المنبّهات الكيمياوية والفيزيقية الضارّة بالصحّة والفرد - وطوّر نظرية الجراثيم في المرض، وتأكّدت النظرية في الطبّ بأنّه "علم بيولوجي"، يقتبس تقدّمه على ضوء معايير الكفاية في إنجاز العمليات الفنّية والتشخيصية والعلاجية - وبهذا تنتفي مختلف العناصر الأخرى المدعّمة والمساعدة في العملية الطبّية المعقّدة المتنامية الأبعاد والمختلفة التجذّرات والمخارج .

ولكن بدأ الطبّ في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين يتوجّه توجّهاً جديداً، ويعيش حالة من اليقظة وإعادة إحياء ذلك الاعتراف القديم – قدم التاريخ نفسه وقدم الفكر الاجتماعي – بأهمّية العوامل الاجتماعية في تحليل المرض وتشخيصه، وبناء العلاج استناداً إلى تأثير العلاقات الشخصية والاجتماعية المتبادلة في العلاج – وكان ذلك خاصّة عندما بدأ يواجه المجال الطبّي صعوبات كثيرة أثبتت الأبحاث المحقّقة لذلك بأنّها ترّد في جانب كبير منها إلى العقبات الاجتماعية والظروف المعيشية للفرد من داخل وخارج الميدان الطبّي .

عندما أخذ هذا الميدان يشهد عدّة تغيّرات وتطوّرات أخرى تعود في أغلبها إلى التغيّر في نسبة انتشار المرض وإلى تقدّم الطبّ الوقائي « *La proximologie* » - "الجوارية"، ويختصّ هذا في دراسة العلاقات بين المريض ومقرّبيه (الأهل)، ويعدّ هذا المدخل المتعدّد التخصّصات في تقاطع علوم الطبّ وعلم الاجتماع وعلم النفس، وهو ما يجعل من محيط المريض مجال دراسته وتفكيره[4] .

وتوالى ظهور المفاهيم والتخصّصات الضيّقة، والتي منها "الصحّة العامة *La santé publique*، الأمر الذي أدّى إلى اندلاع المعركة ضدّ النزعات التقليدية في

الطبّ، وضدّ الميول نحو إعاقة تقدّم ودراسات ضمن مختلف العناصر المحيطة بمجاله الضيّق.

انتهت هذه الاختلافات والصراعات لصالح الانفتاح على مختلف ميادين المعرفة العلمية الأخرى والاستفادة من الدروس التي ينطوي عليها تاريخ الطبّ، وخاصّة ما يتعلّق منها بالتجذّرات الاجتماعية وأهمّية الاستبصارات الاجتماعية في المجال الطبّي وتحقيق الالتقاء بين الطبّ وعلم الاجتماع.

لقد ادّعى علم الاجتماع من ناحيته منذ نشأته كنظام فكري محدّد بعد أن تجاوز مرحلة الفكر الاجتماعي، بأنّه ينفرد بالاهتمام بكلّ ما هو فوق الفرد الغريب أو ما أسماه دوركايم: فالعلوم الاجتماعية انطلاقاً من هذا الإدراك الجديد يتبيّن بأنّ المجتمع لا يقف عند حدود أبواب الفرد، إنّه يخترقه، وهذا التصرّف للمجتمع داخلنا، وهذا التاريخ المندمج فينا هو ما أطلق عليه عالم الاجتماع الفرنسي "بيار بورديو" *« Pierre Bourdieu »*، *« Habitas »*، وهي طريقة فردية للتصرّف والتفكير تعكس نتاج وانخراط الإنسان داخل المجتمع. وهكذا أصبح المجتمع موجوداً في كلّ مكان *« Omniprésence du Social »*، وهذا ما ذهب إليه مارسيل موس *« Marcel Mauss »* تلميذ دوركايم *« Durkeim »* عندما تكلّم عن الظاهرة الاجتماعية الكمّية أو الكلّ الاجتماعي *« Phénomène social total ou tout est social »* وحتّى ريمون بودون *« Raymond Boudon »* الذي يقف في الجهة المقابلة لبورديو *« Bourdieu »* ومن خلال منهجه المعروف بالفردوية المنهجية يقرّ بالاجتماعي الذي – حسبه – يظهر ليس كنقطة انطلاق، ولكن كنتيجة أو محصّلة لانفعال الأفراد"[5].

ولذلك اتّجهت جهود الباحثين إلى إعادة تشكيل العالم الاجتماعي والتخلّص من صراعاته وتناقضاته وشروره. وشعر بذلك الكثير من علماء الاجتماع بضرورة الالتزام بدراسة المشاكل الاجتماعية الواضحة خلال السنوات الأولى من تكوين ونشأة هذا العلم، وذلك مثل: الفقر ونتائجه الاجتماعية، اختلال المعايير الاجتماعية المترتّبة عن الثورة الصناعية، بل إنّ غيرهم من الذين قلّ التزامهم بدراسة تلك المشاكل العلمية كانوا يعنون بتفسير الأسس التي ينهض عليها النظام العام والأخلاق في

المجتمع والبرهنة على القوانين العلمية التي تفسّر تطوّر المجتمعات - وأدّى هذا الاهتمام بعلم الاجتماع إلى الاتّجاه بعيداً عن نظم فكرية متباينة وتجاهل تلك النظم العلمية القائمة مثل النظام الطبّي- ولكن سرعان ما أدّى نمو علم الاجتماع وتطوّره وظهور تخصّصات سوسيولوجية فرعية عديدة أن اتّسع نطاق علم الاجتماع ليشمل ميدان الطبّ باعتباره أوّلاً نسقاً للسلوك الاجتماعي، وليستجيب ثانية لتلك الدعوة التي أخذت تنظر إلى الطبّ باعتباره علماً اجتماعياً وميداناً إنسانياً . "إنّ العديد من الدراسات والأبحاث بيّنت اليوم بأنّ أنظمة الإنتاج الطبّية ليست العوامل الوحيدة المحدّدة أو الشرطية لحالة الصحّة لأيّ مجتمع كان". وخاصّة بعد التعريف لمنظمة الصحّة العالمية، فإنّ العديد من الدول المتقدّمة أو في طريق النموّ أعطت أهمية قصوى لهذا القطاع وخصّصت له إمكانيات كبيرة، تطلّبتها تنمية القطاع. بالنسبة للعديد من الأطبّاء "الصحّة هي كلّ يصعب تحديدها، وتخرج عن أيّ تحديد جافّ"[6] .

لقد كان من ثمار هذا كلّه أن ظهر حديثاً علم الاجتماع الطبّي، وأنشأت الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع قسماً لهذا العلم، وقد كان ذلك مع حلول عام 1960، وأصبح الطبّ الاجتماعي من البرامج الدراسية الهادفة التي يقبل عليها الأطبّاء والسوسيولوجيون، واتّجهت مدارس الطبّ نحو الاهتمام بإجراء دراسات مركّزة تهدف إلى تطوّر المعرفة الاجتماعية التي تخدم هذا الميدان – ثمّ بعد ذلك تزايد عدد علماء الاجتماع وغيرهم من المنشغلين بالعلوم الاجتماعية الذين اشتركوا معاً في مشروعات بحوث كبرى ذات صلة بالميدان الطبّي، ونظّم أكثر من 86 قسماً من أقسام الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية برامج للخرّيجين في مجال علم الاجتماع الطبّي . "إنّ تحوّل مفهوم سوسيولوجيا الطبّ *Sociologie de la médecine* إلى سوسيولوجيا الصحّة *Sociologie de la santé*، يرجع إلى مفهوم الطبّ في حدّ ذاته، في الطريق إلى التحوّل شيئاً فشيئاً من العلاج لدى الأصحّاء، حتى قيل: "الصحّة ملكة" *« La santé reine »*.

موازاة مع ذلك فإنّ علم الأوبئة انتهى إلى تجاوز الحقل المحدّد من المعرفة والتقنيات المتعلّقة بالأمراض المعدية ليتّجه أيضاً إلى دراسة أمراض أخرى، وأكثر من ذلك عموماً أي البحث عن مجموع العوامل الخطرة على الصحّة الفردية والجماعية،

وعلى ذلك فإنّ علم اجتماع الصحّة استخدم للإشارة إلى المقاربات العلمية للوقاية ثمّ للصحة بعد ذلك"[7].

بذلك فقد استطاع علم الاجتماع الطبّي ذاته أن يحقّق كثيراً من التقدّم في مختلف المباحث التي أقدم على تناولها باحثوه وعلماؤه، فنمّى بذلك مصطلح الطبّ النفسي الاجتماعي باعتباره أحد الفروع والمباحث في علم الاجتماع الطبّي: " تعدّدت التسميات التي أطلقت على ذلك الميدان الذي يجمع بين المتغيّرات الطبّ نفسية بحيث يمكن أن نجد البعض يميل إلى أن يطلق على هذا الميدان اسم الطبّ النفسي الاجتماعي، ويميل البعض الآخر إلى أن يضع هذا الميدان تحت عنوان "علم الاجتماع الطبّ النفسي"، ويميل البعض الآخر إلى أن يضع هذا الميدان تحت عنوان "علم الاجتماع الطبّ النفسي"، وأخيراً، نجد فريقاً رابعاً يفضّل تسمية هذا الميدان "بعلم اجتماع الاضطرابات العقلية"..

ومهما كانت طبيعة هذه التسمية ورغم الاختلاف بين هذه التسميات فالمهمّ أنّه يعبّر عن الالتقاء بين علم الاجتماع كميدان متخصّص وبين الطبّ النفسي كميدان للتخصّص مغاير ومنفصل عن الميدان الأوّل"[8].

هكذا حقّقت دراسات علم النفس الاجتماعي (أو علم نفس المجتمع) باعتباره فرعاً رئيسياً من فروع علم النفس الحديث تقدّماً وتطوّراً متلاحقاً، وشمل موضوعات عديدة كانت حكراً على علم النفس العام أو في مجال علم الاجتماع، إلى درجة أنّه أصبح يشكّل أحد الميادين المستقلّة في مجالات البحث النفسي والاجتماعي.

وللتوضيح أكثر عن هذا المجال تجدر الإشارة إلى أنّ علم النفس الاجتماعي عند دراسته للسلوك الإنساني قد اهتمّ بعلاقة الفرد بغيره وتأثّره وتأثيره في غيره من الأفراد الآخرين، وذلك بإطارات مرجعية لتلك العلاقات التي تحدث بداخلها، وأطلق عليها اسم "الجماعات المرجعية"، وشكّلت دراستها أحد الاهتمامات الرئيسة لعلم النفس الاجتماعي، إذ أن تناولها يعني: "دراسة المواقف الاجتماعية المختلفة لسلوك الأفراد في تفاعلاتهم داخل إطار معيّن من القيم الاجتماعية المتفاعلة داخل إطارها تشكّل المجال التطبيقي للسلوك الاجتماعي"[9].

ارتأيت توضيح هذا المجال باعتباره الخيط الرابط القوي مع المجال الطبّي، ولكونه يعتمد في الكثير من مسائله على طرق علاجية وقائية طبّية.

3 - مراحل تطوّر علم الاجتماع الطبّي:

مرّ علم الاجتماع الطبّي بمراحل أساسية نوجزها في:

أوّلاً: المرحلة الأولى التي أطلق عليها مرحلة الفلاسفة والحكماء والمفكّرين الذين كانوا يهتمّون ويعتنون بأحوال العمّال وما يتعرّضون له من أخطار مهنية مختلفة. فعلم الاجتماع الطبّي في هذه المرحلة كان على اتّصال مباشر بالأساليب الطبّية التي تبنى على أساس من السحر والأرواح الشريرة، الطبّ اللاهوتي، المدن الفاضلة، أخلاقيات تنظيم السلوك البشري وجعله متّجهاً إلى الفضيلة ومبتعداً عن الرذيلة ويعتبر "أبقراط" *Epicure* (480 ق.م- 370 ق.م)، وجالينوس (131 – 201 م) من أهم حكماء ومفكّري وفلاسفة هذه المرحلة.

ثانياً: مرحلة الاهتمام بالأمراض المهنية وخاصّة بعد انتشار الصناعات اليدوية وظهور التجمّعات العمّالية على شكل مجموعات مهنية تقوم بالرعاية الصحّية لأفرادها. وما يميّز هذه المرحلة وجود قواعد للصحّة الوقائية- وقد صاحب التطوّر العلمي والتقدّم المعرفي العلوم أثر هام في علاج بعض الأمراض. وازدهرت مدارس تعليم عمّال المناجم، وكتب الكثير عن عمّال المناجم بعد ذلك في القرن السابع عشر.

ثالثاً: مرحلة ظهور التشريعات للوقاية والأمن الصناعي والمهني المصاحب للثورة الصناعية . في انجلترا عام 1880 أدرك المسؤولون أهمّية تقديم الرعاية الصحّية المنزلية للمرضى ذوي الاحتياجات الخاصّة بعد خروجهم من المستشفى وعام، 1890 ظهرت فرق السيّدات المحسنات المتطوّعات في المستشفيات للقيام بالبحث الاجتماعي والتوجيه والتوعية الاجتماعية في الولايات المتّحدة الأمريكية، وعام 1893 ظهرت جمعية الزائرات الصحّيات بهدف زيارة بيوت الفقراء المرضى لتقديم الرعاية الصحّية .. ثمّ ظهرت بعد ذلك في العديد من الدول مثل هذه الجمعيات.

وظهر العديد من الأطبّاء الاجتماعيين بعد هذه المرحلة والذين تميّزت أفكارهم على الخصوص بـ:

1. إنّ أهمّية المرض من الناحية الاجتماعية يعود إلى تكراره ومدى انتشاره في المجتمع، كما يجب معرفة كيفية حدوث المرض .
2. هناك تداخل بين المسبّبات المرضية والعوامل الاجتماعية التي تشمل العوامل المهنية المباشرة والمؤشّرات المختلفة لسير المرض ونتائج مكافحته .
3. بالإضافة إلى كون العوامل الاجتماعية هي من أسباب الأمراض، فإنّ للأمراض نتائج اجتماعية مختلفة .
4. الأخذ بعين الاعتبار فاعلية العلاج الطبّي الاجتماعي في إيقاف حدّة المرض وانتشاره .
5. إنّ الوقاية من الأمراض يجب أن تشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقيمية للمجتمع .

ولعلّ كتاب الباتولوجيا الاجتماعية*Pathologie* sociale للعالم إدوين دومارت *Edwin Demert* عام 1951 يعدّ مفتاح ومدخل علم الاجتماع الطبّي، إذ يبحث في المنحرفين والمجرمين والمدمنين – وهو الذي فرّق بين الانحراف الأوّلي الذي يحرّكه ويدفعه الفرد، والانحراف الثانوي الذي هو سلوك يعدّ تكيّفاً أو دفاعاً أو ردّ فعل للانحراف الأوّلي، "ويسمّى هذا الاتّجاه " مدرسة ردّ الفعل الاجتماعي " .

ويتّضح من هذا العرض أنّ علم الاجتماع الطبّي ليس وليد هذا العصر، بل هو علم ذو أفكار ليست بالحديثة .

4 - فلسفة علم الاجتماع الطبّي:

1. تتفاعل عناصر شخصية الإنسان الأربعة: العقلية، البيولوجية، النفسية والاجتماعية، فأيّ اضطراب في إحدى هذه العناصر هي نتيجة لتفاعل بين عناصره الأخرى لإحداث هذا الإضطراب .
2. الاهتمام بالاحتياجات النفسية والاجتماعية للإنسان بجانب الاهتمام بالناحية الطبّية للمريض .
3. الإيمان بفردية الإنسان إلى جانب اجتماعيته، فهو يحتاج إلى أنواع معيّنة من الخدمات وإلى الرعاية الصحّية .

4. ترتبط العوامل الإجتماعية للإنسان ارتباطاً وثيقاً بالمرض، ويفضّل أن يتزامن العلاج الطبّي مع العلاج الاجتماعي، فقد يكون العلاج الطبّي أحد العوامل المؤدّية إلى الشفاء ولكنّه ليس كلّ العوامل، لذلك فالرعاية الصحّية تشمل جوانب الوقاية والعلاج معاً .

5 - **الأسس التي يقوم عليها علم الاجتماع الطبّي:**

1. الإنسان متكامل، تتفاعل عناصر شخصيته الأربعة ما دام هذا الإنسان يعيش في مجتمع إنساني وفي بيئة اجتماعية .

فالإنسان أسمى الكائنات الحيّة وعلم الاجتماع الطبّي "علم الصحّة العامّة" هو تعبير عن احترام ورعاية الإنسان لأخيه الإنسان .

2. علم الاجتماع الطبّي يعبّر عن فردية الإنسان وعموميته في نفس الوقت حيث يصاب الإنسان بمرض مختلف عن غيره من البشر إلاّ أنّ المريض يختلف عن مريض آخر مصاب بنفس المرض باختلاف البيئة الاجتماعية .
3. صحّة البشر مسؤولية مباشرة تقع عل عاتق المجتمع .
4. للعوامل الاقتصادية والاجتماعية آثارها على الصحّة والمرض والمجتمع .

6 - **مستقبل علم الاجتماع الطبّي:**

- يهتمّ علم الاجتماع الطبّي بالتثقيف الصحّي والجانب الاجتماعي والنظم الصحّية والصحّة الشخصية، فعلم الاجتماع الطبّي يصرّح بأنّ الإجراءات التي يقوم بها المجتمع للارتقاء بالمستوى الاجتماعي للمجتمع أي الرعاية الصحّية يجب أن ترافقها رعاية اجتماعية .
- إنّ دراسة المجتمع وظروف الحياة والتشريع ... تساعد على تحسين صحّة الفرد والمجتمع ومعرفة خصائص الريف والمناطق الحضرية الكبرى والصناعية هامّ جدّاً- فهناك علاقة بين المشاكل السكانية مثل تنظيم الأسرة وتحديد النسل والفقر والقضايا المتعلّقة بالتخطيط الصحّي للمجتمع- الأهمّ من هذا، فمهنة الطبّ مهنة إنسانية تهتم في ممارستها بمعرفة التاريخ والأدب وعلم الاجتماع للمساهمة في الوصول إلى أعماق

الناس وإدراك المسائل التي تؤثّر في نفسية الناس وذلك للمساعدة في تقديم الخدمات الصحّية المثلى للفرد والمجتمع .

7 - الصحّة في الجامعة:

تعتمد الجامعة من الناحية القانونية على المحافظة على صحّة المنتمين إليها على الطبّ الاجتماعي والطبّ الوقائي، ولكن حسب تصوّرنا الخاصّ تحتاج هاتان الأداتان إلى تحسين وتطوير وخاصّة فيما يتعلّق بالطبّ الوقائي الذي يجب أن يكون له دور وقائي تحسيسي وتجنيدي حول حماية الأسرة الجامعية من الأمراض المعدية والأمراض المهنية وهذا عبر مراقبة دائمة وتحسين المادّية للتدريس وتحسين شروط الإطعام والإقامة للجامعيين .

فالصحّة ليست مجرّد غياب المرضى، وإنّما كيفية الوقاية منه، فالهدف الأساسي الأسمى هو الحفاظ على وسط طلاّبي خال من الأمراض، وذلك بتوفير وسائل الوقاية والعلاج لكلّ طالب في الجامعة، فإنّه أوّلاً من الضروري مراعاة سلامة الغذاء والمشرب والمرقد من خلال القيام بدور رقابي صحّي للتأكّد من سلامة الأغذية بجميع أنواعها ولا يتأتّى ذلك إلاّ بفضل تفعيل دور العمل الصحّي الوقائي وتنمية عملية التثقيف الصحّي بجهود الوقاية والحدّ من انتشار الأمراض، ومن خلال اختيار رسالة إعلامية من حيث الشكل والمضمون .

ولهذا فمن الضروري القيام بالتوعية في الوسط الطلاّبي عن مخاطر الأمراض "الأمراض الجنسية مثلاً Aids " وذلك دورياً في الوسائل الإعلامية المتاحة والمختلفة للجامعة والأحياء الجامعية. والفحص الدوري الإلزامي للذين يقدّمون خدمات للطلاّب داخل الأحياء الجامعية – وكذلك تزويد الطلاّب بنشرات خاصّة توضّح طرق انتقال الأمراض المعدية والأمراض الجنسية وطرق الوقاية منها – (معرض، مناشير، لقاءات...الخ) .

فالالتزام بالقانون الطبيعي للصحّة الذي أساسه الاعتدال في كلّ شيء هو أبسط وأسهل الطرق إلى الوقاية والصحّة الآمنة في الوسط .

الهوامش:

1- بوخنوفة عبد الوهاب: **الإصغاء قبل الاتّصال: الإعلام والاتّصال في الوسط الجامعي**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي : ديوان المطبوعات الجامعية. ص88 .

2- نفس المرجع، ص89 .

3- Michel Crozier: **L' entreprise à l'écoute: Apprendre le management post- industrielle**. Ed/Seuil, 1994 .

4- للمزيد من الاطّلاع انظر:

http://www.proximologie.com/b_familles/b01

5- عبد العالي دبلة وإبراهيم بلعادي: **سوسيولوجيا الصحّة**- الباحث الاجتماعي- عدد 5 جانفي 2004، جامعة منتوري، قسنطينة، ص228 .

6- Chiha Gahe: **Du contenu ambigu de la santé -** une enquête auprès des medecins Tunisiens, Correspondances, I.R.M.C 1-2 . 31/10/2005, PP

7- دبلة عبد العالي وبلعادي إبراهيم: **سوسيولوجيا الصحّة**، مرجع سابق، ص236 .

8- علي عبد الرزاق جلبي: **الطبّ النفسي الاجتماعي**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1988، ص ص22- 23 .

9- جمال محمّد أبو شنب: **علم نفس الفرد والمجتمع وتطبيقاته**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص196 .

القيم التنظيمية في المؤسسة التعليمية الجزائرية

"دراسة ميدانية بثانويات بلدية بسكرة"

أ.د/ بلقاسم سلاطنية – أ/ أسماء بن تركي

الملخص:

نهدف من هذه الورقة إلى تسليط الضوء على مجموعة من القيم التنظيمية الممارسة بإدارة المؤسسة التعليمية الجزائرية دراسة ميدانية بثانويات بلدية بسكرة والكشف عن درجة ممارسة هذه القيم فيها.

ولتحقيق هذا الهدف تم إعداد استمارة استبيان وزعت على مسؤولي ادارة المؤسسات التعليمية لبلدية بسكرة.

تتحدد القيم التنظيمية المعنية بالدراسة في« قيمة الانضباط، قيمة الإتقان، قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة، وقيمة المشاركة الجماعية».

ترتبت درجة ممارسة قيمة الانضباط في المرتبة الأولى، ثم تلتها في المرتبة الثانية درجة ممارسة قيمة الإتقان، وفي المرتبة الثالثة درجة ممارسة قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة، أما في الترتيب الرابع فالقيمة الأقل ممارسة بين القيم المدروسة هي قيمة المشاركة الجماعية.

Résumé

l'objectif de cet article est de définir les valeurs organisationnelles pratiquées par les directions des établissements scolaires en Algérie, pour cela, nous avons étudié sur un échantillon de lycéens de la wilaya de Biskra, quatre valeurs organisationnelles que nous avons considérées comme essentielles dans les pratiques des gestionnaires et des enseignants de ces lycées.

Ces valeurs sont:

1- la discipline.
2- La compétence.
3- Les valeurs sociales.
4- La participation sociale .

تقديم

تعتبر المؤسسة التعليمية الجزائرية جزءا من الأجزاء المهمة في المجتمع، لها وظائف أساسية تؤديها، من خلال تحقيقها لمجموعة من الأهداف المسطرة. معتمدة في ذلك على غيرها من الأجزاء الأخرى للمجتمع، هذه الأخيرة تواجه العديد من المشاكل والصعوبات في تحقيق أهدافها، مما دفع بالإدارة التربوية لاتخاذ العديد من الإجراءات والإصلاحات، مثل الإصلاح في المناهج التربوية، تغيير مقاربات التدريس وغيرها من الإصلاحات الأخرى.

دلت هذه المشاكل والصعوبات على وجود خلل وظيفي ما في أحد عناصر أو أجزاء المؤسسة التعليمية، ولأن إدارة المؤسسة هي أحد الأجزاء وأهمها في المؤسسة التعليمية، باعتبارها القائم على تسيير شؤونها، وحلقة الوصل بين الإدارة التربوية والأستاذ المشرف المباشر على العملية التعليمية، فقد يكون عدم أدائها لدورها بالشكل الصحيح كما هو مسطر ومخطط له من طرف المسؤولين عن ذلك، أحد أسباب هذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسة التعليمية وتعيقها في أدائها لوظائفها بالشكل الفعال.

وانطلاقا من أن القيم التنظيمية السائدة داخل إدارة المؤسسة التعليمية هي الموجه الأساسي للموظفين لأداء وظائفهم، فقد تكون أحد أسباب تخلف إدارة المؤسسة التعليمية عن أداء مهامها بكل فعالية.

1- مشكلة الدراسة:

تعتبر إدارة المؤسسة التعليمية نشاطا منظما ومقصودا يرمي إلى تحقيق أهداف محددة، تمثل الجزء الرئيسي الذي يقوم على تسيير شؤون المؤسسة، فهي وسيلة مهمة لتنظيم جهود العاملين بها، لأجل تنمية سليمة للتلاميذ؛ تتوافق وقدراتهم واستعداداتهم وظروف البيئة التي يعيشون فيها، فبالرغم من أنها _ إدارة المؤسسة التعليمية_ لا تدخل بصورة مباشرة في العملية التعليمية إلاّ أنها ضرورية ومهمة في

بناء التفاعل بين عناصر المدرسة (التلميذ، المعلم، المنهج والبيئة المدرسية بكل أجزائها ومكوناتها) للوصول إلى تحقيق أهدافها بشكل فعال.

فإدارة المؤسسة التعليمية كتنظيم اجتماعي رسمي لها أهداف واضحة ولوائح مقررة رسميا ونسق أدوار محدد، لها شخصيتها التي تميزها عن غيرها من الإدارات الأخرى لطبيعة نشاطها المميز والمختلف عن غيرها من الإدارات؛ وللأهداف التي تسعى لتحقيقها، لذلك وكغيرها من التنظيمات لها نسق قيمي يكون أساس تشكيله مدير المؤسسة بالاشتراك مع العاملين معه، هذا النسق القيمي يعمل كموجه ومحدد لسلوك أعضاء إدارة المؤسسة في أدائهم لوظائفهم، يتم استخلاصه من اللوائح والمواد المنظمة لسير العملية التعليمية، أو الناتجة عن التفاعل بين المدير وباقي أعضاء إدارته (مدير الدراسات، المقتصد وأعوانه، مستشار التربية ومساعديه المراقبين، مساعدي التربية) أثناء أدائهم لوظائفهم والمهام المنوطة بكل فرد منهم على حسب ما تنص عليه التشريعات والقوانين المنظمة لسير الحياة المدرسية.

فلمدير المؤسسة التعليمية دور وظيفي هام ورئيسي بالنسبة لكل ما يجري في مدرسته، بصفته الرئيس المباشر على جميع العاملين والمسؤول الأول عن نجاحها في تحقيق أهدافها، بتنسيق كافة الجهود وتوفير التسهيلات والإمكانيات لتحقيق أهدافها وبالتالي الوصول إلى تحقيق أهداف المنظومة التربوية، هذا الدور الوظيفي الذي تشكل بتكامل بين المدير وأعضاء إدارته؛ تسوده وتحكمه مجموعة من القيم التنظيمية تعمل كموجهات عامة لسلوكهم والظاهرة في أدائهم لوظائفهم، تعكس الأطر المرجعية التي يلتزم بها أفراد إدارة المؤسسة التعليمية في انتهاجهم لسلوك ما يرغبون فيه دون غيره.

فالقيم التنظيمية جزء من مجموع القيم العامة للفرد، تتميز بخصائص ثابتة نسبيا يدركها الفريق الإداري للمؤسسة يعيشونها ويعبرون عنها، تظهر في تفاعلاتهم أثناء أدائهم لوظائفهم في اختيارهم بين المهم وغير المهم والمرغوب فيه دون آخر غير

مرغوب، فهي المحددة لسلوك الفرد العامل داخل إدارة المؤسسة التعليمية سواء تم إدراك ذلك أم لم يتم إدراكه.

فالمعايش لمؤسسات التعليم الثانوي في الآونة الأخيرة يمكن أن يلاحظ أنه كثر بين تلاميذها الاعتماد على الدروس الخصوصية سواء بالمؤسسة ذاتها أو خارجها ويلاحظ أيضا الانحراف السلوكي للتلاميذ وكذلك التسرب المدرسي وبروز ظاهرة العنف بين التلاميذ وأساتذتهم وحتى بين التلاميذ والإداريين وغيرها من المشكلات؛ التي تؤدي في غالب الأحيان إلى تقليل إنجازات المؤسسات الثانوية وتنقص من مشاركاتها في تحقيق الأهداف التعليمية، هذه المشاكل قد تعود لأسباب عديدة منها؛ مستوى الأساتذة والضعف في إعادة تكوينهم، كثافة البرامج وعدم ملاءمتها، أو قد تكون لوجود خلل وظيفي ما في إدارة المؤسسة التعليمية.

وباعتبار القيم التنظيمية السائدة داخل إدارة المؤسسة التعليمية سواء الناتجة عن تطبيق القوانين المنظمة لسير الحياة المدرسية أو الناتجة عن التفاعل بين المدير وأعضاء إدارته؛ هي واحدة من أهم موجهاتهم في أدائهم لوظائفهم، قد تكون هي أحد الأسباب المعرقلة لتحقيق إدارة المؤسسة لأهدافها.

وانطلاقا مما سبق سنبحث في هذه الدراسة عن طبيعة القيم التنظيمية السائدة داخل إدارة المؤسسة التعليمية الجزائرية، بإعتبارها تنظيم اجتماعي رسمي تسوده مجموعة من القيم التنظيمية، والتي تم حصرها تماشيا مع طبيعة الدراسة وبالاستعانة بالدراسات السابقة، وبالنصوص التنظيمية الخاصة بتسيير الحياة المدرسية في (قيمة الانضباط في العمل، قيمة إتقان العمل، قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة، وقيمة المشاركة الجماعية)، وذلك من خلال التعرف على درجة ممارسة هذه القيم التنظيمية بين أعضاء الإدارة المدرسية بطرحنا للتساؤل التالي:

ما درجة ممارسة القيم التنظيمية (قيمة الانضباط في العمل، قيمة إتقان العمل، قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة، وقيمة المشاركة الجماعية) في إدارة المؤسسة التعليمية الجزائرية ؟

2- أهمية المشكلة ومبررات إختيارها:

- إدارة المؤسسة التعليمية جزء من أجزاء المنظومة التربوية، وهي وسيلة مهمة لتنظيم الجهود الجماعية في إدارة المؤسسة ولها دور أساسي لإنجاح مخططاتها، من خلال العمل المتكامل بين أعضائها، ونجاحها في ذلك يعني نجاح المؤسسة التعليمية في تحقيق أهدافها، وبالتالي نجاح المنظومة التربوية.

-القيم التنظيمية الممارسة في إدارة المؤسسة التعليمية كباقي التنظيمات الاجتماعية الأخرى، هي قيم يؤمن بها المدير وباقي أعضاء إدارته، تظهر في تفاعلاتهم أثناء أدائهم لوظائفهم وفي العلاقات المتبادلة فيما بينهم.

-القيم التنظيمية الممارسة في إدارة المؤسسة التعليمية والتي يؤمن بها أفرادها؛ هي واحدة من موجهات سلوك أعضائها، وكما أقر بذلك (تالكوت بارسونز) يمكن أن تكون نقطة مرجعية أساسية لتحليل بناء وعملية الاتساق الاجتماعي.

3- هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة القيم التنظيمية لإدارة المؤسسة التعليمية ودرجات تأثيرها فيها؛ وذلك من خلال:

-التعرف على درجة ممارسة كل من قيمة الانضباط في العمل، وقيمة إتقانه لدى أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية الثانوية في أدائهم لوظائفهم.

- التعرف على درجة ممارسة قيمة العلاقات الإنسانية، وقيمة المشاركة الجماعية فيما بينهم.

4- الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة والتي تعتبر بمثابة الدراسات المرجعية التي تم الانطلاق منها لتكوين خلفية مرجعية لجوانب عديدة ومختلفة للظاهرة محور الدراسة تتمثل في الآتي:

الدراسة الأولى: القيم التنظيمية وعلاقتها بفعالية التنظيم دراسة لاتجاهات الإطارات المسؤولة بمؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية ENICAB بسكرة. وهي مذكرة مكملة مقدمة من طرف نجاة قريشي للحصول على درجة الماجستير في علم اجتماع تخصص تنمية الموارد البشرية للسنة الجامعية 2006- 2007 [1].

الدراسة الثانية: وهي رسالة ماجستير مقدمة من طرف خالد بن عبد الله الحنيطة، وهي دراسة وصفية أجريت بالمملكة العربية السعودية بمدينة الرياض سنة 2003، تحت عنوان: القيم التنظيمية وعلاقتها بكفاءة الأداء [2].

الدراسة الثالثة: دراسة تجدد الممارسات التسييرية للمديرين وتحول ثقافة التنظيم. وهي رسالة مقدمة من طرف عمار بوخذير: للحصول على درجة دكتوراه علم النفس. سنة 2005 [3].

- **مجالات الاستفادة منها:** يمكن تلخيص استفادة الباحثة من الدراسات السابقة في النقاط التالية: ❖ في بناء الجانب النظري للدراسة.

  ❖ الاستفادة من الجوانب المنهجية.

  ❖ الاستعانة بها في بناء أداة جمع البيانات.

  ❖ الاستفادة من نتائجها في عملية التحليل.

  ❖ مقارنة نتائجها بنتائج الدراسة الحالية.

- **علاقتها بالدراسة:** عرض علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة يتم من خلال نقاط الاتفاق والاختلاف بينها كما يلي:

- **نقاط الاتفاق:** ❖ تشترك هذه الدراسات، في دراسة القيم التنظيمية.

❖ وتتفق هذه الدراسة والدراسات السابقة في المنهج المتبع في الدراسة الميدانية (المنهج الوصفي)، واستخدام نفس أسلوب جمع البيانات من خلال: الدراسات المكتبية في المجال النظري، والبيانات الإحصائية المستمدة من الدراسة الميدانية.

- **نقاط الاختلاف:**

أ- **من حيث الهدف:** هدفت الدراسة الأولى إلى معرفة فيما إذا كانت هناك علاقة بين اتجاهات الإطارات المسؤولة نحو هذه القيم التنظيمية المتعلقة بأسلوب(إدارة الإدارة، إدارة المهام، إدارة العلاقات، وإدارة البيئة) واتجاهاتهم نحو فعالية التنظيم.

بينما هدفت الدراسة الثانية إلى التعرف على: العلاقة بين القيم التنظيمية وكفاءة الأداء لدى العاملين في الخدمات الطبية.

بينما هدفت الدراسة الثالثة إلى التعرف على، أهم القيم التنظيمية التي يركز عليها القادة الجدد للمؤسسة، ومدى ممارسة أفرادها لهذه القيم، وتحديد طبيعة العلاقة بين ممارسة لهذه القيم التنظيمية وبعض المتغيرات كالسن والأقدمية والمستوى التعليمي والمستوى الوظيفي. أما هذه الدراسة فقد هدفت إلى: التعرف على طبيعة القيم التنظيمية السائدة بإدارة المؤسسة التعليمية الجزائرية.

ب- **من حيث المجال:** شملت الدراسات السابقة عدا الدراسة الثانية مجالات مختلفة من الدراسة تمثلت على الترتيب في:

- مؤسسة صناعة الكوابل الكهربائية ENICAB بسكرة.
- مؤسسة إسبات (سيدار سابقا) بمدينة عنابة.
- بينما مجال هذه الدراسة فتمثل في: المؤسسات التعليمية الثانوية لبلدية بسكرة.

5- مفاهيم أساسية:

- **القيم:** مقاييس أو معايير أو أحكام تحدد سلوك الفرد لما هو مرغوب فيه وفق القواعد والمبادئ التي يحددها النظام الاجتماعي الذي تعتبر جزء منه.

- **التنظيم:** هو ذلك الإطار الذي يتم بداخله تنفيذ البرامج والخطط والسياسات، وفقا لنموذج بنائي معين بهدف تحقيق أهداف واضحة ومحددة.

- **القيم التنظيمية هي:** جزء من أجزاء التنظيم، تتمثل في مجموعة من الخصائص الثابتة لمحيطه الداخلي، يدركها أفراده ويعبرون عنها، توجههم في أدائهم لوظائفهم، تظهر في تفاعلاتهم أثناء أدائهم لمهامهم، لتحقيق الأهداف المسطرة.

- **الإدارة:** هي عملية مشتركة بين المدير ومرؤوسيه، لأجل الوصول إلى تحقيق أهداف محددة.

- **المؤسسة التعليمية:** مؤسسة اجتماعية تربوية، تتشكل من مجموعة عمل متكامل، تتضافر فيها جهود فريق من العاملين لأجل إنجاز مهام محددة، هذا الفريق المتشكل من مدير المدرسة ومساعديه الذين يمثلون دعامة رئيسية في العمل المدرسي، والمعلمون الذين يمثلون الجزء المباشر القائم على العملية التعليمية، وهناك أيضا المستخدمون من العمال الذين يشاركون في العمل بالمدرسة بجهود ملموسة، كل هذه الجهود تكون بشكل منسق متكامل لأجل الوصول إلى تحقيق أهداف مسطرة [4].

- **إدارة المؤسسة التعليمية:** هي مجموعة من التفاعلات والنشاطات المنسقة يقوم بها فريق من الإداريين («مدير المؤسسة التعليمية، مدير الدروس«الدراسات»، المتصرف المالي«المقتصد»، مستشار التربية الرئيسي المراقب العام »، وكل مساعدي التربية) داخل المؤسسة، تسود بينهم مجموعة من القيم التنظيمية تكون بمثابة الموجه لهم في أدائهم لوظائفهم، بهدف تحقيق أهدافها البيداغوجية والتربوية.

6- نسق القيم التنظيمية في إدارة المؤسسة التعليمية:

لكل فرد أو عضو من أعضاء الفريق الإداري في المؤسسة التعليمية نظامه القيمي الخاص به والذي يتضمن أولوياته القيمية ضمن إطار أهميتها النسبية له، هذا النظام القيمي يتم تحديده في ضوء الأهمية النسبية التي يقررها الفرد لقيم معينة دون أخرى تشكل فيما بينها نسق من القيم لدى الفرد العامل بإدارة المؤسسة [5]. فدراسة

قيم معينة أو فهمها لا يمكن أن يتم بمعزل عن قيم أخرى، وبالتالي فهي تتحدد فيما بينها وتنظم حسب أهميتها بالنسبة للفرد أو الجماعة لتشكل ما يسمى ب: نسق من القيم وهو: «وحدة مترابطة من القيم تمثل كلا متكاملا تميز جماعة معينة أو مجتمعا معينا، يحكم ويوجه أنماطهم السلوكية ومثلهم وأساليبهم في تحقيق أهدافهم» [6].

وكما للفرد نسق قيم يحدد في إطاره سلوكياته وممارساته، يمكن القول أن إدارة المؤسسة التعليمية كتنظيم يسودها نسق من القيم له، دور هام ومؤثر عند قيام أعضائها بوظائفهم وأدائهم لمهامهم لتحقيق أهدافها.

والمقصود بنسق القيم:«مجموعة القيم المترابطة، التي تنظم سلوك الفرد وتصرفاته، ويتم ذلك غالبا دون وعي الفرد» أو هو عبارة عن: «ترتيب هرمي لمجموعة القيم التي يتبناها الفرد أو أفراد المجتمع وتحكم سلوكه أو سلوكهم» [7].

يمكن القول أن نسق القيم التنظيمية في إدارة المؤسسة التعليمية هو:«مجموعة من القيم المترابطة والمتكاملة التي تنظم سلوك الفرد وتصرفاته في أدائه لوظائفه في إدارة المؤسسة». ويعرف أيضا على أنه: مجموع القيم التي يتبناها أعضاء الفريق الإداري أو مجتمع الإدارة المدرسية، تحكم وتحدد سلوكهم في أداء وظائفهم، والتي ترتب وفقا لأولويات الإدارة المدرسية [8].

فنسق القيم التنظيمية يمثل تنظيما شاملا للقيم السائدة داخل إدارة المؤسسة التعليمية، حيث تمثل كل قيمة من قيم هذا النسق عنصر من عناصره المتفاعلة فيما بينها لتؤدي وظائفها المنوطة بها على أكمل وجه.

فكثير من الإداريين يعتقدون بوجود القيم دون أي شروط تقيدها وتوجهها، وحسبهم أن القيم تتواجد في وسط الجماعة أو المجتمع أو في مكان العمل بغض النظر عن مضامينها كشرط من شروط تحقيق الفعالية اللازمة لذلك.

غير أننا نوافق عبد المعطي محمد عساف في رأيه القائل بضرورة توفر القيم على مجموعة من الشروط حتى تحقق وظيفتها المنشودة، فمجتمع إدارة المؤسسة التعليمية تسوده مجموعة من القيم التنظيمية بشرط أن تتوفر فيها جملة من الشروط حتى تكون مساعدة للفريق الإداري لأداء وظائفه بكل فعالية وهي كالتالي:

- أن تكون واقعية، قابلة للتحقق يمكن لمجتمع إدارة المؤسسة التعليمية تبنيها وتطبيقها.
- أن تكون حركية تحث أفراد إدارة المؤسسة التعليمية على العمل النشط وأداء وظائفهم بكل حيوية.
- أن تكون إيجابية منطقية ولا تعتبر بديلا للنظريات والقواعد الغلمية بل تسعى للاستفادة منها كمرشد في سلوكياتها المتبعة، لإيجاد نوع من التوازن بين البناء العلمي والبناء القيمي [9].

مما سبق يمكن القول أن دراسة القيم التنظيمية في إدارة المؤسسة التعليمية كتنظيم اجتماعي يتوقف على:

- يمكن أن تتم في إطار تنظيمي عام، تنتظم فيه القيم مشكلة فيما بينها نسق قيمي تتكامل وتترابط أجزائه فيما بينها.
- يتسم هذا النسق بالديناميكية والتفاعل بين أجزائه.
- يظهر هذا النسق القيمي في تفاعلات أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية في أدائهم لوظائفهم.

7- القيم التنظيمية وعلاقتها بتنظيم عناصر إدارة المؤسسة التعليمية:

- **ثبات القيم رغم تباين عناصر إدارة المؤسسة التعليمية:** يعتبر توحد القيم التنظيمية في إدارة المؤسسة التعليمية، والتقاء أعضائها على قاعدة قيمية موحدة، أحد العوامل المساعدة في القضاء على أسباب عدم التفاهم بينهم إذ يعزز توحدهم ويزيد في

تماسك أجزائه وتحقيق أهدافه، ومن أهم النتائج التي تترتب على ذلك في إدارة المؤسسة التعليمية:

- التقارب والتفاعل بين أعضاء الفريق إدارة المؤسسة.
- تنمية وعي الموظفين والتزامهم وتعزيز انتمائهم، مما يزيد في قدرتهم على مراقبة أنفسهم، ويحول دون أي انحرافات سلوكية مما ينعكس على فعالية إدارة المؤسسة التعليمية.
- تدعيم فرص العدالة والحياد داخل إدارة المؤسسة التعليمية [10].
- **علاقة تغير القيم بتغير سلوك الإداريين:** يسود أي مجتمع نسق محدد من القيم الثابتة نسبيا، والمعبر عنها في سلوك أفراده، فتغير هذه القيم يؤدي إلى التغير في سلوك أفراد الجماعة، وتعديل القيم داخل مجتمع معين يؤدي إلى تعديل أنماط سلوك أفراده بل وحتى عناصرها، كما أن التغيير في القيم قد يؤدي إلى تغيير في مدى قدرة الجماعة أو أفراد المجتمع على مواجهة المشكلات التي تواجهه وتساعده على إيجاد الحلول لها.

يشكل موظفو إدارة المؤسسة التعليمية فيما بينهم مجتمعا مصغرا، يسوده نسق محدد من القيم التنظيمية، يتميز بالثبات النسبي والظاهر في أداء أعضائها لوظائفهم وفقا لطبيعة مهامهم.

فتغير القيم التنظيمية السائدة داخل إدارة المؤسسة أو إجراء تعديل عليها يؤدي إلى تغيير سلوك أعضائها، وذلك ما أثبته الاختلاف في طريقة تسيير الإدارة من مؤسسة تعليمية إلى أخرى برغم توحد القوانين واللوائح المنظمة لسير الحياة بالمدرسة؛ وبالتالي يمكن القول أن تغير القيم التنظيمية من إدارة إلى أخرى يؤدي إلى تغير أداء أعضائها لوظائفهم مما يؤثر على فعالية كل إدارة، إما إيجابا أو سلبا، وهو ما تؤكده نتائج دراسة خالد الحنيطة «القيم التنظيمية وعلاقتها بكفاءة الأداء»؛ بأنه هناك علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين القيم التنظيمية وكفاءة الأداء [11].

- **علاقة تغير ترتيب القيم التنظيمية بتغير سلوك الإداريين:** تترتب القيم السائدة بكل مجتمع على اختلاف طبيعته ترتيبا تلقائيا، على حسب أهميتها ودور كل قيمة من القيم في تحقيق أهداف المجتمع، مما يجعل قيمة معينة تسود عند أفراد مجتمع ما، فيما تسود قيمة مغايرة في مجتمع آخر، هذا الترتيب لا يكون هكذا عشوائيا بل يكون نتيجة لمجموعة من الشروط الفيزيقية والاجتماعية المحيطة بأفراد هذا المجتمع، فبالتعرف على القيم السائدة بين أفراد مجتمع ما يمكن التنبؤ بسلوك أفراده [12].

فإدارة المؤسسة التعليمية كلما كانت تهتم بمساعدة أعضائها وترفع من روحهم المعنوية وتشجعهم على المشاركة الإيجابية طبقا لمبدأ الإدارة الجماعية، وتهتم كذلك وبدرجة كبيرة بمبدأ تفويض السلطة لبعض الأعمال للأفراد القادرين على تحمل المسؤولية، كلما اتصف مديرها بالمرونة في التعامل مع فريقه الإداري، وفي تفسير اللوائح والقوانين مراعيا في ذلك المشاعر الإنسانية للعاملين معه [13].

بالإضافة لما سبق فإدارة المؤسسة التعليمية التي تسود بها قيم المشاركة الجماعية يسودها عادة أنماط مختلفة من السلوك مثل: المشاركة الجماعية في أداء الوظائف المنوطة بهم لأجل إنجاز الأهداف بشكل أفضل، كذلك مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات الأساسية [14].

فكل من القيم الإنسانية وقيم المشاركة الجماعية وغيرها من القيم التنظيمية الأخرى، الاختلاف في الترتيب فيما بينها يعني الاختلاف في طريقة التفاعل بين أعضاء إدارة المؤسسة أثناء أدائهم لوظائفهم، هذا الاختلاف في ترتيب القيم التنظيمية يعتبر واحدا من المؤشرات الدالة على سلوك الأفراد أثناء أدائهم لوظائف.

8- دور القيم التنظيمية في إدارة المؤسسة التعليمية:

للقيم التنظيمية السائدة داخل إدارة المؤسسة التعليمية، دور مهم في توجيه العاملين وتنظيم عملية التفاعل بين أعضاء الفريق الإداري، هذا الدور يظهر من خلال:

- **توجهات أنظمة المؤسسة التعليمية والعاملين بها**: والمقصود بالتوجهات، الطريقة التي تؤثر بها القيم التنظيمية على عملية تحقيق الأهداف، فإذا كانت القيم متوافقة مع أهداف إدارة المؤسسة، فهي تعتبر قوة إيجابية لها وبالتالي تكون أحد عوامل فعاليتها، أما إذا كانت غير متوافقة مع الأهداف، فهي بذلك قوة سلبية داخل الإدارة والمؤسسة التعليمية ككل، فهي بذلك معيقة لها في تحقيق أهدافها، أو قد تدفعها بعيدا عنها [15].

- **الانتشار**: يشير الانتشار إلى الدرجة التي يشارك بها أعضاء منظمة ما في تشكيل القيم التنظيمية الخاصة بها [16]. فانتشار القيم التنظيمية داخل مجتمع إدارة المؤسسة التعليمية، يعني تبني أفرادها بشكل كبير لهذه القيم، والتي تصبح جزءا من معتقداتهم، والظاهرة في أدائهم لوظائفهم المنوطة بهم.

- **القوة**: تشير القوة إلى تأثير القيم التنظيمية على أفراد التنظيم فالعديد من التنظيمات تمتلك القوة لإرغام أعضائها لفعل أشياء كثيرة، بينما يوجد تنظيمات أخرى تؤثر على العاملين بها دون اللجوء إلى الإرغام لفعل شيء ما دون غيره.

- **الإلزام**: تلعب القيم التنظيمية دور مهم في التأثير على أفراد التنظيم في درجة الالتزام والانضباط التي يظهرها أعضاء تنظيم معين [17]. فالقيم التنظيمية السائدة في إدارة المؤسسة التعليمية لها تأثير في الدرجة التي يكون فيها أفرادها على استعداد لبذل الجهود والولاء للإدارة وإظهار انتمائهم لها، فالقيم التنظيمية بإمكانها خلق ظروف وأجواء داخل إدارة المؤسسة تؤدي إلى جعل العاملين بها إما مستعدين، أو غير مستعدين للالتزام في أدائهم لوظائفهم من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها.

9- دور مدير المؤسسة التعليمية في بناء القيم التنظيمية وإكسابها لأعضاء إدارته:

يعتبر مدير المؤسسة التعليمية المسير والمسؤول الأول عنها، فله دور أساسي ومهم في بناء القيم التنظيمية لكل أفراد مؤسسته التعليمية وإكسابها لهم، على الأخص فريقه الإداري العامل معه، يتم ذلك من خلال:

- **المدير القدوة:** ينبغي أن يكون المدير هو القدوة لأفراد إدارته الذين يشرف عليهم، فمدير المؤسسة التعليمية بإمكانه أن يعلم ويكسب مساعديه في الإدارة بالقدوة الحسنة والمثل، تعتبر هذه الطريقة أحدى أهم الوسائل المؤثرة في الأفراد لإكسابهم القيم التنظيمية، التي يريد أن تميز إدارته عن غيرها من إدارات المؤسسات التعليمية الأخرى، وذلك لتميز هذه الطريقة بدوام أثرها واستمرارها.

- **خلق مناخ مناسب داخل إدارة المؤسسة التعليمية:** إن إيجاد مناخ إداري إيجابي مناسب يوفر لعمال المؤسسة التربوية المصداقية والحيوية والنشاط، إضافة إلى الفاعلية فيما يطرح من قضايا أو مشكلات تواجه إدارة المدرسة حتى يكونوا قادرين على تجنب المشكلات السلوكية التي قد تظهر بسبب شعور العامل بالملل والروتين المتكرر في أداء الوظائف.

- **بناء علاقات إنسانية بين أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية:** من أهم مقومات نجاح إدارة المؤسسة التعليمية في أداء أفرادها لوظائفهم، نجاحهم في بناء مناخ عمل تسوده علاقات إنسانية، محفزة على العمل، تسوده قيم الاحترام المتبادل والثقة والتواصل الفعال فيما بينهم.

- **انضباط المدير في أدائه لوظائفه:** فمفهوم الانضباط في العمل لدى المدير الفعال يمثل أسلوب أو طريقة من أهم الطرق لبناء قيم تنظيمية معينة يرغب المدير في غرسها وإكسابها لأعضاء إدارته وكل الموظفين في المدرسة، فهو لا يقتصر فقط على مجرد الالتزام بالقوانين الإدارية والتقيد بها، وإنما هي عملية يقوم بها المدير لمساعدة أعضاء إدارته على تبني قيم تنظيمية تساعدهم على إيجاد بيئة عمل منظمة، تحقق الأهداف المنوطة بها، وتسهم كذلك في تطوير سلوك هادف منضبط ذاتيا لا يحتاج إلى مراقبة دائمة، عند باقي أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية [18].

10- تساؤلات الدراسة:

بإتباع مسار منهجي سوسيولوجي للإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة استوجب ذلك وضع أربع تساؤلات أخرى نوضح أبعادها ومؤشراتها فيما يلي:

التساؤل الأول: ما هي درجة ممارسة قيمة الانضباط بين أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية ؟ ومؤشراته كما يلي:

- التواجد في المؤسسة في الوقت المحدد.
- الالتزام بمواعيد الدوام المدرسي.
- احترام المواقيت المقررة للاجتماعات.

التساؤل الثاني: ما هي درجة ممارسة قيمة الإتقان في العمل بين أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية ؟

ومؤشراته كما يلي:

- متابعة الإدارة لأداء موظفيها.
- سعي كل عضو من أعضاء إدارة المؤسسة لأداء عمله بطريقة صحيحة.
- تقويم الإدارة للمهام التي يؤديها أعضاؤها.
- عدم ظهور نقائص في المهام التي يؤديها أعضاء إدارة المؤسسة.

التساؤل الثالث: ما هي درجة ممارسة قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة بين أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية ؟ ومؤشراته كما يلي:

- بناء علاقات اجتماعية بين الزملاء في إطار العمل داخل المؤسسة.
- شعور الفرد بأنه جزء مهم من أجزاء إدارة المؤسسة.
- وجود تفاعل ايجابي بين أعضاء إدارة المؤسسة.
- وجود جو من الثقة المتبادلة بين أعضاء إدارة المؤسسة.

التساؤل الرابع: ما هي درجة ممارسة قيمة المشاركة الجماعية بين أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية ؟ ومؤشراته كما يلي:

- المشاركة في اتخاذ القرارات.
- التعاون بين أعضاء إدارة المؤسسة.
- فتح مجالات للتشاور بين أعضاء إدارة المؤسسة.
- مناقشة المشكلات لإيجاد حل لها.

تم إختيار هذه الأبعاد الأربعة بالاستعانة والاستفادة من الدراسات السابقة حول موضوع القيم التنظيمية من جهة، ومن جهة أخرى بعد الإطلاع على" مجموع النصوص الخاصة بتنظيم الحياة المدرسية"، والتي احتوت عددا من المواد المنظمة لسير الحياة بالمؤسسة التعليمية، والصادرة عن مديرية التوجيه والاتصال المديرية الفرعية للتوثيق في نشرة وزارية في مارس1993 لوزارة التربية الوطنية الجزائرية.

11- مجالاتها

- **المجال المكاني**: فرضت طبيعة الموضوع المجال المكاني للدراسة كعينة للمؤسسات التعليمية على المستوى الوطني ثانويات بلدية بسكرة والمقدرة عددها بـ: 11 ثانوية.
- **المجال البشري**: طبقا لما جاء في التشريع المدرسي الجزائري في الجانب التسييري لمؤسسة التعليم الثانوي بأن:« يسير المؤسسة مدير يعين بعد نجاحه في الدورة التكوينية المعدة لتكوين مديري مؤسسات الثانوي يساعد مدير المؤسسة مجلس التوجيه والتسيير وثلاثة مساعدين على الأقل هم: - مدير الدروس (الدراسات) - المتصرف المالي (المقتصد)- مستشار التربية الرئيسي (المراقب العام).

ولأن هذه الدراسة مسحية فقد تم التطبيق على 205 إداري في المؤسسات التعليمية الثانوية لبلدية بسكرة، وزعت عليهم استمارات استبيان الدراسة، استرجع منها 115 استمارة استبيان فقط. بالإضافة إلى 48 أستاذا يمثلون عينة بنسبة 10٪؛ من إجمالي عدد الأساتذة في المؤسسات التعليمية الثانوية لبلدية بسكرة والمقدر عددهم بـ: 488 أستاذ، وتم اختيار نسبة 10٪من الأساتذة لأسباب عديدة نذكر أهمها:

- استحالة تطبيق استمارة الاستبيان على جميع الأساتذة (488 أستاذ)؛ فطبيعة الدراسةلا تستلزم ذلك من جهة، ولأن المجال الزمني للدراسة لا يسمح بأن يطبق على 488 أستاذ بالإضافة لـ 205 إداري من جهة أخرى.

- وجود تجانس بين جميع الأساتذة إذ يشتركون في النقاط الأساسية التي تتطلبها محاور الاستبيان للإجابة على الأسئلة المطروحة.

إذ قدمت للأساتذة استمارة مشابهة لاستمارة الإداريين حذف منها بعض العبارات الخاصة بإدارة المؤسسة التعليمية وبالتعاملات الخاصة بهم (العبارات تتضح في عملية التحليل)، ونخص بالذكر الأسئلة الخاصة بقيمة العلاقات الشخصية المتبادلة، وقيمة المشاركة الجماعية بين أعضاء إدارة المؤسسة.

- **المجال الزمني**: دامت مدة إتمام الجانب الميداني للدراسة 30 يوما من تاريخ 2008/1/5 إلى 03/ 02/ 2008.

12- المنهج المعتمد في الدراسة: تعد هذه الدراسة من الدراسات الاستطلاعية، وبالاستفادة من الدراسات السابقة حول الموضوع المدروس والتي أجمعت في مجملها على استخدام المنهج الوصفي، لذلك فالمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، والذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا، عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة [19].

13- أدوات جمع البيانات: تعتمد المناهج الدراسية على اختلاف أنواعها على أدوات ووسائل جمع البيانات والمعلومات، وتحقيقا لذلك استخدمنا استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة، والتي تتلاءم والمنهج الوصفي المتبع.

حيث تم حساب معامل ثبات استمارة الاستبيان بتطبيقها على عينة من الإداريين استخدمت طريقة التجزئة النصفية حيث قدر معامل الارتباط "برسون" بـ: 0.67، وهو ما دل على أن استمارة الاستبيان تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

أما أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة لمعالجة بيانات الدراسة فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة هذه الدراسة الوصفية، والتي جاءت كما يلي: - معامل الارتباط "برسون" لقياس ثبات الاستبيان.

- التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد الدراسة، وتحديد نسب استجاباتهم.
- كشف العبارات الدالـة.
- المتوسط الحسابي للكشف على درجة ممارسة القيم التنظيمية.
- الانحراف المعياري للتعرف عن درجة التشتت بين استجابات الإداريين.
- معامل الاختلاف لمعرفة الاختلاف بين إجابات الأساتذة والإداريين.

14- عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية ومناقشة النتائج:

- **البيانات الشخصية:** تتراوح الفئة العمرية لأعضاء إدارة المؤسسة التعليمية بين الكهولة والشباب؛ حيث ينتمي حوالي نصف الأعضاء بنسبة 50.43 ٪من أعضاء إدارة المؤسسة إلى الفئة العمرية بين]35 – 45] سنة، ونرجع ذلك إلى أن أعضاء إدارة المؤسسة؛لا يصلون إلى هذا المنصب إلا بعد ترقيات عديدة وبالتالي يكونون في سن الكهولة، ما جعل الفئة العمرية للدراسات الخاصة بالإدارة تمس أكبر فئة عمرية في مرحلة الكهولة، وهو ما انعكس على العديد من الدراسات التي تتعلق بالإدارة منها؛ دراسة سهام بن رحمون: العلاقات الإنسانية وفعالية الإدارة المدرسية، ودراسة نجاة قريشي: القيم التنظيمية وعلاقتها بفعالية التنظيم. وتتقارب نسبة عينة الدراسة في الفئتين العمريتين ما بين]25 – 35] والفئة العمرية أكثر من45 سنة بنسب متقاربة مقدرة على التوالي بـ22.61٪ للفئة الأولى و28٪ للفئة الثانية. ونرجع انخفاض الفئة العمرية الأقل من25 سنة، إلى استبعادنا في هذه الدراسة للإداريين الجدد في إدارة المؤسسة وكذا الإداريين في إطار عقود ما قبل التشغيل، لأن القيم التنظيمية يكتسبها الفرد بعد مدة زمنية معتبرة داخل التنظيم حددناها في هذه الدراسة بخمسة سنوات

حتى يكون الإداري مر بكل مراحل التنشئة التنظيمية الخاصة بإدارة المؤسسة التعليمية وبالتالي تشكل القيم التنظيمية واكتسابها من طرف الأفراد.

- **خصائص أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية وفقا لعدد سنوات العمل في الوظيفة الحالية:** يمثل 57 فردا من أفراد الدراسة ما نسبته 46.96 ٪ تتراوح سنوات العمل بالوظيفة التي يعملون بها بين 5 - 15سنة، و20.87٪ من أفراد الدراسة تتراوح بين 15- 25 سنة؛ وهي نسبة تتقارب مع نسبة الأفراد الذين تقل سنوات العمل بالوظيفة التي يعملون بها بتاريخ إجرائنا للدراسة الميدانية عن5سنوات والمقدرة ب: 17.39٪، أما أفراد الدراسة الذين عملوا لأطول مدة في الوظيفة الحالية لأكثر من25سنة مثلوا ما نسبته 14.78٪.

بالتالي فإن ما نسبته82.61٪من أفراد الدراسة عملوا بالوظيفة الحالية لأكثر من خمسة سنوات، مما يجعل من أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية من أفراد الدراسة، يكتسبون مجموعة كبيرة من القيم التنظيمية الخاصة بوظائفهم ومهامهم.

- **خصائص أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية وفقا لعدد سنوات العمل في المؤسسة التعليمية الحالية:** يمثل 54 فردا من أفراد الدراسة ما نسبته 46.96٪ إذ تراوحت سنوات العمل بالمؤسسة التي يعملون بها بتاريخ إجراء الدراسة بين5 - 15 سنة، بينما 27 فردا منهم يمثلون بنسبة 23.48٪من أفراد الدراسة عملوا بالمؤسسة الحالية مدة زمنية تتراوح بين 15- 25 سنة.

بالتالي فإن نسبة 70.44٪ من الأفراد تتراوح مدة عملهم بين5إلى25 سنة، مما يدل على أن أفراد الدراسة قد اكتسبوا معظم القيم التنظيمية السائدة بإدارة المؤسسة التعليمية من خلال التعامل اليومي بين مجمل الأفراد أو إكتساب ذاتي لذلك.

15 4. درجة ممارسة قيمة الانضباط في العمل:

رقم العبارة	العبارات		درجة الممارسة					المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا				
1	يحرص أغلب أعضاء إدارة المؤسسة على إتباع القوانين في أدائهم لوظائفهم	ك	49	26	33	5	2	115	4	36.0	1
		٪	61.42	61.22	70.28	35.4	74.1	100			
5	يتواجد أغلب أعضاء إدارة ا المؤسسة ربع ساعة قبل بداية الدوام المدرسي.	ك	46	22	34	10	3	115	85.3	34.0	2
		٪	00.40	13.19	57.29	70.8	61.2	100			
4	تجرى مجالس الأقسام خارج مواعيد الدراسة.	ك	29	28	41	14	3	115	57.3	32.0	3
		٪	22.25	35.24	65.35	17.12	61.2	100			
10	يجتمع مجلس التنسيق الإداري بالمؤسسة مرة كل أسبوع.	ك	22	12	58	15	8	115	22.3	3.0	5
		٪	13.19	43.10	43.50	04.13	96.6	100			
الدرجة الكلية لممارسة قيمة الانضباط في العمل									63.3		33.0

يتضح من الجدول رقم(01) أن: قيمة الانضباط داخل إدارة المؤسسات التعليمية

الجدول رقم (01): يوضح التكرار والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أعضاء إدارة المؤسسات التعليمية الثانوية على عبارات قيمة الانضباط مرتبة تنازليا حسب درجة الممارسة:

الثانوية بارزة؛ لكنها بدرجة فوق المتوسطة وهو ما يؤكده المتوسط الحسابي المرجح للعبارات الدالة على درجة ممارسة هذه القيمة والمقدر بـ:0.33، وذلك من خلال:

- ❖ إتباع القوانين والإجراءات المنظمة لسير العمل وأداء الوظائف داخل إدارة المؤسسة، وهو ما دلت عليه العبارة رقم01 بمتوسط حسابي يساوي4.00، والعبارة رقم03 بمتوسط حسابي يساوي3.49.

❖ التّواجد في المؤسسة في الوقت المحدد والالتزام بمواعيد الدوام المدرسي، وهو ما دلت عليه العبارة رقم05 بمتوسط حسابي يساوي3.85.

❖ احترام المواقيت المقررة للاجتماعات، وهو ما دلت عليه كل من العبارة رقم04 والعبارة رقم10.

من خلال ما سبق يمكن القوال أن إداراة المؤسسات التعليمية الثانوية، تفتقر للانضباط الكافي لتحقيق أهداف المؤسسة وبالتالي أهداف المنظومة التربوية بكل كفاءة، وهو ما يتوافق ودراسة محمد قاسم القريوتي في 1996، والتي هدفت إلى التوصل إلى الدروس التي يمكن للإدارة العربية تعلمها من الإدارة اليابانية، بأن الإدارة العربية تفتقر لقيمة الانضباطية الكافية لتحقيق أهدافها [20].

- درجة ممارسة قيمة الإتقان في العمل:

الجدول رقم(02): يوضح التكرار والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أعضاء إدارة المؤسسات التعليمية الثانوية على عبارات قيمة إتقان العمل مرتبة تنازليا حسب درجة الممارسة:

رقم العبارة	العبارات		درجة الممارسة					المجموع	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
			دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا				
15	تعمل إدارة المؤسسة على متابعة أداء موظفيها.	ك	46	30	32	7	0	115	00.4	36.0	1
		٪	00.40	09.26	83.27	09.6	00.0	100			
12	يسعى كل عضو من أعضاء إدارة المؤسسة للقيام بعمله بطريقة صحيحة.	ك	38	37	31	9	0	115	90.3	35.0	2
		٪	04.33	17.32	96.26	83.7	00.0	100			
2	تعمل إدارة المؤسسة على تقويم أداء موظفيها.	ك	30	28	42	11	4	115	60.3	32.0	3
		٪	09.26	35.24	52.36	57.9	48.3	100			
14	تظهر بعض النقائص في المهام التي يؤديها بعض أعضاء إدارة المؤسسة.	ك	17	22	56	18	2	115	70.2	30.0	4
		٪	78.14	13.19	70.48	65.15	74.1	100			
الدرجة الكلية لممارسة قيمة إتقان العمل									55.3	33.0	

الجدول رقم(02): يوضح أن قيمة إتقان العمل في إدارة المؤسسات التعليمية الثانوية موجودة بدرجة فوق المتوسطة، وهو ما دلت عليه نتائج هذه الدراسة بمتوسط حسابي مرجح للعبارات الدال عن الدرجة الكلية لممارسة قيمة إتقان العمل والمقدر بـ:3.55، بانحراف معياري دال على وجود اتفاق بين الإداريين قدر بـ:0.33 وذلك من خلال:

- متابعة الإدارة لأداء موظفيها، وهو ما دلت عليه العبارة رقم15، بمتوسط حسابي قوي قدر بـ: 4.00.
- سعي كل عضو من أعضاء إدارة المؤسسة لأداء عمله بطريقة صحيحة، وهو ما دلت عليه

العبارة رقم12 بمتوسط حسابي مقدر ب: 3.90.

❖ تقويم الإدارة للمهام التي يؤديها أعضاؤها وهو ما دلت عليه العبارة رقم20 بمتوسط حسابي قدر ب:3.60.

❖ عدم ظهور نقائص في المهام التي يؤديها أعضاء إدارة المؤسسة بدرجة متوسطة بمتوسط حسابي قدر ب:27.20.

- **درجة ممارسة قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة:**

الجدول رقم(03): يوضح التكرار والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري إجابات أعضاء إدارة المؤسسات التعليمية الثانوية على عبارات قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة مرتبة تنازليا حسب درجة الممارسة:

رقم العبارة	العبارات		درجة الممارسة					المجموع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
			دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا				
16	يسمح لي عملي بإدارة المؤسسة ببناء علاقات مع زملائي.	ك	42	21	38	10	4	115	76.3	33.0	1
		٪	52.36	26.18	04.33	70.8	48.3	**100**			
07	يوجد تفاعل إيجابي بين أعضاء إدارة المؤسسة.	ك	35	25	33	15	7	115	57.3	32.0	2
		٪	43.30	74.21	70.28	04.13	09.6	100			
03	يسود إدارة المؤسسة جو من الثقة المتبادلة بين أعضائها.	ك	28	23	40	14	10	115	39.3	31.0	3
		٪	35.24	00.20	78.34	17.12	70.8	100			
11	تبذل جهود من إدارة المؤسسة ليكون كل أعضائها أجزاء مهمة فيها.	ك	26	19	41	20	9	115	29.3	30.0	4
		٪	61.22	52.16	65.35	39.17	83.7	100			
الدرجة الكلية لممارسة قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة									**50.3**	**32.0**	

يتضح من خلال الجدول رقم (03): أن قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة بين أعضاء إدارة المؤسسات التعليمية الثانوية؛ بارزة بدرجة فوق المتوسطة، وهو ما دلت عليه نتائج هذه

الدراسة بمتوسط حسابي مرجح للعبارات الدالة عن الدرجة الكلية لممارسة قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة والمقدر بـ:3.50 بانحراف معياري دال على وجود اتفاق بين الإداريين قدر بـ: 0.32 والمؤشر بأن بيئة إدارة المؤسسات التعليمية لها مساهمة ولو بدرجة متوسطة في بناء علاقات بين أعضاء الإدارة بالمؤسسة وذلك من خلال:

- بناء علاقات اجتماعية بين الزملاء في إطار العمل في إدارة المؤسسة، وهو ما دلت عليه العبارة رقم16 بمتوسط حسابي قدر بـ:3.76، والعبارة رقم07 بمتوسط حسابي قدره3.57.
- شعور الفرد بأنه جزء مهم من أجزاء إدارة المؤسسة، وهو ما دلت عليه العبارة رقم03 بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.39، والعبارة رقم11 بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.29.

- **درجة ممارسة قيمة المشاركة الجماعية:**

الجدول رقم(04): يوضح التكرار والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أعضاء إدارة المؤسسات التعليمية الثانوية على عبارات قيمة المشاركة الجماعية مرتبة تنازليا حسب درجة الممارسة:

رقم العبارة	العبارات		درجة الممارسة					المجموع	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
			دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا				
6	يجتمع أعضاء إدارة المؤسسة لدراسة الإجراءات التنفيذية	ك	48	16	47	4	0	115	94.3	.35.0	1
		٪	41.47	13.91	40.87	3.48	0	100			
9	يسود إدارة المؤسسة جو من التعاون بين أعضائها.	ك	43	15	39	10	8	115	86.3	34.0	2
		٪	39.37	04.13	91.33	70.8	96.6	100			
13	وضع الخطط أو تعديلها بإدارة المؤسسة يقوم على أساس التفسير الشخصي للمدير.	ك	40	17	33	14	11	115	53.3	32.0	3
		٪	78.34	78.14	70.28	17.12	57.9	100			

رقم العبارة	العبارات		درجة الممارسة					المجموع	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة
			دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا				
08	يسمح لأعضاء إدارة المؤسسة بالمشاركة في مناقشة بعض المشكلات.	ك	20	12	47	26	10	115	05.3	29.0	4
		٪	39.17	43.10	87.40	61.22	70.8	100			
الدرجة الكلية لممارسة قيمة المشاركة الجماعية									48.3	32.0	

من خلال الجدول رقم(04): يتضح أن قيمة المشاركة الجماعية بين أعضاء إدارة المؤسسات التعليمية الثانوية: موجودة بدرجة فوق المتوسطة، وهو ما دلت عليه نتائج هذه الدراسة بمتوسط حسابي مرجح للعبارات الدال عن الدرجة الكلية لممارسة قيمة المشاركة الجماعية والمقدر بـ:3.60 بانحراف معياري دال على وجود اتفاق بين الإداريين قدر بـ: 0.32 وذلك من خلال:

- ❖ المشاركة في اتخاذ القرارات، وهو ما دلت عليه العبارة رقم(13) درجة فوق المتوسط للمتوسط الحسابي المقدر بـ: 3.53.
- ❖ فتح مجالات للتشاور ومناقشة المشكلات، وهو ما دلت عليه العبارة رقم(06) بدرجة فوق المتوسط للمتوسط الحسابي المقدر بـ: 3.94.

15- نتائج الدراسة: هدفت هذه الدراسة للتعرف على طبيعة القيم التنظيمية السائدة بإدارة المؤسسة التعليمية والتعرف على درجة ممارسة كل من قيمة الانضباط، قيمة الإتقان، قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة وقيمة المشاركة الجماعية، وسعت الدراسة لتحقيق أهدافها من خلال الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا ووصلنا إلى النتائج الآتية بعد الدراسة الميدانية:

السؤال رقم(01): ما هي درجة ممارسة قيمة الانضباط بين أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية ؟

أثبتت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة قيمة الانضباط إدارة المؤسسة التعليمية من خلال الحضور إلى المؤسسة في الوقت المحدد، وإتباع الإجراءات والقوانين المسيرة للعمل الإداري، والالتزام بمواعيد الدوام المدرسي، واحترام المواعيد المقررة للاجتماعات، ممارسة بدرجة فوق المتوسطة وهو ما أكده المتوسط الحسابي للعبارات التي تقيس درجة ممارسة قيمة الانضباط بإدارة المؤسسة والمقدر بـ: 3.63

السؤال رقم(02): ما هي درجة ممارسة قيمة الإتقان في العمل بين أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية ؟

كما ثبت من خلال تحليل بيانات الدراسة أن قيمة إتقان العمل ممارسة بدرجة فوق المتوسطة؛ وهو ما دل عليها المتوسط الحسابي المرجح للعبارات الدالة عن درجة ممارسة القيمة والمقدر بـ:3.55 من خلال متابعة لأداء موظفي إدارة المؤسسة، محاولة كل عضو من أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية القيام بعمله بطريقة صحيحة، تقويم أداء الموظفين، والنقائص الظاهرة في المهام المنجزة.

السؤال رقم(03): ما هي درجة ممارسة قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة بين أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية ؟

دلت النتائج على أن درجة ممارسة قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة بين الأعضاء هي بدرجة فوق المتوسطة بمتوسط حسابي دال قدر بـ: 3.50؛ وذلك من خلال الثقة المتبادلة بين أعضاء إدارة المؤسسة وتكوين علاقات اجتماعية بينهم، ومن طبيعة القرارات المتخذة.

السؤال رقم(04): ما هي درجة ممارسة قيمة المشاركة الجماعية بين أعضاء إدارة المؤسسة التعليمية ؟

أثبتت نتائج هذه الدراسة أن درجة ممارسة قيمة المشاركة الجماعية هي أقل الدرجات بين القيم التنظيمية السابقة ممارستا بمتوسط حسابي قدر بـ: 3.48؛ من خلال المشاركة في اتخاذ القرارات، وفتح مجالات للتشاور والتحاور خاصة في المشكلات الخاصة بالإدارة، والتعاون بين أعضاء إدارة المؤسسة.

من خلال النتائج السابقة يتضح أن درجة ممارسة القيم التنظيمية المعنية بالدراسة «قيمة الانضباط، قيمة الإتقان، قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة، وقيمة المشاركة الجماعية» هي موجودة بدرجة فوق المتوسطة وهو ما دل عليه المتوسط الحسابي لدرجة ممارسة القيم التنظيمية السابقة والمقدر بـ: 3.54 والدال على أن درجة ممارسة هذه القيم التنظيمية الضرورية لأجل تحقيق إدارة المدرسة أهدافها بكل فعالية غير كافية لتحقيق ذلك بشكل فعال.

ترتبت درجة ممارسة قيمة الانضباط في المرتبة الأولى بنسبة 25.64٪ بين باقي القيم التنظيمية «هذه النسب تمثل نسبة درجة ممارسة كل قيمة على حدة من الدرجة الكلية لممارسة القيم الأربعة المدروسة»، ثم تلتها في المرتبة الثانية درجة ممارسة قيمة الإتقان في العمل بنسبة 25.07 ٪، وهي نتيجة تتفق ونتيجة دراسة كل من عمار بوخذير ونجاة قريشي في أن ترتيب كل من قيمة الانضباط وقيمة الإتقان جاءت في الترتيب الأول في القيم الأكثر ممارسة، وبالتالي فنتيجة الدراسة تتفق معها في سيادة النظرة العقلانية. ونعلل أن تكون كل من قيمة الانضباط والإتقان في العمل في المراتب الأولى هو أنها قد تكون فعلا موجودة؛ لكن بصورة شكلية أكثر منها فاعلة بشكل حقيقي في إدارة المؤسسات، أما سيادة النظرة العقلانية والناتجة عن ترتيب كل من قيمة الانضباط والإتقان لا يعني أن إدارة المؤسسات التعليمية الثانوية تطبق القوانين المنظمة ولا تلتزم بالقيم التنظيمية السائدة التزاما حرفيا أو أن هذه القيم التنظيمية ليست ممارسة دائما، وهو ما يثبته الواقع المعاش، وإنما ما جعل كل من القيمتين تكون في المرتبة الأولى هو ضرورة التزام إدارة المؤسسات التعليمية بالعديد من الأمور الإدارية والتي لها علاقة مباشرة بالإدارة التربوية (مديرية التربية)، هذا من جهة ومن جهة ثانية ارتباطها بامتحان نيل شهادة البكالوريا لتلاميذ سنة ثالثة من التعليم الثانوي.

وفي المرتبة الثالثة درجة ممارسة قيمة العلاقات الشخصية المتبادلة بنسبة 24.72٪، أما في الترتيب الرابع والأخير والممثلة للقيمة الأقل ممارسة بين القيم المدروسة هي قيمة المشاركة الجماعية بنسبة24.57٪، هذه النتيجة تختلف ونتيجة دراسة محمد الصريصري حيث حظيت العلاقات بين العاملين في دراسته بالأولوية حيث جاءت في مقدمة عناصر العمليات المدروسة.

16- خاتمة:

بناءا على نتائج هذه الدراسة يمكن القول أن القيم التنظيمية السائدة بإدارة المؤسسات التعليمية غير كافية في أغلبها، والناتجة بالأساس عن ضعف تفهم القيم التنظيمية وكيفية تطبيقها من جهة، وغياب التكامل بين هذه القيم التنظيمية من جهة أخرى، والذي يمكن أن يعود لأسباب عديدة منها:

- الأسلوب المتبع في تسيير الإدارة بالمؤسسات التعليمية.
- عدم الاهتمام الكافي بمشاركة أعضاء الإدارة بالمؤسسات التعليمية في اتخاذ القرارات.
- ضعف التعاون والتنسيق الجيد بين أعضاء الإدارة بالمؤسسات التعليمية.
- قلة وعي أعضاء إدارة المؤسسات التعليمية أو عدم اهتمامهم وتجاهلهم لقيمة المؤسسة التعليمية وأهميتها كجزء مهم جدا في بناء المجتمع والمحافظة عليه.

فالإدارة بالمؤسسات التعليمية؛ كغيرها من التنظيمات الاجتماعية الأخرى، هي جزء من بيئة متغيرة، فعلى المسئولين تفهم ذلك ومراعاته، فهي تتطلب التجديد في المفاهيم للتوصل إلى ابتكارات تزيد من مستوى القيم التنظيمية؛ سواء لفهمها أو لنشرها وبالأخص تبنيها وتطبيقها. ولتحقيق ذلك وجب العناية بتطوير الإداريين وإعدادهم لذلك، وهنا يمكن لنا أن نطرح التساؤل التالي: كيف يمكن تطوير الإداريين أو القادة في إدارة المؤسسات التعليمية بالجزائر؟ وكيف يمكن بناؤهم؟ وهل يمكن أن يتم ذلك بتدريبهم وتعليمهم مجموعة من السلوكات؟ أم يمكن أن يتم بتطوير قدراتهم على ممارسة العمليات الإدارية؟

الهوامش

[1] - نجاة قريشي: القيم التنظيمية وعلاقتها بفعالية التنظيم دراسة اتجاهات الإطارات المسؤولة بمؤسسة صناعات الكوابل الكهربائية ENICAB بسكرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، معهد علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2007.

[2] - خالد بن عبد الله الحنيطة: القيم التنظيمية وعلاقتها بكفاءة الأداء، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، قسم العلوم الإدارية، أكادمية نايف للعلوم الإدارية، الرياض، http://www.nauss.edu.sa/nassu/Arabic/، 09/04/2006، 10h:30.

[3]-عمار بوخذير: تجدد الممارسات التسييرية وتحول ثقافة التنظيم، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، معهد علم النفس، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2005.

4-محمد جاسم محمد: سيكولوجية الإدارة التعليمية والمدرسة وآفاق التطوير العام، مكتبة دار الثقافة، الأردن،2004، ص22.

5-هاني عبد الرحمن صالح الطويل: الإدارة التربوية والسلوك المنظمي سلوك الأفراد والجماعات، دار وائل، عمان،2001، ط 03، ص138.

6- سميرة أحمد السيد: مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة الشقيري، القاهرة، 1997، ص183.

[7]- معتز سيد عبد الله وعبد اللطيف محمد خليفة: علم النفس الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، 2001.، ص37

[8]-عبد المعطي محمد عساف: السلوك الإداري التنظيمي في المنظمات المعاصرة، دار زهران،عمان، 1999، ص145.

[9]- نفس المرجع: ص145.

[10]- نفس المرجع: ص ص(144-145).

[11]- خالد بن عبد الله الحنيطة: مرجع سبق ذكره ص148.

[12]- نفس المرجع: ص ص(100-101).

[13]- محمد حسين العجمي: الإدارة المدرسية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص ص(47-48).

[14]- جار الله الخشالي وعدنان كاظم جواد: علاقة قيم العمل الإداري بالخيار الاستراتيجي للمديرين دراسة تطبيقية في شركات التأمين الأردنية، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية – العلوم الإنسانية – المجلد 06، عدد 02، ص27.

[15]- مصطفى محمود أبو بكر: الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص409.

[16]- نفس المرجع: ص409.

[17]- نفس المرجع: ص410.

[18]- رجب بن علي بن عبيد العويسي:القيم السلوكية، وزارة التربية الوطنية، عمان، ص ص(3-4).

[19]- محمد شفيق: البحث العلمي الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المطبعة العصرية، الإسكندرية، 1985، ص55، عن بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني: منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، 2004، ص168.

[20]- أمينة بنت عبد العزيز بن يوسف الزدجالي: القيم المؤثرة في السلوك الإداري لمدير المدرسة الثانوية في سلطنة عمان، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، 1999، ص16.

خاتمة الكتاب:

هدفنا من جمع هذه المقالات، هو تسهيل الإطلاع والبحث للقارئ والطالب والباحث على حد سواء. فهذه المقالات متنوعة المجالات ومتعددة الظروف التي نشرت فيها، حيث تعني خاصة علم الاجتماع ومجالاته المتنوعة، إذ سمحت لنا المناسبات التي نشرت فيها وعنها هذه المقالات البحث في مسائل واقعية عن المجتمع الجزائري.

لذا فإننا نعتبر هذا العمل (الجمع) بمثابة الموجه والدليل في بعض الأفكار والقضايا المطروحة على الساحة الجزائرية حاليا، كما أن جملة المراجع المعتمدة في كل المقالات هي رصيد علمي بإمكان أي كان الرجوع إليها والإستفادة منها.

فإن وفقنا في هذا الجمع لمقالات في تخصص علم الاجتماع، فقد عممت الفائدة، وإن كان عكس ذلك فإننا نسعى مستقبلا إلى ترتيب مثل هذه الانتاجات في مجموعات ضيقة المجال، لتوجيه الباحث الذي يريد الإعتماد عليها في المناحي المعرفية والمنهجية، إلى ما فيه خيره، ولعله يجد فيها ضالته.

نأمل كذلك، انطلاقا من فكرة الجمع بين مقالات منشورة خلال سنوات عديدة، أن يكون هذا السند العلمي مرجعا في العمل المنهجي وكيفيات الترتيب والجمع والتنسيق، وهو الأهم في مثل هذه الأعمال والقول: **قُل لِي كَيْفَ تَبْحَث، أَقُولُ لَكَ مَنْ أَنْت؟** ينطبق على المبتغى من هذا العمل.





هـــــذا الكتـــــاب

يأتي هذا العمل في شكل مؤلف يجمع جملة من المقالات المتنوعة لمناقشة قضايا مثل التنمية والعلاقات الإنسانية والإتصال والتعليم العالي والصحة والأمن الغذائي والقيم والبطالة والعنف والإرهاب برؤية سوسيولوجية خالصة ولقد تناول الباحثين بالدراسة قضايا الاتصال حيث ناقشوا موضوع الاعلام والاتصال في الجزائر بنظرة سوسيولوجية إضافة إلى موضوع العلاقات الانسانية في المؤسسة، كما عالجوا موضوع اصلاح التعليم العالي في الجزائر ولم يغفلوا قضايا العنف باعتباره ظاهرة أصبحت تورق المجتمعات المعاصرة حيث ناقشوا العنف الارهابي في المجتمع الجزائري وارتباط هذه الظاهرة بظاهرة أخرى لا تقل تعقيدا عن ظاهرة العنف وهي البطالة في الجزائر في موضع آخر من هذا المؤلف خاض الباحثين في موضوع علم اجتماع الصحة والوقاية في الوسط الطلابي، وفي المجال نفسه قدموا معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي، فيما خصصوا جزءا من الكتاب لمجال لا يقل أهمية عن المجالات الأخرى لعلم الاجتماع وهو علم اجتماع التنظيم وتطرقوا فيه إلى موضوع القيم التنظيمية في المؤسسة التعليمية

والله ولي التوفيق ،،

الناشــــر

عبد الحي أحمد فؤاد

دار الفجر للنشر والتوزيع

4 شارع هاشم الأشقر - النزهة الجديدة - القاهرة تليفون :26246252 فاكس :26246265

daralfajr@yahoo.com www.daralfajr.com

التوزيع في الجزائر

الدار الجزائرية للنشر والطبع والتوزيع

91 تعاونية الصداقة - بئر خادم - الجزائر

تليفاكس : 49 49 55 021 / 59 50 40 021

amarzemouri@yahoo.fr